المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب – قسم اللغة العربية

التأويل النحوي عند سيبويه من خلال شواهده الشعرية

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة
في الآداب/ فرع اللغة العربية وآدابها
تخصص: النحو والصرف

إعداد

غالية بنت عبدالعزيز بن عبدالرحمن المسند

المحاضرة بقسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

إشراف

أ.د. عبدالله بن حمد بن عبدالله الخثران

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد، فهذا تلخيص موجز لما جاء في هذه الأطروحة العلمية.

عنوان الرسالة:

التأويل النحوي عند سيبويه من خلال شواهده الشعرية

تبحث هذه الرسالة في كتاب سيبويه التأويل النحوي من خلال شواهده الشعرية للتحقق من ظاهرة التأويل، وهل هي ظاهرة لغوية أم ظاهرة عقلية؛ لجأ إليها النحاة لإخضاع اللغة للقواعد التي اصطلحوها؛ والتي ترتب عليها صعوبة وتعقيد النحو العربي.

محتوى الرسالة:

حوت هذه الرسالة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وثبتاً بالمصادر والمراجع وفهرساً للآيات وفهرساً للأبيات الشعرية.

في الفصل الأول تناولت أحكام الإسناد مع الاسم المظهر التام (إسناد الفعل)، وهو في ثلاثة أقسام:

- الفعل المظهر وما يعمل عمله.
- الفعل المضمر المستعمل إظهاره.

- الفعل المضمر المتروك إظهاره

وفي الفصل الثاني تناولت إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله.

وفي الفصل الثالث درست الإسناد الذي بمنزلة الفعل.

وفي الفصل الرابع أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون.

وقد عالجت في كل فصل الأساليب التي ظهرت معي؛ محاولة قدر الإمكان استقراء الشواهد الشعرية تحت كل فصل.

وقد عرضت المسائل في كل فصل تحت الأسلوب الذي يجمعها؛ متتبعة تسلسل سيبويه، وكان عرض المسألة يتمثل بتقديم موجز لها وشرح القضية موضع التأويل، والوقوف على الخلاف فيها إن كان متصلاً بأسلوب أو سبب التأويل.

أما الشواهد الشعرية فعرضت عددها إن كانت قليلة أو مثار خلاف، والاكتفاء بشاهدين والإحالة للباقي؛ إن كانت كثيرة ومتشابهة، وقد عرضت مع المسألة السبب فيها، وفي نهاية كل أسلوب أفردت وقفة للنظر في أسباب المسائل.

وأخيراً كانت الخاتمة، وفيها منهج ومفهوم التأويل عند سيبويه، وأبرز النتائج.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي يسَّر هذا العمل وأعانني على إنهائه، راجية منه تعالى أن يكون من العلم النافع، وبعد، فإني أتقدم بوافر الشكر والامتنان لمعلمي الأول، لوالدي الذي علمني هذا العلم، والذي مات ولم أبلغ عشر علمه، والذي تفنى لغتي وهي تحاول الكتاب عن فضله وإحسانه.

وأشكر والدتي التي وهبتني وأخوتي حياتها، والتي تجسد معنى الأمومة الحقة، والتي عانت كثيرا لتساعدني على إنهاء بحثي. وأشكر أخوتي على دعمهم المستمر والمتنوع لي طول فترة بحثي.

كما أشكر الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن عبدالكريم التويجري، أستاذ علم اللغة في جامعة الملك سعود على ما قدمه لي من عون، إذ زودني بكل ما أحتاجه لعمل هذا البحث، وأمدني بمكتبته التي ظلت معي سنين بحثي، سائلة الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

والشكر موصول لأستاذي، الأستاذ الدكتور عبدالله بن حمد الخثران، المشرف على هذه الرسالة الذي قدم كل العون طوال فترة البحث، وكذلك أشكر جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، ممثلة في إدارة الجامعة، ووكالة الدراسات العليا فيها، كما أشكر عميدة الكلية، ورئيسة قسم اللغة العربية على كل التيسير المقدم لي. آملة أن يكون هذا العمل خير رد جميل لهم.

كما أشكر سلفا الأساتذة الكرام الذين قبلوا مناقشة هذا البحث، وأرجو أن يثروه بعلمهم.

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة	ن
الفصل الأول: أحكام الإسناد مع الاسم المظهر التام (إسناد الفعل).....	١
المجرى الأول: الفعل المظهر وما يعمل عمله	٦
أولاً: أبواب الفعل، وما يعمل عمله ولم يقوَ قوته.....	٦
١- الحمل على المعنى.....	٦
٢- الشعر	٣٢
٣- التقديم والتأخير	٤٠
٤- الحذف	٥٢
ثانيا: أبواب استدراك في عمل الفعل	٧١
١- الحذف	٧١
٢- التقديم والتأخير	١١٤
ثالثا: أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه.....	١١٧
١- الحمل على المعنى	١١٧
٢- الشعر	١٤٢
المجرى الثاني: الفعل المضمر المستعمل إظهاره	١٥٦
المجرى الثالث: الفعل المضمر المتروك إظهاره	١٦٤

الفصل الثاني: إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله ١٩٠
أولاً: التوابع.....١٩٢
الحمل على المعنى ١٩٢
ثانياً: الحال ٢٠٢
١- الحمل على المعنى.....٢٠٣
٢- التقديم والتأخير ٢٠٤
الفصل الثالث: الإسناد الذي بمنزلة الفعل..... ٢١٠
أولاً: الحروف الخمسة ٢١٤
١- الإلغاء.....٢١٤
٢- الشعر ٢١٦
٣- الحمل على المعنى.....٢٢٠
ثانياً: كم.....٢٢٢
الشعر.....٢٢٢
ثالثًا: النداء.....٢٢٤
١- الحمل على المعنى.....٢٢٤
٢- الزيادة.....٢٢٦
٣- الحذف ٢٢٨
٤- الشعر ٢٣٠
رابعًا: لا النافية ٢٣٤
١- الحمل على المعنى.....٢٣٤
٢- الإلغاء.....٢٣٦

٣- الشعر ٢٣٧
خامسًا: الاستثناء.....**٢٣٩**
١- الحمل على المعنى.....٢٣٩
٢- التقديم والتأخير ٢٤٢
الفصل الرابع: أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون..... ٢٤٦
أولاً: الضمائر **٢٥٠**
١- الشعر ٢٥٠
٢- الحمل على المعنى.....٢٥٤
ثانيًا: الاسم الناقص **٢٥٦**
١- الشعر ٢٥٦
٢- الإلغاء.....٢٦٦
٣- الحمل على المعنى.....٢٦٩
ثالثًا: ما لاينصرف **٢٧٦**
١- الحمل على المعنى.....٢٧٦
٢- الشعر ٢٨١
الخاتمــة ٢٨٧
الملاحق.....٣٠٤
ثبت المصادر والمراجع.....٣٠٥
فهرس الآيات القرآنية ٣٢١
فهرس الشعر ٣٢٢

الفهرس التفصيلي

الموضـــــوع	الصفحة
المقدمة	ن
الفصل الأول: أحكام الإسناد مع الاسم المظهر التام (إسناد الفعل)	١
المجرى الأول: الفعل المظهر وما يعمل عمله	٦
أولاً: أبواب الفعل، وما يعمل عمله ولم يقوَ قوته	٦
١- الحمل على المعنى	٦
كان التامة	٦
تأنيث المذكر	٩
إعمال (لا) عمل (ليس)	١٤
العطف على عاملين	١٨
ما يجري على الموضع في المشبهات بـ (ليس)	٢٦
٢- الشعر	٣٢
مجيء اسم كان نكرة	٣٢
٣- التقديم والتأخير	٤٠
اجتماع معرفتين في باب (كان)	٤٠
إلغاء الظرف وتقديمه	٤٣
تقديم خبر (ما) على (اسمها)	٤٥
تقديم خبر (ليس) على (اسمها)	٥١
٣- الحذف	٥٢
وضع الظاهر موضع المضمر	٥٢
حذف المضاف	٥٧
ضمير الشأن مع (كان) و(ليس)	٥٩
حذف الضمير من الخبر	٦٢

أبواب الفعل وما يعمل عمله ولم يقوَ قوته (السبب) ٦٨
ثانيا: أبواب استدراك في عمل الفعل ٧١
١- الحذف ٧١
التنازع ٧١
السبب ٧٩
الاشتغال ٨١
السبب ١٠٢
٢- التقديم والتأخير ١١٤
البدل ١١٤
السبب ١١٦
ثالثا: أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه ١١٧
١- الحمل على المعنى ١١٧
الحمل على الشبه ١١٧
حمل اسم الفاعل على الفعل في العمل ١١٧
حمل المصدر على الفعل في العمل ١١٨
حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل في العمل ١١٨
حمل أمثلة المبالغة على اسم الفاعل في العمل ١١٩
حمل أسماء الأفعال على الفعل في العمل ١١٩
الحمل على الموضع ١٢٨
نصب المعطوف على موضع المفعول في الإضافة اللفظية ١٢٨
الحمل على سعة الكلام ١٣١
التوسع الوارد في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى ١٣١
التوسع في الحال ١٣٥
التوسع في وضع المفرد موضع الجمع ١٣٨
٢- الشعر ١٤٢

الفصل بين المضاف والمضاف إليه ١٤٢
حذف التنوين من الإضافة اللفظية لالتقاء الساكنين ١٤٧
بقاء النون والتنوين مع علامة المضمر غير المنفصل ١٤٩
إضافة الصفة المشبهة مجردة من الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف ١٥٠
أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه (السبب) ١٥٣
المجرى الثاني: الفعل المضمر المستعمل إظهاره ١٥٦
في الأمر والنهي مما يكون في الأسماء بقرينة ١٥٧
في غير الأمر والنهي مما يكون في الأسماء بعد حرف ١٥٧
في مواضع معلومة مما يكون في المصادر وما أجري مجراها ١٥٨
المجرى الثاني: الفعل المضمر المستعمل إظهاره (السبب) ١٦٠
المجرى الثالث: الفعل المضمر المتروك إظهاره ١٦٤
أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع الأسماء ١٦٥
أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع المصادر في ابتداء الكلام ١٧٦
أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع المصادر بعد تمام الكلام ١٨١
المجرى الثالث: الفعل المضمر المتروك إظهاره (السبب) ١٨٣
الفصل الثاني: إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله ١٩٠
أولاً: التوابع ١٩٢
الحمل على المعنى ١٩٢
تأويل المعرفة بنكرة في النعت ١٩٢
الحمل على الجوار في النعت ١٩٤
القطع في النعت والبدل ١٩٥
تذكير المؤنث ١٩٨
ثانياً: الحال ٢٠٢
١- الحمل على المعنى ٢٠٣
الحمل على الحكاية في رفع ما ينصب من الحال في المعرفة ٢٠٣
٢- التقديم والتأخير ٢٠٤

إلغاء الظرف في نحو (عبد الله فيها قائما) ٢٠٤
تقدم الحال على صاحبها النكرة ٢٠٥
إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله (السبب) ٢٠٧
الفصل الثالث: الإسناد الذي بمنزلة الفعل ٢١٠
أولاً: الحروف الخمسة ٢١٤
١- الإلغاء ٢١٤
إلغاء الظرف ٢١٤
إلغاء (إن وأخواتها) عند اتصال (ما) بها ٢١٥
٢- الشعر ٢١٦
إعمال (إن ولكن) مع التخفيف ٢١٦
٣- الحمل على المعنى ٢٢٠
الحمل على موضع الابتداء ٢٢٠
ثانياً: كم ٢٢٢
الشعر ٢٢٢
الفصل بين كم الخبرية ومميزها المجرور ٢٢٢
ثالثًا: النداء ٢٢٤
١- الحمل على المعنى ٢٢٤
الحمل على موضع المنادى ٢٢٤
تأويل المضاف بمفرد إن كان وصفا ٢٢٤
الحمل على المعنى في تحديد النكرة المقصودة وغير المقصودة ٢٢٥
٢- الزيادة ٢٢٦
تكرير المنادى ٢٢٦
٣- الحذف ٢٢٨
حذف ناصب المنادى والاختصاص ٢٢٨
حذف حركة المنادى للإتباع ٢٢٨
حذف آخر المنادى للتخفيف ٢٢٩
٤- الشعر ٢٣٠

نداء ما فيه أل ٢٣٠
المعرفة المنونة ٢٣٠
حذف أداة النداء من النكرة ٢٣١
حذف هاء التأنيث من المرخم في الوقف ٢٣١
الترخيم في غير النداء ٢٣٢
رابعًا: لا النافية ٢٣٤
١- الحمل على المعنى ٢٣٤
الحمل على موضع (لا) واسمها ٢٣٤
تأويل المعرفة بنكرة عند وقوعها اسما لـ (لا) ٢٣٥
٢- الإلغاء ٢٣٦
إلغاء (لا) ٢٣٦
٣- الشعر ٢٣٧
إلغاء (لا) دون تثنية ٢٣٧
خامسًا: الاستثناء ٢٣٩
١- الحمل على المعنى ٢٣٩
حمل المستثنى على موضع العامل فيه ٢٣٩
الحمل على المعنى في أساليب مخصوصة في الاستثناء ٢٣٩
٢- التقديم والتأخير ٢٤٢
تقديم المستثنى على المستثنى منه ٢٤٢
الإسناد الذي بمنزلة الفعل (السبب) ٢٤٣
الفصل الرابع: أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون ٢٤٦
أولاً: الضمائر ٢٥٠
١- الشعر ٢٥٠
وضع الضمير المنفصل موضع المتصل ٢٥٠
حذف نون الوقاية مع (ليت، قط، قد) ٢٥١
قبح التشريك بين المظهر والمضمر ٢٥٢

وضع الضمير المجرور موضع الظاهر ٢٥٤
٢- الحمل على المعنى ٢٥٤
وضع ضمير النصب وضمير الجر موضع الرفع ٢٥٤
ثانياً: الاسم الناقص..... ٢٥٦
١- الشعر ٢٥٦
جمع (مَن) في الوصل ٢٥٦
حذف لام الجزم وبقاء عملها ٢٥٧
النصب بعد الفاء في الواجب ٢٥٧
المجازاة بـ(إذا) ٢٥٩
حذف الفاء من جواب الشرط ٢٦٠
قبح (إن تأتي آتيك)..... ٢٦٠
بقاء الجزاء مع عدم شغل (كان) وأشباهه في (إنّ مَن يأتني آته) ٢٦١
بقاء الجزاء بعد (إذ) وما أشبهها ٢٦٢
تقديم الاسم على فعل الشرط المجزوم في أدوات الشرط ٢٦٢
تقديم الاسم على الحروف المختصة بالدخول على الأفعال ٢٦٣
حذف (ما) وهي لغو من (الكاف) عند عملها في (أن) ٢٦٤
حذف (أن المصدرية) من أفعال المقاربة المستعملة معها ٢٦٤
حذف ألف الاستفهام ٢٦٥
٢- الإلغاء..... ٢٦٦
إلغاء (إذن) ٢٦٦
إلغاء (حتى) ٢٦٧
إلغاء (لا) ٢٦٧
إلغاء الجزاء بعد (لكن) ٢٦٨
إلغاء (ما) بعد (إن)..... ٢٦٨
٣- الحمل على المعنى ٢٦٩
جواز النصب والرفع فيما بعد حروف التشريك..... ٢٦٩

فتح وكسر همزة (إن) ٢٧٢
إنَّ بمنزلة حرف جواب..... ٢٧٥
ثالثاً: مالا ينصرف..... ٢٧٦
١- الحمل على المعنى ٢٧٦
في أسماء الأماكن ٢٧٦
في أسماء القبائل والأحياء ٢٧٧
في أسماء السور ٢٧٨
في التسمية بالحروف والكلم ٢٧٨
في التسمية بالاسم..... ٢٧٩
الحمل على الحكاية في بقاء الجمل على حالها..... ٢٧٩
٢- الشعر ٢٨١
ترك صرف (مثاني) ٢٨١
إتمام جمع المنقوص ٢٨١
إسكان الياء في موضع النصب ٢٨٢
إسكان (مع) ٢٨٣
أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون (السبب) ٢٨٤
الخاتمـــة..... ٢٨٧
الملاحق ٣٠٤
ثبت المصادر والمراجع ٣٠٥
فهرس الآيات القرآنية..... ٣٢١
فهرس الشعر..... ٣٢٢

مقدمـة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد،

فإن علم النحو من أشرف العلوم وأرقاها، بذل النحاة العرب فيه جهداً لا يعرف الكلال، وتضحية جديرة بالإعجاب، فعرضوا اللغة الفصحى وصوَّروها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل ومعاني المفردات، على هيئة محيطة شاملة، حتى بلغت كتب القواعد الرئيسة عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة المستزيد.

ولذا فإن علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي؛ لما فيه من دقة الملاحظة، ونشاط في جمع ما تفرق، وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به[1].

والظواهر التركيبية هي موضوع علم النحو؛ إذ النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه، ومعانيه منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك.

ومن ثم فإنه ليس صحيحاً ما رُمي به النحو العربي من أنه لم يهتم بدراسة التركيب اللغوي؛ وإنما قصد إلى تحليل أواخر الكلمات فحسب، والواقع أن الدراسات النحوية قدمت دراسة لكل الظواهر اللغوية التركيبية؛ وإن لم تكن الفواصل واضحة بين مستويات التحليل اللغوي[2]، مع صعوبة هذا العمل في كون اللغة العربية مؤسسة

---

(1) انظر: سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف ٣٦.

(2) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم ٢١-٢٣.

اقتصادية الطابع تصل بالقليل من الوسائل إلى الكثير من الغايات؛ ذلك أن اللغة تستطيع التعبير عما لا نهاية له من المعاني بوسائل قليلة العدد من المباني، فلدي ثمانية وعشرون حرفاً هجائياً وعدد محدود من الضمائر والإشارة والموصولات، وعدد محدود من حروف الجر والعطف والأدوات الأخرى وصورتان من صور تركيب الجملة ثم عدد من المفردات يضمه غلاف المعجم؛ لا يكاد في كمه يتناسب مع لا نهائية المعاني التي يرجى له أن يعبر عنها[1].

ومع هذا كله امتاز الأسلوب العربي بالاتساع وغزارة المادة فاللغة العربية أسخى اللغات وفاءً بحاجة المتكلم؛ لمرونتها وتعبيرها عن المعنى بتراكيب مختلفة، وقد أفسحت هذه المرونة في اللفظ والمعنى المجال للتأويل الذي قام بدوره في إظهار وجوه الدلالة، فالتأويل ظاهرة لغوية أصالتها من أصالة اللغة العربية نفسها. وقد صاحبت النص الديني منذ أن نزلت أولى كلماته على رسول الله ﷺ؛ ولا غرو في هذا فالعلوم اللغوية لم تقم إلا لخدمة النص الديني[2].

وقد كثر الحديث والجدل حول التأويل في البيئة النحوية، فمنهم من رأى أنه عمل على إثراء تلك البيئة بالقواعد والشواهد؛ إذ يأتون بالقاعدة من أجل الشاهد، وهم الكوفيون؛ لاحتكامهم إلى السماع، أو يطوعون الشاهد من أجل القاعدة وهم البصريون؛

---

(1) انظر: وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، تمام حسان (الموسم الثقافي الثاني عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المحاضرة الخامسة، ذو القعدة ١٤١٤هـ) ١٢٣.

(2) انظر: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، السيد أحمد عبدالغفار ١٦.

ولذا نشأت عناصر الصعوبة والتعقيد في مجال النحو العربي[1] .

ومنهم من رأى أن التأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النحاة؛ للتوفيق بين القواعد والنصوص المخالفة لها. فالتأويل كظاهرة نحوية يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد، فالغاية الحقيقية من التأويل هو تصحيح القواعد[2]؛ فإذا هو ظاهرة عقلية لا لغوية.

وكانت دراسة علي أبو المكارم للتأويل دراسة شاملة للفكرة، وقد استأثرت هذه الظاهرة باهتمامي الشديد منذ بداية اطلاعي على علم النحو في مرحلة مبكرة من حياتي العلمية، فاستعنت بالله وعزمت في مرحلة الدكتوراه على دراسة هذه الظاهرة بوجه عام دون الاقتصار على أحد أساليبها؛ متفادية بذلك إحدى مشكلات البحث النحوي وهي مشكلة التناول الجزئي للموضوعات النحوية[3].

وفوق ذلك أردت أن أدرس الظاهرة في ميدانها أي: دراسة النحو، لرؤية الظاهرة، وليس العكس؛ أملاً في تصوير الحقيقة العلمية؛ إذ التأويل هو النحو[4].

ومن هنا جاءت فكرة دراسة الظاهرة في (كتاب سيبويه) الذي هو عمدة تدريس

---

(1) انظر: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ٥٦-٥٧.

(2) انظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ٢٦٢.

(3) انظر: في مشكلات البحث النحوي، علي أبو المكارم (الموسم الثقافي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ) ٧.

(4) انظر: المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية، بريكان الشلوي (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد (١٥)، العدد (٢٦)، ١٤٢٤هـ) ١٠٦٠.

النحو والتعمق فيه، والتصنيف الذي يصبو أئمة النحو إلى شرحه، والذي يُنادي أن يكون المقياس الذي به تقوم طريقة التحليل اللغوي[1]؛ والذي نادى الباحثون أيضاً بدراسة ظاهرة التأويل فيه[2]. فالكتاب يعد أكبر مؤلف وأعمق كتاب صنف قديماً في علم النحو والصرف، فقد بنى سيبويه كتابه على غير مثال سابق، فاستوفى فيه قوانينهما واستقصاها استقصاء بهر معاصريه ومن خلفوهم على مر الأزمان[3].

وقد أطنب كثير من العلماء في مدح سيبويه، والثناء على كتابه بكلمات نلمح فيها الإعجاب العظيم لعمله الرائع[4]، وقد حاول عضيمة جمع هذه الآراء[5]. ويكفي هذا الكتاب ثناءً أن قالوا: (بدأ النحو بسيبويه وانتهى بسيبويه) [6] فهو أول موسوعة عربية تجمع المعارف اللغوية[7].

ولذلك كان لابد من تحديد مجال فيه للبحث؛ فاستخرت الله، وحددت الشواهد

---

(1) انظر: كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف، عبدالقادر المهيري (حوليات الجامعة التونسية، العدد الحادي عشر، ١٩٧٤م)، ١٢٥.

(2) انظر: سيبويه في الميزان، أحمد مكي الأنصاري(مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الرابع والثلاثون، ١٣٩٤هـ) ١٠٤.

(3) انظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، عبدالمنعم فائز، ٧.

(4) انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، عبدالقادر حسين ٦٧.

(5) انظر: تجربتي مع كتاب سيبويه، محمد عبدالخالق عضيمة (مجلة كلية اللغة العربية، العدد الرابع، ١٣٩٤هـ) ٣٧-٣٨.

(6) انظر: الشاهد الشعري في النحو العربي، محمد الباتل (رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ١٤٠٧هـ، لم تطبع) ٩٠.

(7) انظر: تطور الدرس النحوي، حسن عون، ٥١-٥٢، المصطلح النحوي، عوض القوزي ٧٩-٨١.

الشعرية؛ فقد كان الشعر نبوغ العرب ومضرب المثل في فصاحة الكلمة، وبلاغة المعنى، وهو ديوان العرب، ومنه تعلمت اللغة فهو أكبر علوم العرب وأوفر حظوظ الأدب[1]، ومن ثم كانت معجزة نبي العرب عليه السلام القرآن الكريم؛ ليتحدى به أرباب القول وأمراء البلاغة[2].

وقد عد الشعر أهم المصادر التي اعتمد عليها العلماء العرب في تقعيد قواعد اللغة العربية؛ فقد كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه[3]، خاصة مع قلة النثر الذي وصل النحاة عن العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه أنفسهم، فلم يؤثر عن الجاهليين نصوص نثرية كثيرة كما هي الحال في الشعر، كما أن النحاة كانوا يعتقدون أن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تَذكُّر المنظوم أيسر من تَذكُّر المنثور[4].

ولم يكن سيبويه بدعاً من النحاة في العناية بالشعر وكثرة الاحتجاج به في قضايا النحو والصرف، وقد غلب عليه الاستشهاد بالشعر[5]. وقد اعتبرت شواهد سيبويه أصح الشواهد التي اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهِل قائلوها وما عيب ناقلوها وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة،

(1) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي ١٠٠.
(2) انظر: شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، عبدالعال سالم مكرم، ٦٥.
(3) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد جمعة ٢٦٨.
(4) انظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبدالجبار النايلة ٣٢-٣٤.
(5) انظر: اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية، حسن الشاعر ١٦٠.

ونُظِر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكر![1]

ولهذا آثرت أن أدرس التأويل النحوي في كتاب سيبويه من خلال شواهده الشعرية التي تُكوّن معظم شواهد النحو العربي على مر العصور[2].

وكنت وضعت مخططاً قبل الشروع في العمل وهو دراسة الأساليب في فصل، والأسباب في فصل، جامعة المسائل تحت كل أسلوب كالحمل على المعنى والحذف والشعر والتقديم والتأخير.. وعندما شرعت في العمل توقفت، وذلك بعد قراءة متمعنة لجهود السابقين محاولة الأخذ بتوجيهاتهم، فعلي أبو المكارم أكد على أن دراسة الفكر النحوي هي دراسة في علم المناهج، والبحث في المناهج بوجه عام يتطلب دراسة تحليلية وتركيبية معاً، وهي تستلزم بالضرورة يقظة ذهنية بالغة الحدة وتستوجب لذلك نوعاً من التكامل بين التخصيص الدقيق والثقافة الشاملة. ويتطلب كذلك التزام الموضوعية في تقرير الحقائق الذي يحتاج إلى شجاعة نفسية نادرة لتقريرها دون الخضوع لمعطيات التقليد[3].

فقضية السلامة في مجال البحث النحوي المنهجي في اللغة العربية أكثر تعقيداً وأعمق صعوبة من كل ما يمكن علاجه في الفكر العربي من قضايا؛ لأنها بالإضافة إلى ما تحتاجه من بصر ذهني نافذ، تحتاج إلى منهج لغوي يتصف بالكلية والشمول والدقة[4]. وهو ما لم يتم في كثير من جزئيات البحث النحوي؛ فالعلاقة بين الظواهر النحوية

---

(1) انظر: الشاهد وأصول النحو ١١٢.

(2) انظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد الزبيدي ١٠٦.

(3) انظر: تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، ي.ك.

(4) انظر: تقويم الفكر النحوي ، ١٥٠.

والأحكام ليست شديدة الالتصاق؛ والسبب الانتقال من الجزئيات إلى الأحكام الكلية دون استقراء الجزئيات كلها أو العكس الانتقال من الكليات إلى الجزئيات أي إصدار الأحكام ثم فرضها على الظواهر، وهكذا يكون التناول الجزئي للظواهر والقواعد عنصراً أساسياً في كثير من النتائج الخاطئة للمناهج النحوية[1]. إلى جانب التداخل المنهجي التي يعد ضرورة لتحقيق الاتساق بين نتائج أي بحث علمي[2].

كل هذه الملاحظات لفتت انتباهي إلى أهمية المنهج؛ خاصة أن منهج نظرية النحو العربي هو موضوع مستقِل يستحق البحث في حد ذاته[3].

هذا المنهج عينه ما أردت إدراك حقيقته في (كتاب سيبويه) الذي يمكن أن نخرج منه بحكم علمي على ظاهرة التأويل النحوي.

وقد قامت بحوث ودراسات حول منهج سيبويه وكانت النظرة السائدة بأنه كتاب خلو من المقدمة، خلو من المنهج، خلو من التنظيم والترتيب، مفتقر إلى الخاتمة .

وقد بحثت في محاولات النحاة لفهم المنهج، نحو:

- علي النجدي ناصف الذي رأى أن سيبويه ينهج منهج الفطرة والطبع وأن العامل هو وراء أبواب الكتاب ويقوم عليه[4].
- وكذلك علي أبو المكارم الذي ذكر أن سيبويه قدم النظرية وحاول تقديم تفسير لها،

---

(1) انظر: تقويم الفكر النحوي ، ١٩٢-١٩٧.

(2) انظر: تقويم الفكر النحوي ، ٢١٣-٢١٤.

(3) انظر: التراث اللغوي العربي، بوهاس، جيوم، كولوغلي، ن.

(4) انظر: سيبويه إمام النحاة، ١٦٣-١٦٤، ١٧٥-١٨٥.

وهي نظرية العامل وإن ظهر تحليل الصيغ فالنظرية هي نظرية العامل[1].

وقد تأثر الباحثون بتلك الدراسات:

- إذ نجد خالد جمعة يؤكد أن سيبويه يدرس علم التراكيب لكن العامل هو نظرية الكتاب مشيراً إلى عمل علي ناصف. والغريب أنه يذكر أن الكتاب لا مسار فيه ولا منهج مع أن دراسته يفترض أن تكون شاملة للكتاب؛ إذ درس شواهد الشعر بشكل عام[2].
- وكذا صلاح الدين بكر، فقد أشار إلى أن سيبويه تبع أحياناً وحدة الصيغة وأحياناً وحدة الأثر الإعرابي[3].
- بينما لم يقتنع عبدالصبور شاهين بوصف علي ناصف بأن الكتاب مهلهل النظام وفي مفهومه لأبواب سيبويه وإن خفف من حدة وصفه بنظرية العامل، معقباً شاهين بأن طابع الكتاب طابع استقرائي وصفي يبدأ بالمادة لينتهي إلى المقياس[4].
- وقد أكد محمود نحلة على أهمية استخراج أسس النظام النحوي في كتاب سيبويه، وعلى إعادة قراءة الكتاب في ضوء النظريات اللغوية المعاصرة؛ محاولاً الإدلاء بدلوه في ذلك عن طريق الإشارة إلى المصطلحات المتكررة عند سيبويه[5].

---

(1) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٤٠-١٤٢، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٦٣، ٨٦.

(2) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٦١.

(3) انظر: المنهج في الكتاب، صلاح الدين بكر (دراسات عربية وإسلامية، سلسلة أبحاث جامعية، إشراف حامد طاهر، ٨) ١٢٢.

(4) انظر: في التطور اللغوي، عبدالصبور شاهين ١٣٦-١٣٨.

(5) انظر: النهج الاستبدالي، محمود نحلة (فولفديترش فيشر، دراسات عربية وسامية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م) ١١٦-١٢٢.

- واكتفى عبدالرحمن أيوب ببيان الصعوبات في كتاب سيبويه التي أظهرها أن اللغة العربية لم تكن قد بلغت بعد المرحلة التي يمكن أن تعتبر فيها لغة (علم) وأن سيبويه كان أجنبياً اكتسب العربية فكان يلف ويدور ويلجأ إلى تركيب أسلوبي ليس مألوفاً للقارئ العربي!![1].

كل ما سبق لم يقدم لي المنهج العلمي الممكن اقتفاء أثره في الكتاب. ولعل أقربها إليّ كانت النظرية الإفصاحية التي قدمها المستشرقون بأن منهج سيبويه هو تحليل المنطوقات من خلال العمليات التي يقوم بها المتكلم؛ لتحقيق أثر معين على المخاطب، فمشروع سيبويه كله يعد محاولة لوصف كامل لكل العمليات الإفصاحية المحتملة في اللغة العربية، وأن المشكلة مع كتاب سيبويه لا تتعلق بفهم ملاحظاته الواقعية والواضحة جداً بل بمعرفة المبادئ النظرية التي تقوم هذه الملاحظات عليها، أو هي تتعلق على مستوى أبسط بالتمييز بين المصطلحات التي لها وضع نظري شكلي، والتي ليس لها هذا الموضع؛ مؤكدين على أن نظريتهم ما زال ينقصها الكثير كما هي نظرية كارتر القائمة على أن الكتاب مصطلحات، وإن كانوا قد أشاروا على أهمية الإسناد والعامل والموضع في الكتاب[2].

وبقيت مدة ليست قليلة في حيرة من أمري؛ فقد كنت متيقنة أن الفوضى التي تبدو عليها الظواهر اللغوية إنما هي غطاء يخفي تحته نظاماً خفياً بالغ الروعة[3].

---

(1) انظر: صعوبات أسلوبية في كتاب سيبويه، عبدالرحمن أيوب (دراسات عربية وإسلامية، سلسلة أبحاث جامعة، إشراف حامد طاهر، ١٠) ٣٥.

(2) انظر: التراث اللغوي العربي، ٤٠-٤٧.

(3) انظر: التراث اللغوي العربي، ١٣.

وبدأت العمل كما خططت له، ولم أرض عنه إلى أن اطلعت على عمل محمد كاظم البكاء (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي) وتدارسته واقتنعت به بل إنه أبهرني حيث وضح أن بين أبواب سيبويه ترابطاً قوياً يشد بينها منهج واضح منظم لا يمكن معه تقديم باب على آخر، أو وضع موضوع في مكان غيره وأن هذا المنهج كالسلك الذي ينظم فيه العقد، كونت أبواب الكتاب فيه حباته، وكان لكل حبة موضعها بين قريناتها ومكانها من العقد، فعزمت النية واعتمدت تصنيفه المنهجي منهجاً لبحثي[1] فقسمت البحث إلى أربعة فصول وخاتمة. جاءت وفق التالي:

- الفصل الأول: أحكام الإسناد مع الاسم المظهر التام إسناد الفعل (إسناد الفعل).

وهو في ثلاثة أقسام: - الفعل المظهر وما يعمل عمله

- الفعل المضمر المستعمل إظهاره

- الفعل المضمر المتروك إظهاره

- الفصل الثاني: إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله
- الفصل الثالث: الإسناد الذي بمنزلة الفعل
- الفصل الرابع: أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون
- خاتمة، وتحتوي على خلاصة البحث منهج ومفهوم التأويل عند سيبويه، وأهم النتائج.

وقد عالجت في كل فصل الأساليب التي ظهرت معي؛ محاولة قدر الإمكان

(1) انظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء، ٦-١١.

استقراء الشواهد تحت كل فصل؛ مراعية في ذلك الأسس الفنية للبحوث النحوية[1].

ولم آخذ عينة رغبة في الخروج بنتائج دقيقة تعطيني الثقة لإصدارها[2] مع يقيني بصعوبة العمل.

عرضت المسائل في كل فصل تحت الأسلوب الذي يجمعها؛ متتبعة تسلسل سيبويه، وكان عرض المسألة يتمثل بتقديم موجز لها وشرح القضية موضع التأويل، والاكتفاء بذلك عن شرح موضع الشاهد الشعري إن أغنى عن ذلك؛ وإلا وقفت عليه. أما عن الخلاف في المسائل النحوية – إن وُجِد – فأعرض ما يتصل بأسلوب أو سبب التأويل.

نقلت نص سيبويه في معظم المسائل التي عالجتها؛ طلبا للحقيقة العلمية في حكم القارئ على أسلوب وسبب المسألة؛ وبالتالي رؤيته للتأويل النحوي عند سيبويه؛ كذلك هدفت من نقل النص تحقق القارئ من فهمي لرأي سيبويه خاصة إن كان مختلفا في فهمه بين النحاة، أو مسكوتا عنه، أو منسوبا له ما ليس منه.

وقد أغنى نص سيبويه في كم من المسائل عن التقديم لها أو شرحها؛ لوضوحه وتفصيله.

أما عرض الشواهد الشعرية فكان بعرض عددها؛ إن كانت قليلة أو مثار خلاف، والاكتفاء بشاهدين والإحالة للباقي؛ إن كانت كثيرة ومتشابهة. وقد سكتُّ عن نسبة الشاهد وشرحه؛ فهذا كله لم أعرض له؛ إذ درسه الباحثون وفصلوا القول فيه، واعتمدت

---

(1) انظر: خلاصة الأسس الفنية للبحوث النحوية، علي أبو المكارم ٦٢-٦٣.

(2) انظر: البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه) عبدالرحمن عدس، ذوقان عبيدات، كايد عبدالحق، ١٣٧-١٣٨.

في تخريج الشواهد على ثلاثة مصادر فقط.

ومع عرضي للسبب في كل مسألة، أفردت وقفة ملخَّصة للنظر في أسباب المسائل مجتمعة، بعد كل مجرى أو فصل، باستثناء المجرى الأول؛ لطوله وتشعبه؛ عرضت السبب فيه بعد كل نوع. وكان لأبواب (استدراك في عمل الفعل) خصوصية؛ إذ كان يمكن إدراجها تحت أساليب (أبواب الفعل وما يعمل عمله ولم يقوَ قوته)؛ لكني فضلت إفرادها بالعرض والسبب؛ لموقعها في النحو وكثرة الحديث حولها.

وقد جدولت السبب في الفصل الثالث والرابع؛ لعدد المسائل الكبير بها مما ناسب أن تعرض في جدول، وعدت لإدراج السبب مجدولاً في الفصول كلها في الخاتمة لاستنباط النتيجة.

ولا يفوتني التنويه على أني مع اعتمادي تصنيف البكاء؛ إلا أنني أحدثت فيه بعض التغيير، وقد تمثل ذلك بدمج بعض الأبواب معاً في التصنيف نفسه؛ إن لم يختلف فيها أسلوب التأويل وسببه، مثل (أبواب الفعل وما يعمل عمله، ولم يقوَ قوته).

أو تم التغيير بعدم الوقوف على بعض الأبواب؛ كون لا تأويل فيها؛ كما في الفصل الثاني؛ إذ وقفت على التوابع والحال فقط.

وتتبعي لمنهج البكاء الذي هو منهج سيبويه؛ أدى إلى ما شكله اختلاف معالجة المسائل؛ فكان بعضها مستفيضًا، والآخر موجزًا. والصحيح أني تتبعت سيبويه؛ ففصَّلت فيما فصل، ووقَّعت فيما وقَّع؛ حيث بدا سيبويه يعرض النحو كله بقضاياه وأسسه في الفصل الأول من الكتاب، وعليه كثر الحديث والخلاف في الفصل الأول.

وآمل أني قدمت بالمنهج الذي اتبعته، دراسة لكتاب سيبويه، وبحثًا في فهم أسلوبه.

وأنبه إلى أنني وضعت أسماء المراجع ومؤلفيها في الحاشية، تامة المعلومات، ثم اختصرتها فيما بعد. واعتمدت في شرح السيرافي على طبعتين، طبعة (دار الكتب والوثائق القومية) بالقاهرة، وهي عشرة أجزاء، واعتمدت في الباقي على طبعة (دار الكتب العلمية) رامزة لها بـ (ع).

وبعد فقد استفدت الكثير من جهود الباحثين؛ سواء أكان ذلك حول كتاب سيبويه أم كان حول أساليب التأويل النحوي.

* ومن الأول على سبيل المثال:

- الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول.
- الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، أحمد سعد محمد.
- التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه، محمود ياقوت.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، شعبان العبيدي.
- التوابع في كتاب سيبويه، عدنان سلمان.
- التوسع في كتاب سيبويه، عادل العبيدي.
- دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه، عبدالكريم الزبيدي.
- الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، محمد صالح.
- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم.
- العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد العوادي.

* ومن الثاني على سبيل المثال:

- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، عبدالفتاح الحموز.
- الصدارة في النحو العربي، عبدالرحمن الشنقيطي.
- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، عبدالله الخثران.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر حموده.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي الدجني.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، عبدالفتاح البجة.
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، عبدالعزيز أبو عبدالله.

هذا خلاف ما تحدثت عنه في التقديم، راجية من الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يجعله من العلم النافع. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب.

الفصل الأول

أحكام الإسناد مع الاسم المظهر التام (إسناد الفعل)

المجرى الأول: الفعل المظهر وما يعمل عمله

المجرى الثاني: الفعل المضمر المستعمل إظهاره

المجرى الثالث: الفعل المضمر المتروك إظهاره

بسم الله الرحمن الرحيم

قدم التصنيف المنهجي، الذي قام به البكاء لكتاب سيبويه، مخططًا داخليًا للأبواب؛ ينتظم كل باب فيه في أجزاء، وكل جزء في موضوعات نحوية.

ويظهر فيه أن مجموعة من الأبواب تمثل موضوعا نحويا، يبنى على ما قبله، ويرتبط بعلاقة بما بعده، ثم يلتقي كل عدد من موضوعات النحو، في قسم يضمها، حتى تبلغ الأنواع الرئيسة التي اشتمل عليها.

وقام البكاء بتسمية هذه الأنواع والأقسام والأبواب؛ استكمالا لتوضيح المنهج، وتسهيلا لمتابعته.

وقد اعتمدت عمله وتقسيمه وتسميته للأبواب، مع بعض التغيير الذي اقتضاه عمل البحث؛ تبعا لوجود أو أسلوب التأويل.

فكان الفصل الأول: إسناد الفعل، وهو على ثلاثة مجارٍ، كما أعلن سيبويه:

- فعل مظهر لا يحسن إضماره
- وفعل مضمر مستعمل إظهاره
- وفعل مضمر متروك إظهاره

- وتناولت المجرى الأول، على النحو التالي:

أولاً: أبواب الفعل وما يعمل عمله ولم يقو قوته

ثانياً: أبواب استدراك في عمل الفعل

ثالثاً: أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه

وقد اتخذ التأويل النحوي في المجرى الأول، الشكل التالي:

أولاً : أبواب الفعل وما يعمل عمله ولم يقو قوته

١- الحمل على المعنى

- كان التامة
- تأنيث المذكر
- إعمال (لا) عمل (ليس)
- العطف على عاملين
- ما يجري على الموضع في المشبهات بـ (ليس)

٢- الشعر

- مجيء اسم كان نكرة

٣- التقديم والتأخير

- اجتماع معرفتين في باب (كان)
- إلغاء الظرف وتقديمه
- تقديم خبر (ما) على (اسمها)
- تقديم خبر (ليس) على (اسمها)

٤- الحذف

- وضع الظاهر موضع المضمر
- حذف المضاف

- ضمير الشأن مع (كان) و (ليس)
- حذف الضمير من الخبر

ثانياً: أبواب استدراك في عمل الفعل

١- الحذف

- التنازع
- الاشتغال

٢- التقديم والتأخير

- البدل

ثالثاً: أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه

١- الحمل على المعنى

❐ الحمل على الشبه

- حمل اسم الفاعل على الفعل في العمل
- حمل المصدر على الفعل في العمل
- حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل في العمل
- حمل أمثلة المبالغة على اسم الفاعل في العمل
- حمل أسماء الأفعال على الفعل في العمل

❐ الحمل على الموضع

- نصب المعطوف على موضع المفعول في الإضافة اللفظية

❐ **الحمل على سعة الكلام**

- التوسع الوارد في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى
- التوسع في الحال
- التوسع في وضع المفرد موضع الجمع

٢- الشعر

- الفصل بين المضاف والمضاف إليه
- حذف التنوين من الإضافة اللفظية لالتقاء الساكنين
- بقاء النون والتنوين مع علامة المضمر غير المنفصل
- إضافة الصفة المشبهة مجردة من الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف

المجرى الأول: الفعل المظهر وما يعمل عمله

أولاً: أبواب الفعل وما يعمل عمله ولم يقو قوته

١ - الحمل على المعنى

- كان التامة [١]

تتصرف (كان) تصرف الفعل (ضرب)، فتتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيها لشيء واحد [٢].

ومن قدرتها على التصرف، أن تأتي في موضع آخر مقتصرة فيه على الفاعل كما هو الأصل في الأفعال. [٣]

يقول سيبويه [٤]: «وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، فتقول: قد كان عبدُالله، أي: قد خلق عبدُالله...

فمما جاء على (وقع) قوله، وهو مقاس العائذي:

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ [٥]

---

(١) تسمى تامة لدلالتها على الحدث واستغنائها بمرفوعها فهي في عداد الأفعال اللازمة.

انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩٨، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٤٠٣.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه، لأبي الفضل الصفار البطليوسي ٢/ ٧٦٠.

(٣) انظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/ ٣٢٦.

(٤) الكتاب، لسيبويه ١/ ٧٩.

(٥) انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس ٦٠، شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي ١/ ٢٥٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري ١/ ٢٧٠.

وقال عمرو بن شأس:

بنـي أسـد هـل تعلمـون بلاءنـا إذا كـان يومًـا ذا كواكـب أشـنعا[1]

...وسمعت بعض العرب يقول: أشنعا ويرفع ما قبله؛ كأنه قال: «إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا».

ولا ينكر أن يكون لفظ واحد له معنيان وأكثر، فذلك في لغة العرب كثير، ومن ذلك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت، تريد: وجدان الضالة وكذلك رأيت رؤية العين، وتكون من العلم، وهذا التصرف في الأفعال أكثر من أن يحصى. [2]

ولم يخالف أحد في أن هذا الوجه قسم من أقسام كان، وإنما تم التحدث حول رواية (إذا كان يوم ذو كواكب أشنعا)، في أنها ليست شاهدًا قاطعًا على المعنى الذي أراده سيبويه (وهو معنى وقع) دون غيره؛ لاحتمال أن يكون (أشنعا) خبر كان المتعدية.

وقال بذلك المبرد وابن السراج وظاهر كلام النحاس، وجوّز أيضًا هذا الوجه السيرافي في الشرح، والأعلم في النكت. [3]

---

(١) انظر البيت في: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ١/ ٧٩، كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي ٢٣٢، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج المعروف بالأعلم الشنتمري ٧١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٦-٤٧، المقتضب لأبي العباس المبرد ٤/ ٩٥، الأصول في النحو، لابن السراج ١/ ٩١.

(٣) انظر على التوالي: الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس بن ولاد ٥٢-٥٣، التعليقة ١/ ٨٠، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي ٥٤٥، شرح الأبيات للنحاس ٦٠، الشرح ٢/ ٣٧٠، النكت ١/ ٢٧١.

بينما شدد على منع هذا الوجه (كان متعدية) الزجاج وابن ولاد والفارسي والأعلم في التحصيل والصفار والبغدادي.[1]

ووجه منعهم هذا أنه لا يجوز جعل (أشنعا) خبرًا؛ لأنه أفاد ما أفاده المبتدأ، حيث البلاء أو يوم البلاء لا يكون إلا في يوم ذي كواكب أشنعا؛ فلم تفد بالخبر شيئًا، وإنما (أشنعا) حال، والحال تجيء مؤكدة غير مقيدة، والخبر مختص بفائدة لم تدل عليها ما قبلها. [2]

أقول: المعنى الذي جعل كان تامة[3]، هو أيضًا من يُرجح كونها في هذه الرواية تامة (مع احتمالية عملها) [4]، وذلك أن الشاعر أراد أن يعبر عن شناعة اليوم الحاصل وقت بلائهم عليهم، ولم يرد أن يخبر عن أمر ثابت مستقر أي عن يوم معلوم، بل أراد التهويل، أي: إذا وقع يوم هذه حاله فعلنا وصنعنا[5]؛ ولذلك جعل سيبويه كان تامة في رواية الرفع والنصب ناصًا على ذلك «كأنه قال: إذا وقع يومٌ ذو كواكب أشنعا» [6] .

---

(١) انظر على التوالي: الانتصار ٥٢، البغداديات ٥٤٥-٥٤٦، التعليقة ١/ ٨١-٨٢، الشعر ٢٣٢-٢٣٣، التحصيل ٧١-٧٢، شرح الصفار ٢/ ٨١٩-٨٢٠، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي ٨/ ٥٢٣.

(٢) انظر: البغداديات ٥٤٥-٥٤٦، التحصيل ٧١-٧٢، شرح الصفار ٢/ ٨١٩-٨٢٠.

(٣) انظر: نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي ٦٥.

(٤) كما قال ابن السراج «يجوز أن تكون خبرًا من حيث جاز أن تكون حالا؛ لأن الحال أيضا خبر» التعليقة ١/ ٨٠.

(٥) انظر: الانتصار ٥٢-٥٣.

(٦) الكتاب ١/ ٧٩.

- تأنيث المذكر

تلحق التاء الساكنة الفعل دلالة على تأنيث المرفوع به؛ فإن كان المرفوع بالفعل مذكرا غير مضاف إلى مؤنث، ولا هو مؤنث بالتاء؛ لم يجز إلحاق التاء، نحو: قام زيد.[1]

وإن كان مضافا إلى مؤنث، جاز أن تلحقه التاء بشروط، يقول سيبويه[2]: «وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه.. ومما جاء مثله في الشعر قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم[3]

لأن صدر القناة من مؤنث. ومثله قول جرير:

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم[4]

لأن (بعض) ههنا سنون، ومثله قول جرير أيضًا:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع[5]

ومثله قول ذي الرمة:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٧٣٤-٧٣٥.

(٢) الكتاب ١/ ٨٧-٨٩.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٢/ ٣٩٦، النكت ١/ ٢٧٦، شرح الصفار ٢/ ٨٥٣.

(٤) انظر البيت في: الشرح ٢/ ٣٩٦، النكت ١/ ٢٧٧ شرح الصفار ٢/ ٨٥٤.

(٥) انظر البيت في: الشرح ٢/ ٣٩٦، النكت ١/ ٢٧٧، الخزانة ٤/ ٢٠٤.

مشين كما اهتزت رماح تسفَّهتْ أعاليها مَرُّ الرياح النواسم[1]

وقال العجاج: طول الليالي أسرعت في نقضي [2]

وسمعنا مَن يوثق به من العرب يقول: اجتمعت أهل اليمامة».

فسيبويه يوضح أنه يجوز في بعض الكلام تأنيث المذكر لفظًا عند إضافته إلى مؤنث هو منه نحو: ذهبت بعض أصابعه، ولو لم يكن منه وصالحا للاستغناء عنه لم يؤنثه؛ لأنك لو قلت: ذهبت عبدُ أمك، لم يحسن أن تقول: ذهبت أمك، أي: لم يجز، كذا قال سيبويه[3].

وبيّن أنه جاء مثل ذلك في الشعر ساردًا الأبيات السابقة وفيها (شرقت صدر القناة) (بعض السنين تعرقتنا) (تواضعت سور المدينة)[4] (تسفهت مَرُّ الرياح).

أما (اجتمعت أهل اليمامة) فقد أنث الفعل؛ لأن من يوثق بعربيته ترك الفعل كما يستخدمه كثيرًا في كلامه؛ إذ يقول (اجتمعت اليمامة).

---

(١) انظر البيت في: الشرح ٢/ ٣٩٨، النكت ١/ ٢٧٨، شرح الصفار ٢/ ٨٥٩

(٢) وعجز البيت: أخذن بعضي وتركن بعضي

انظر البيت في: الشرح ٢/ ٣٩٨، النكت ١/ ٢٧٩، الخزانة ٤/ ٢١٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٨٧.

(٤) ومن الناس من يقول إن السور جمع سورة، ويجعله مما بينه وبين واحده الهاء، والسور على هذا التأويل يصلح فيه التذكير والتأنيث. انظر: شرح الأبيات لابن السيرافي١/ ٥٧.

ولم يقبل أحد بهذا الرأي، وكون سيبويه يقول: إنه أنث لما أضيف إلى مؤنث، ظاهري أنه لا يؤنث إذا لم يضف إلى مؤنث، وإلا فكيف يستشهد به وهو مؤنث، مع عدم الإضافة إلى المؤنث، وهذا ما لا يفعله عاقل. انظر: شرح الصفار ٢/ ٨٥٨.

وكل ما ذكر سيبويه يجوز فيه التأنيث في بعض الكلام؛ لأن ترك التاء هو الحد والوجه.[1]

وتأنيث المذكر بشرطه السابق جائز عند عامة النحاة نحو: المبرد والنحاس والسيرافي وابنه وابن جني والأعلم والصفار وابن عصفور وابن مالك.[2]

ولم أقف على خلاف جوازه إلا ما نقله ابن السراج عن المبرد أنه يرى تأنيث المذكر جميلا في الشعر، ومجازه مجاز الضرورات عند النحويين؛ رادا عليهم بكثرته وورود القرآن به.[3]

وكذلك عند العكبري الذي صنف تأنيث المذكر ضمن ما يجوز في ضرورة الشعر[4].

أقول:

نصصت على ما وقفت عليه فلم أجد إلا العكبري مصنفًا المسألة على أنها مما يجوز في ضرورة الشعر، وكذلك ابن السراج نفسه صنّف تأنيث المذكر مما يكون كالشاذ الذي لا يقاس عليه.[5]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٨٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٩٨-١٩٩، شرح الأبيات للنحاس ٦٤، الشرح ٢/ ٣٩٥، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٥٤، الخصائص، لابن جني ٢/ ٤١٥، النكت ١/ ٢٧٧، شرح الصفار ٢/ ٨٥٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٧، شرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢/ ٩٢١.

(٣) انظر: الأصول ٣/ ٤٧٨-٤٧٩.

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري ٢/ ٩٦.

(٥) انظر: الأصول ٣/ ٤٥، ٤٧٦.

والمسألة متفق على جوازها، وما ذكرته عند ابن السراج والعكبري؛ سببه أن تأنيث المذكر فيه ضعف من حيث ترك الأصل إلى الفرع؛ لذا هو أذهب في التناكر والإغراب من عكسه وهو تذكير المؤنث، كما قال ابن جني.[1] ولهذا صنفه سيبويه على أنه يجوز في (بعض الكلام).[2]

وقد كثر حديث النحاة حول تصنيف علاقة (المذكر المضاف إلى المؤنث) (٣) مثل (سور المدينة) (مرّ الرياح) (طول الليالي)، هل هو منه، أو به، أو ليس منه، وقول الفصل في ذلك:

يصدق على جميع ما ورد في المسألة ما عدا (اجتمعت اليمامة) أن يكون بعض المضاف إليه المؤنث، أو منه أو على التأويل.

أما عن مرجع كثرة الحديث حول التصنيف السابق، فهو فهم شرط تأنيث المذكر، وأحسن ما قيل فيه، وهو ما يغني عن تفصيل الحديث، ما ذكره ابن مالك[4] (جاز تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث صالح للاستغناء عنه) فهو مختصر جامع [5].

---

(١) انظر : الخصائص ٢/ ٤١٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٨٧.

(٣) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٠٣، شرح الصفار ٢/ ٨٥٠-٨٥١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٨-٥٥٩، الارتشاف ٢/ ٧٣٤-٧٣٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢١.

(٥) عبارة ابن مالك مختصرة عن عبارة السيرافي: «اعلم أن المذكر الذي يضاف إلى المؤنث على وجهين:
أحدهما ما تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضفته إليها لو أسقطته هو.
والآخر لا تصح العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها. الشرح ٢/ ٣٩٤.

* وعبارته جامعة لتفصيل النحاة:

- سيبويه (الإضافة إلى مؤنث هو منه أو به ولا يجوز أن تلفظ بالمضاف إليه وأنت تريد المضاف) انظر: الكتاب ١/ ٩٠.

- ابن جني «كثر عنهم تأنيث فعل المضاف للمذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به» المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ١/ ٢٣٧.

- الصفار:

١- قسم هو بعض المؤنث، وهو مؤنث في المعنى ويلفظ وأنت تريد الأول.

٢- قسم هو بعض المؤنث، وهو يراد عندما ينطق بالثاني إلا أنه ليس المؤنث.

٣- قسم يجوز أن تلفظ بالتالي وأنت تريد الأول؛ إلا أنه ليس بعضه ولا هو المؤنث (اجتمعت أهل اليمامة). انظر: شرح الصفار ٢/ ٨٥٠-٨٥١.

وكذلك عبارة ابن مالك تغني عن تفصيل ابن عصفور وأبي حيان. راجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٧-٥٥٩، الارتشاف ٢/ ٧٣٤-٧٣٧.

- إعمال (لا) عمل (ليس)

يقول سيبويه عن قول الشاعر:

مَـــن صـــدَّ عـــن نيرانهـــا فأنـــا ابـــن قـــيس لا بـــراحُ[1]

«جعلها بمنزلة (ليس) فرفع الاسم وأضمر الخبر، وكذلك (لا) إذا رفع فقد أضمر خبرا منصوبا، فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضع في الرفع»[2].

فقد رأى سيبويه أن (لا) في قول الشاعر (لا براح) بمنزلة ليس والخبر مضمر، وهذا قليل، كما هو الحال في (لات) العاملة عمل (ليس) إذا أتى اسمها ظاهرا وأضمر الخبر.

وجمهور [3] النحاة موافق لما رأى سيبويه من أن (لا) تعمل عمل (ليس) على قلـة،

---

(١) انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٨، الخزانة ١/ ٤٤٥. وقد أعاد سيبويه ذكر بيت (لا براح) في أبواب النفي بـ(لا)، مؤكدًا على أن عمل (لا) عمل (ليس) قليل، مع بقاء أحكام (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في معرفة. انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٣. وأكد كذلك على أن عملها عمل (إن) أجود وأكثر. انظر: الكتاب ٣/ ٢٥١.

(٢) الكتاب ١/ ٩٨.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٣٨٢، الأصول ١/ ٩٦، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٦، الشرح ٣/ ٢١، شرح الأبيات لابن السيرافي ٢/ ٨، الأمالي الشجرية، لضياء الدين أبي السعادات العلوي ١/ ٢٣٩-٢٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٩، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري ٢٩٣-٢٩٤، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد الدماميني ٣/ ٢٥٦، التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري ١/ ١٩٩، شرح الأشموني ١/ ٣٦٧.

بينما ذهب الأخفش [1] إلى منع عمل (لا) عمل ليس، ووافقه الرضي [2] في أن عملها غير ثابت .

وذهب الزجاج[3] إلى أنها تعمل في الاسم فقط ولا تعمل في الخبر.

ويكفي ثبوت سماع نصب خبرها؛ لتجاوز المذهبين السابقين فقد ورد:

تعــزَّ فــلا شيء عــلى الأرض باقيــا ولا وزر ممـــا قـــضى الله واقيـــا[4]

فالنزاع في دعوى الكثرة ولـيس العمل[5]، وحتى تصـنيف العمـل لا أرى فيه نزاعًا؛ فقد ذهب الجمهور[6] إلى أن عمل (لا) عمل (ليس) قليل وصنفه الرضي[7] بالضرورة أو

---

(١) انظر: الشرح ٣/ ٢٢، الأصول ١/ ٩٦.

(٢) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢/ ١٦٢.

(٣) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ٢٥٦.

(٤) انظر البيت في: شرح التسهيل، لابن مالك ١/ ١٧٦، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ٣/ ٢٩٣، شرح شواهد المغني، للسيوطي ٦١٢.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ٢٥٦.

(٦) راجع الإحالة السابقة لمذهب الجمهور. وزعم الباحث عبدالله آل ثاني في رسالته الماجستير (اختيارات أبي سعيد السيرافي النحوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤١٨هـ، لم تطبع) ص ١٨٥، أن الدماميني ذهب إلى منع إعمال ليس، وهذا عار عن الصحة، فقد ذكر الدماميني أن القول بعدم عمل ليس، أحسن من القول بعملها كثيرا، ثم عاد ليرد على مَن زعم منعها عملها في القضية، راجع تعليق الفرائد ٣/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٧) انظر البيت في: شرح الرضي ٢/ ١٦٢.

الشذوذ، وكذا البغدادي حكم عليه بالشذوذ[1].القضية أن النحاة نظروا إلى قول الشاعر: (لا براح) ووجدوا (لا) النافية بعدها (اسم نكرة) (مرفوع) فهي إن كانت (لا) النافية العاملة عمل (إن) فاسمها نكرة مفردة منصوبة[2]، وإن كانت (مهملة) التي يرتفع ما بعدها فواجبة التكرار[3]، فمن تكون؟

هي (لا)، ومعناها النفي، ودخلت على مبتدأ؛ وبذلك تشبه ليس، فاستحقت أن تعمل عملها، ولهذا نظائر وهن (لات، ما) اللتان استحقتا بالشبه نفسه عمل (ليس).

فلدي قياس، ونظير، وقبل ذلك سماع (فلا شيء على الأرض باقيا)؛ وإن كان قليلاً جدًا، وبهذا كله حَسُن رأي سيبويه ومَن وافقه على أن (لا) في قول الشاعر (لا براح) عاملة عمل ليس، وإن كان على وجه القلة.

وهو أجود من اعتبار (لا) مهملة حيث إنها لم تتكرر[4]، وكذلك أجود من اعتبار البيت شاذًا في الاستعمال أو ضرورة[5]؛ لأن له سماع يعضده، فما وجه الضرورة أو

---

(١) انظر: الخزانة ١/ ٤٤٥.

(٢) انظر: شرح الرضي ٢/ ١٥٥.

(٣) انظر: شرح الرضي ٢/ ١٦١ .

(٤) ذكر السيرافي وابن يعيش أنه يجوز في (براح) الارتفاع بالابتداء، ولكن الأجود إعمال (لا) عمل ليس. راجع: الشرح ٣/ ٢١، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٩.

(٥) وقد عدّ القيرواني عدم تكرار (لا) في البيت ضرورة ثم قال إنها في هذه الحال بمعنى (ليس). فتأمل. انظر: ضرائر الشعر، لأبي عبدالله القزاز القيراني ١٧٨.

الشذوذ؟ لذلك لست مع هذين التعبيرين؛ خاصة أن النحاة أجمعوا على جواز عمل (لا) عمل ليس، ولو كان البيت: ضرورة؛ لقال سيبويه: إنه موضع أو خاص بالشعر.[1]

---

* وقد صنف خالد جمعة البيت من ضرائر المشابهة انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٥١، ١٦٠ (وفيه ما ذكرنا).

(١) ولذلك وجدت الأعلم يقول: إن رفعها النكرة مفردة ونصب الخبر يجري مجرى الضرورة في القلة. انظر: التحصيل ٨٠.

* ولقد أبقى مجمع اللغة العربية في القاهرة على باب (ما) و (لا) و (لات) العاملات عمل ليس. راجع: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤، ياسين أبو الهيجاء. ص ٢٤٧-٢٥٢.

- العطف على عاملين

إذا وقع بعد معمولي (ليس) عاطف يليه وصف بعده أجنبي، نحو: ليس زيد قائمًا ولا ذاهب عمرو، جاز لك فيه الرفع والنصب، الرفع على الابتداء والخبر (فذاهب خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر)، وجاز النصب على التقديم والتأخير أيضًا (ليس زيد قائمًا ولا ذاهبًا عمرو).

وقد سمع عن العرب الجر في قول الشاعر:

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصرٍ عنك مأمورها (١)

وقول النابغة:

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكرٍ أن تُعقّرا (٢)

مما ظاهره العطف على عاملين، وفي ذلك يقول سيبويه: «وقد جره قوم [يعني قاصر]، فجعلوا (المأمور) للـ (منهي). والمنهي هو المأمور، لأنه من الأمور، فهو بعضها، فأجراه وأنثه، كما قال جرير:

---

(١) انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٩، التعليقة ١/ ١٠١، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٤١.

(٢) انظر البيت في: الأصول ٢/ ٧٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٨، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٤١.

إذا بعـــض الـــسنين تعرَّقتنـــا كفـــى الأيتـــام فقـــد أبي اليتـــيم[1]

ومثل ذلك قول النابغة الجعدي:

فلـــيس بمعـــروف لنـــا أن نردهـــا صـــحاحًا ولا مـــستنكر أن تعقـــرا

... وقد يجوز أن يجر [يعني مستنكر]، ويحمله على الرد، ويؤنث، لأنه من الخيل كما قال ذو الرمة:

مـشين كـما اهتـزت رمـاح تـسفهت أعاليهـــا مَـــرُّ الريـــاح النواســـم[2]

كأنه قال: تسفهتها الرياح، وكأنه قال: ليس بآتيتك منهيها، وليس بمعروفة ردُّها حين كان من الخيل، والخيل مؤنثة فأنث»[3].

بيّن سيبويه فيما سبق أن الجر الوارد في السماع ليس من باب العطف على عاملين بل من باب العطف على عامل واحد وهو (الباء)؛ إذ عطف الخبر على الخبر، عطف (قاصر) على (آتيك)، و (مأمورها) ارتفع (بقاصر).

فيكون البيت (ليس منهي الأمور بآتيك ولا قاصر عنك مأمور الأمور) وهنا يحصل الإشكال وهو: أنه لا يجوز أن يخبر عن الشيء بما ليس من فعله ولا فعل سببه، فكيف يجوز أن يجعل (قاصرًا) خبرًا عن (المنهي) وليس (قاصر) هو المنهي ولا هو فعل

---

(١) راجع إحالة البيت ص ٩.

(٢) راجع إحالة البيت ص ١٠.

(٣) الكتاب ١/ ١٠٥-١٠٦.

السبب المنهي، إنما هو فعل المأمور الذي هو مضاف إلى ضمير الأمور.[1]

وسيبويه نفسه ذكر قبل البيت، عدم جواز قولك: (ما أبو زينب مقيمةً أمُها)؛ لأنها ليست من سببه، وما ورد في البيتين (موضع المسألة) نظير ذلك.

ويأخذ سيبويه في توضيح المسألة مبينًا أنه جاز الجر بسبب الإجراء على المعنى، فجعل اللفظ (بمنهيها) كاللفظ بالمأمور؛ لأن المنهي من الأمور، فكأن الشاعر قال: ليس بآتيتك الأمور.

وبالتالي جاز أن يقول: (ولا قاصرٍ عنك مأمورها)؛ وعليه يكون (المأمور) مضافًا إلى ضمير الأمور؛ فتصح المسألة[2].

وثنى سيبويه على ذلك بأنه وارد في العربية أن المضاف إلى الشيء إذا كان بعضا له، جاز أن يجعل الخبر عن بعضه على لفظ الخبر عن جميعه، موردًا قول جرير (إذا بعض السنين تعرقتنا). وقول ذي الرمة (تسفهت مرُّ الرياح). ومثل ذلك كله تم في بيت النابغة؛ فكأنه قال: ليست بمعروفة خيلُنا صحاحا.

---

(١) انظر : شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع ١/ ٣٥٧.

وجمهور النحاة [1] على منع العطف على عاملين بينما ذهب الأخفش إلى جوازه [2]، وجوّز الأعلم [3] وابن الحاجب [4] وابن هشام [5] المسألة بقيد وهو أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو معللاً الأعلم ذلك باتحاد المعطوفات، وابن الحاجب بأنه الثابت في السماع هذا الضابط المذكور، فيقتصر عليه لأنه خلاف الأصل.

أقول: الأصل أن حرف العطف يقوم مقام العامل، ويغني عن إعادته، ولما كان حرف العطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعا وجرًا، لم يجر أن تعطف بحرف واحد على عاملين مختلفين، ولا يوجد في أصول العربية ما يرفع ويخفض، فكيف يكون فيما ينزّل منزلة العامل؟ [6]

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ١٩٥، الأصول ١/ ٩٠، الشرح ٣/ ٤١، المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني ١/ ٤٣٨-٤٣٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٣، شرح الرضي ٢/ ٣٤٨، البسيط ١/ ٣٥٣، الارتشاف ٣/ ١٢٠٣، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله السلسيلي ١/ ٣٣٩.

(٢) انظر مذهب الأخفش في: المقتضب ٤/ ١٩٤، المقتصد ١/ ٤٣٩، اللباب ١/ ٤٣٣.

(٣) انظر : النكت ١/ ٢٩٥.

(٤) انظر : شرح الرضي٢/ ٣٤٧.

(٥) انظر: المغني ٥/ ٥٣٢. وقد نسب ابن هشام جواز المسألة للأخفش والكسائي والفراء والزجاج (انظر: المغني ٥/ ٥٢٤) بينما نسب الرضي للفراء المنع (انظر: شرح الرضي ٣/ ٣٤٧).

(٦) انظر: الشرح ٣/ ٤٣، المقتضب ١/ ٤٣٩-٤٤٠، البسيط ١/ ٣٥٤.

ثم فقد أجمع النحاة أنه لا يجوز: إن زيدًا في الدار وعمرا السوق[1]، لأنهم لو قالوا هذا لفصلوا بين حرف الجر والمجرور، لأن حرف العطف تنزّل منزلة ذلك، فإذا تنزل حرف العطف منزلة الجار فسيتنزل منزلة الرافع والناصب، ولا يوجد في أصول العوامل ما يرفع ويخفض - كما ذكرت آنفًا. [2]

أما عن السماع الذي اعتمد عليه مَن أجاز العطف على عاملين، فقد تكفل أغلب النحاة ببيان أن ظاهره فقط العطف على عاملين. [3]

والحق أن أغلب النحاة عدّ المسألة مما لا خلاف فيه [4] .

فقد ورد سماع محدود مخالف لأصل في العربية متفق عليه، فتم تأويله بما يتناسب مع أصول العربية والاستعمال المثبت فيها، فلا متطلب لتفصيل منع العطف على عاملين، وما حصل لإثارته هو ورود بيتي الأعور والنابغة اللذين ظاهرهما العطف على عاملين،

---

(١) انظر: شرح الرضي ٢/ ٣٤٧.

(٢) انظر : البسيط ١/ ٣٥٨.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٩٤-٢٠٠، الأصول ٢/ ٦٩-٧٥، الشرح ٣/ ٤١-٤٩، البسيط ١/ ٣٥٣-٣٥٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٧-٣٨٨.

(٤) انظر: شرح الأبيات للنحاس ١٠٨-١٠٩، الشرح ٣/ ٤٦-٤٧، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٣٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٣-٤٣٦، شرح الرضي ٢/ ٣٤٨، البسيط ١/ ٣٥٧، الارتشاف ٣/ ١٢٠٣، شفاء العليل ١/ ٣٣٩.

وتأويل ذلك الظاهر يترتب عليه خلو الخبر مما يعلق بالمخبر عنه، وهو متفق حول منعه بتاتًا. [1]

وهنا محور المسألة: هل تأويل سيبويه لهذا الورود أسهل من القول بالعطف على عاملين على ما فيه، وما رأي النحاة؟

جميع مَن وجدته من النحاة قد وقف على البيتين، وجدته جوّز الجر بالتأويل الذي أوله سيبويه [2] ما عدا المبرد [3] ، والمبرد منع العطف على عاملين منعًا باتًا، واعتبره خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ورأى الخفض في البيتين (موضع المسألة) ممتنعًا؛ لأنه يترتب عليه العطف على عاملين، وأنه لا تفسير للخفض إلا على هذا الوجه، أما عن تفسير سيبويه، فرأى أنه ليس سليمًا وأنه غير جارٍ على ما قاسه عليه، في الأبيات التي ذكرها، فحق عند المبرد أنه يجوز أن تخبر عن المضاف إذا ذكرت المضاف إليه إذا كان الأول بعضه أو كان المعنى مشتملاً عليه، ولكن بيتي الأعور والنابغة ليسا من ذلك؛ فقد رأى أن الرد غير الخيل، والعقر راجع إلى الخيل، فليس بمتصل بشيء من الرد، ولا داخل في المعنى، ثم ذكر أن بيت الأعور (أقرب قليلا وليس منه، لأن المأمور بعضها، والمنهي بعضها وقربه أنهما قد أحاطا بالأمور) [4].

---

(١) انظر : المقتصد ١/ ٤٣٨.

(٢) راجع إحالة رقم (٤) صفحة (٢٢).

(٣) انظر:المقتضب ٤/ ١٩٥-٢٠١.

(٤) المقتضب ٤/ ٢٠٠.

أقول: إذا أجاز المبرد التأويل الحاصل في (شرقت صدر القناة) و (تواضعت سور المدينة) و (طول الليالي أسرعت) و (تسفهت مرُّ الرياح)[1]، فمن الصعب جدًا قبول رفضه للتأويل الحاصل في (فليس بآتيتك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها)، و(ليست بمعروفة خيلنا صحاحا)، وإن بَعُد، وقد صرّح المبرد بأن التأويل أقرب منه في بيت الأعور عن بيت النابغة، مما يعني اشتمالية المعنى قائمة!!

ولقد ناقشت مسبقًا في مسألة (تأنيث المذكر لفظًا) * لحظ النحاة قرب المعنى أو بعده في هذا النوع من المسائل وقلت: إنه يصح إن صح تأويله للمعنى، كما هو عليه أغلب النحاة.

ثم قبول السماع الوارد بالجر، وتأويله بمبدأ مستعمل في العربية أفضل من رفضه، أو رؤيته واردًا على جهة متفق حول منعها؛ إذ لو كان العطف على عاملين قابلا للتجويز، فلِمَه إذًا لم يُعطَف على ثلاثة وأكثر من ذلك؟ وَلِمَه لم توجد شواهد عليه بلفظ غير مكرر، هذا مع ما فيه من مخالفة أصول العربية[3].

وعليه يكون القول بجواز العطف على عاملين كما نصَّ الرضي تحكما والاعتذار عنه أفضل[4].

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ١٩٧-١٩٩.

* راجع مسألة (تأنيث المذكر) ص٩.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٧٥.

(٤) انظر: شرح الرضي ٢/ ٣٤٨.

* فسر ابن مالك الجر في الشاهدين (موضع المسألة) بأنه بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة، وتبعه أبو حيان في الارتشاف، والسلسيلي في شفاء العليل، والسيوطي في الهمع، وخالد جمعة في شواهد الشعر انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٧، الارتشاف ٣/ ١٢٠٣، شفاء العليل ١/ ٣٩٩، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لأبي بكر السيوطي ١/ ٤٠٧، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٣٣٠.

أقول: من سبق ذكرهم من النحاة خرجوا العطف على عاملين بتقدير حرف جر، وهذا رأيهم، بينما نَسَب خالد جمعة هذا الرأي لسيبويه والحق خلاف ذلك؛ إذ فسر سيبويه الجر في البيتين من باب [ليس أمة الله بذاهبة ولا قائمٍ أخوها] أي: رفع الوصف لفاعله، ولكي يصح ذلك في البيتين أوّل بالحمل على المعنى (راجع ص ١٨-١٩-٢٠ من المسألة نفسها) ولم يفسره من باب إضمار حرف الجر، وهذا واضح من نص سيبويه، وكذا فَهِم النحاة نصه انظر التصريح بتفسير سيبويه للبيتين كما ذكرنا.

المقتضب ٤/ ١٩٦، الأصول ١/ ٩٠، شرح الأبيات للنحاس ١٠٨-١٠٩، التعليقة ١/ ١٠١-١٠٢، الشرح ٣/ ٤٤، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٣٩، النكت ١/ ٢٩٤، البسيط ١/ ٣٥٧-٣٥٨.

- ما يجري على الموضع في المشبهات بـ (ليس)

يقول سيبويه:[1] «هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك، والوجه فيه الجر...

ومما جاء في الشعر من الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي[2]:

معاويَ إننا بشر فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

.. ومثل ذلك قول لبيد:[3]

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل

والجر الوجه.. ومثل (دون معد) قول الشاعر، وهو كعب بن جعيل:[4]

ألا حيّ ندماني عمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

وقال العجاج:[5]

كشحا طوى من بلد مختارا من يأسةِ اليائس أو حذارا»

---

(١) الكتاب ١/ ١٠٩-١١١.

(٢) انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٦، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٣٠٠، الخزانة ٤/ ١٥٤.

(٣) انظر البيت في: المقتضب ٤/ ١٥٢، النكت ١/ ٢٩٩، المغني ٥/ ٤٦٦.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٨٦، المحتسب ٢/ ٣٦٢، النكت ١/ ٣٠٠.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٨٧، المحتسب ٢/ ٣٦٣، النكت ١/ ٣٠٠.

فقد أكد سيبويه على جواز العطف على الموضع، وعلى اللفظ، وسرد أمثلة من أبواب نحوية متفرقة؛ بدءًا من العطف على محل خبر (ليس) و (ما)، (لسنا بالجبال ولا الحديدا) (ما زيد بأخيك ولا صاحبك) إلى العطف على محل الظرف (من دونِ ودونَ) و(من اليوم أو غدا)، والعطف على محل المفعول لأجله (من يأسة اليائس أو حذارا)، والوجه في ذلك كله الإتباع على اللفظ؛ لقربه منه، وأن يكون آخره على أوله أولى كما قال سيبويه [1].

والنحاة على جواز العطف على اللفظ، وعلى الموضع، وعلى أن الحمل على اللفظ أولى.[2] *

وفي المسألة ثلاثة محاور للحديث فيها:

الأول: الاعتراض على رواية البيت الأول بالنصب (لسنا بالجبال ولا الحديدا).

الثاني: مصطلح المسألة (الحمل على الموضع).

الثالث: رأي صاحب (الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى) في المسألة.

الأول: الاعتراض على رؤية بيت (لسنا بالجبال ولا الحديدا) بالنصب وأنها بالجر.

هناك جماعة من أهل اللغة قالوا إن الرواية بالجر والقصيدة كلها على ذلك، وعليه لا شاهد.[3]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٠٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٥١، شرح الأبيات للنحاس ٨٦، الشرح ٣/ ٥٤، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٣٠٠، المحتسب ٢/ ٣٦٢، النكت ١/ ٢٩٩، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري ١/ ٣٣١، شرح الرضي ٢/ ١٩١، البسيط ٢/ ٧٩٣، تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ٤/ ١٨٧، المغني ٥/ ٤٦٥.

(*) انظر: شرط العطف على الموضع: البسيط ٢/ ٧٩٣-٨٠٠، المغني ٥/ ٤٦٥-٤٦٨.

(٣) انظر: النكت ١/ ٢٩٩، شواهد الشعر في كتاب سيبويه لخالد جمعة ٣١٥.

والحق؛ لا أرى موجبًا لدفع هذه المقالة أو بسطها؛ لأنه كما قال الأعلم: «الحجة لسيبويه أنه لا يدفع عن الثقة والصدق فيجوز أن يكون الذي أنشده إياه نقل هذا إلى النصب، ويجوز أن يكون من قصيدة منصوبة» [1].

وكذلك فالعلماء الذين وقفوا على البيت لم يدفعوه بل ثنَّوا على كلام سيبويه[2].

والظاهرة موجودة في اللغة، وفي أبواب متفرقة كما مثل سيبويه، وكما أكد ابن جني على كثرتها. [3]

الثاني: مصطلح المسألة (الحمل على الموضع)

المسألة من باب الحمل على الموضع، أو ما يسمى بالمحل، ووجدت صاحب (قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين) عدّها تارة من باب الحمل على التوهم، وتارة من باب الحمل على الموضع، وقد تحدث عنهما في بابين متفرقين زاعمًا أن النحاة لم يفصلوا بينهما [4].

---

(١) النكت ١/ ٢٩٩.

(٢) راجع إحالة مذهب العلماء في الصفحة السابقة حاشية رقم (٢).

(٣) انظر: المحتسب ٢/ ٣٦٣، وكذلك أكد ذلك الأنباري انظر: الإنصاف ١/ ٣٣٥.

(٤) انظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، لعبدالفتاح البجّة ٣١٣، ٢٣٥-٢٣٦.

أقول: في هذه المسألة وهذه الأبيات التي نص عليها سيبويه، كل من وقفت عليه من النحاة عدها من الحمل على الموضع أو (المحل)، ولم أقف على مَنْ عدها من التوهم.[1]

الثالث: رأي صاحب (الجواز النحوي) في المسألة

طرح صاحب (الجواز النحوي) رأيه في المسألة بتوسع مثيرًا ما يلي:[2]

- الإعراب على الموضع إعراب افتراضي متوهم اخترع لتبرير الجواز النحوي الوارد، والباء زائدة عند النحاة، ووجودها في الأسلوب وعدم وجودها سواء، وذلك فهم قاصر عند النحاة عن معنى التراكيب.

- هذه الإجازة مفتعلة مبنية على رواية محرفة ولا شاهد سوى هذا البيت المحرّف على هذه الإجازة.

- إن هذا الافتراض يقود إلى جوازات إعرابية لا يسندها السماع والرواية عن العرب؛ بل فلسفة زائفة قائمة على التخيل.

- اللغة تبنى على استقراء تام، وما لم يتوفر فيه ذلك يجب علينا رفضه؛ وإن ذهب إلى صحته إمام النحاة، واتفق النحاة جميعا على إجازته في الاستعمال.

أقول:

الإعراب على الموضع من ظواهر العربية؛ ولعل صاحب (الجواز)، لم يتم القراءة

---

(١) راجع إحالة مذهب العلماء لترى ذلك.

(٢) انظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، لمراجع الطلحي ١٥٥-١٥٧، ٤٨٤-٤٨٧.

فيه؛ ولو راجع (المغني) لرأى أن العطف على الموضع لا يقتصر فيه على أن يكون العامل في اللفظ زائدًا، أو لو قرأ بقية أبيات المسألة لوضح ذلك له. [1]

ثم كون الباء في خبر (ليس وما) زائدة، وأثر ذلك على المعنى كله نوقش لدى النحاة ولم يقصر فهمهم عنه.

أما عن أن هذا الجواز النحوي لا يسنده السماع والرواية عن العرب، فذلك مردود عليه، ولو راجع (المحتسب) و(الإنصاف)؛ لرأى أن العطف على الموضع أكثر من أن يحصى وأوفر من أن يستقصى [2].

وما أشار إليه من كون الشاهد محرّفًا ولا دليل غيره، فالرد عليه- غير ما سبق- ما ذكره هو نفسه في بداية حديثه عن الإعراب على الموضع من أنه (الأكثر شيوعًا في النحو، ويصادفنا في عدد كبير من أمثلته الجوازية) [3]. وما زعمه من أن هذا الإعراب فلسفة زائفة قائمة على التخيل، لا حل له، كون رؤيته النحوية العامة لم تسعفه في فهم الظاهرة؛ إلا أن يقرأ ما كتبه علي المعيوف عن نظرية الموضع في كتاب سيبويه [4].

---

(١) انظر: المغني ٤/ ٤٦٥-٤٦٦.

(٢) انظر: المحتسب ٢/ ٣٦٢-٣٦٣، الإنصاف ١/ ٣٣٥.

(٣) الجواز النحوي ٤٨٤.

(٤) انظر: نظرية الموضع في كتاب سيبويه، علي المعيوف، (جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٤٢٨هـ، لم تطبع).

وأخيرًا ما نص عليه في رفض كل ما يتم الاستقراء فيه ومخالفة الجماعة؛ يترتب عليه رفض كثير من أصول النحو[1]، وعليه القراءة في (الخصائص) ليتذكر إجماع أهل العربية ومتى يكون حجة، ومتى للنحوي أن يبرز رأيه.[2]

(١) راجع: جواب المسائل العشر، لابن برِّي ٥٥.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٨٩.

٢- الشعـر

- مجيء اسم كان نكرة

إذا وقع في باب (كان) نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به (كان) المعرفة؛ لأنه حد الكلام؛ لأنهما شيء واحد، كذا قال سيبويه. (١)

وحقٌ أن (كان وأخواتها) أفعال صحيحة كـ (ضرب)؛ لكنها في هذه المسألة تنفرد عنها؛ لأن فاعل (كان) ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد، فهما بمنزلتهما في الابتداء. (٢)

فلا يبدأ بما فيه اللبس وهو النكرة؛ فإن حصل؛ يقول سيبويه إنه: (٣)

«يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، ... وذلك قول خداش بن زهير:

فإنـــك لا تبـــالي بعـــد حـــول أظبـــيٌ كـــان أمـــكَ أم حمـــارُ (٤)

وقال حسان بن ثابت:

كـــأن ســـبيئة مـــن بيـــت رأس يكـــون مزاجَهـــا عـــسلٌ ومـــاءُ (٥)

---

(١) الكتاب ١/ ٨٠.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٨٦-٨٨.

(٣) الكتاب ١/ ٨١-٨٣.

(٤) انظر البيت في: النكت ١/ ٢٧٢، شرح الصفار ٢/ ٨٣٠، الخزانة ٩/ ٢٩٤.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤٩-٥٠، النكت ١/ ٢٧٣، الخزانة ٩/ ٢٨٤.

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري:

ألا مـــن مُبلـــغٌ حـــسان عنـــي أســـحرٌ كـــان طبَّـــكَ أم جنـــونُ؟[1]

وقال الفرزدق:

أسـكرانُ كـان ابـنَ المراغـة إذ هجـا تمـيما بجـوف الـشام أم متـساكرُ؟[2]»

فقصر سيبويه جوازه على الشعر، وجعله على ضعف في الكلام، وقد بسط سيبويه علة الأصل؛ مؤكدًا على أنه لا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور؛ لأن المخاطب ليس ينزل منزلتك في معرفتها، وحكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطبُ المتكلمَ في معرفة ما خبّره به، فإن لم يكن كذلك، يقرب اللبس؛ لأن المخاطب يبقى على جهالته في المنكور الذي جعلته اسما. [3]

ويبرز في المسألة ثلاثة محاور للحديث عنها:

الأول: هل ما استشهد به سيبويه من باب الإخبار بالمعرفة عن النكرة؟

الثاني : هل الروايات الأُخَر في الأبيات لها أثر في المسألة؟

الثالث: هل المسألة ضرورة أو من باب القلب أو جائزة في الكلام؟

المحور الأول: هل ما استشهد به من باب الإخبار بالمعرفة عن النكرة؟

محل المحور، البيت الأول (أظبي كان أمَك) والثالث (أسحر كان طبك) والرابع (أسكران كان ابن المراغة).

---

(١) انظر البيت في : شرح الأبيات للنحاس ٥٦، شرح الصفار ٢/ ٧٩٥، الخزانة ٩/ ٢٩٧.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٥٦، الخصائص ٢/ ٣٧٥، الخزانة ٩/ ٢٩٠.

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٨٠، الشرح ٢/ ٣٧٣.

وفيها اسم كان (ضمير) يعود على نكرة، والضمائر معارف في العربية، وعليه فالإخبار هنا بالمعرفة (الضمير) عن المعرفة * (معرف بالإضافة، أمك/ طبك/ ابن المراغة).

فكيف الجمع بين هذا واستشهاد سيبويه؟

اختلف موقف النحاة في كيفية الجمع:

فبعضهم ذهب إلى أنه من باب الاشتغال، وليس (الظبي) مبتدأ؛ بل فاعل، وكذا بقية الأبيات، وكأنه قال: أكان ظبيٌ أمَك كان هو أمك[1]، (وظبي الأولى هي محل الاستشهاد). وهو رأي ابن جني في الخصائص[2] ورجحه ابن هشام في المغني[3].

وبعضهم رأى أنه لا ضمير في (كان)؛ بل (ظبي) اسمها تقدم للضرورة[4].

وبعضهم ذهب إلى أن ضمير النكرة نكرة، وعليه يصح الاستشهاد [5] * .

والصحيح أن سيبويه يرى ضمير النكرة نكرة، والدليل:

١ - البيت الثاني الذي أورده

(*) نُسب هذا الرأي فقط للمبرد في شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩٥، الارتشاف ٣/ ١١٧٨. بينما رأيه في المقتضب موافق لسيبويه. انظر: المقتضب ٤/ ٩١-٩٤.

(١) انظر: الشرح ٢/ ٣٧٧.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٥.

(٣) انظر: المغني ٦/ ٧٠٩.

(٤) انظر: تخليص الشواهد ٢٧٤.

(٥) انظر : شرح الصفار ٢/ ٨٣٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٩-٣٩٠.

(*) ومعظم النحاة الذين وقفت عليهم يرون ذلك، وستأتي الإحالة إلى ذلك عند التعرض لمذهبهم في المسألة.

كـــأن ســـبيئة مـــن بيـــت رأس يكـــون مزاجهـــا عـــسلٌ ومـــاءُ

وفيه خبر كان معرفة واسمها نكرة.

ولو لحظت لوجدت أن خبر كان (مزاجها) معرّف بضمير يعود على نكرة (سبيئة)؛ ومع ذلك عدّه سيبويه معرفة، وظاهريا يبدو ذلك نقضًا لبيته الأول؛ ولكنه مع التدقيق إثبات له؛ إذ المعوّل عليه في التعريف الفائدة، فكل ما حصّل مقصوده واستوى فيه المخاطب مع المتكلم فهو الذي يجوز، فإذا أعطت النكرة هذا جاز البدء بها، فكل نكرة قد أخبر عنها فابحث عنها تجدها قد حصّلت مقصودها، وسوّيت المخاطب مع المتكلم في مثل حاله. [1]

فالبيت الأول اسم كان ضمير يعود على نكرة (أظبي كان أمك) لم تحصل مقصودها بل هي مجهولة، والبيت الثاني (كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها) الضمير في (مزاجها) عائد على نكرة (سبيئة) مختصة (من بيت رأس)، ومنزلتها منزلة المعرفة، ولذا فرقت عن البيت الأول.

٢- تمثيل سيبويه على مجيء اسم وخبر كان معرفتين بـ(مَن كان أخاك) [2]

وفيه اسم كان ضمير يعود على (من) وهي ملحقة بالمعرفة؛ لكونها عامة مستفهم عنها وإن كانت نكرة [3]، فالمعوّل عليه في القضية الفائدة.

---

(١) انظر : شرح الصفار ٢/ ٨٢٣.

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٨٣.

(٣) انظر : شرح الصفار ٢/ ٨٤٥.

المحور الثاني: الروايات الأُخر في الأبيات؛ هل لها أثر في المسألة؟

- بيت (كأن سبيئة)

حكي عن أبي عثمان المازني أنه ينشد (يكون مزاجُها عسلاً وماءُ) فيرفع ماء بتقدير (ومازجها) فلا قضية. [1]

ورُوي أيضًا أن بعضهم يقول: يكون مزاجها عسلٌ وماء) بإضمار ضمير الشأن، فلا قضية. [2] وذكر ذلك صاحب (تغيير النحويين للشواهد) [3].

أقول كما قال ابن السيرافي «فهذان الوجهان لا يدفع جوازهما؛ ولكن الرواية على ما أنشد سيبويه، ولم يقل سيبويه إنه لا يجوز غير ما أنشده؛ ولكنه أنشد البيت على الوصف الذي روته الرواة، وذكر وجه روايتهم. [4]

المحور الثالث: هل مجيء اسم كان نكرة من باب الضرورة، أو من باب القلب[5] أو جائز في الكلام؟

أبيات المسألة هي من القلب؛ فهل القلب من الضرورة؟

---

(١) انظر: الشرح ٢/ ٣٨٠، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٥٠، المقتصد ٤٠٤.

(٢) انظر: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٥١.

(٣) انظر: تغيير النحويين للشواهد، علي محمد فاخر ١٠٨.

(٤) شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٥٠.

(٥) القلب : هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، وهو ضربان: أحدهما أن يكون الداعي إلى اعتباره من جهة اللفظ ويكون المعنى تابعا، والثاني أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا، نحو: عرضت الناقة على الحوض، ومنه أبيات المسألة: انظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للسيد محمود للألوسي ٢٠٩-٢١٠.

ذكر الألوسي[1]، أنه اختلف في القلب؛ فمن النحويين مَن خصه بالضرورة، وزعم أنه غني عن التأويل، ومنهم مَن خصه بالضرورة وشَرَط التأويل، ومنهم مَن أجازه في الكلام.

- **أقول:**

١ - أغلب مَن وقفت عليه من النحاة جعل المسألة من القلب للضرورة وهم:

مَن استعمل تعبير سيبويه (يجوز في الشعر): السيرافي وابنه والصفار وابن عصفور وأبو حيان.[2]

من استعمل تعبير (الضرورة): المبرد وابن السراج والفارسي والأعلم وابن يعيش وابن أبي الربيع وابن هشام والبغدادي والألوسي.[3] *

---

(١) انظر: الضرائر للألوسي ٢١١-٢١٣.

(٢) انظر على التوالي:

الشرح ٢/ ٣٧٥، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤٩، شرح الصفار ٢/ ٨٢٩ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٩، الارتشاف ٣/ ١١٧٨.

(٣) انظر على التوالي:

المقتضب ٤/ ٩١، الأصول ١/ ٨٣، المقتصد ٤٠٣، التحصيل ٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩١، البسيط ٧١٣، تخليص الشواهد ٢٧٢، المغني ٥/ ٣٧٠-٣٧١، الخزانة ١/ ٢٩١، الضرائر للألوسي ٢١٢.

* وقد أدرج الباحثون المحدثون المسألة ضمن الضرائر. فإبراهيم حسن إبراهيم جعلها من ضرائر الإبدال (حكم من حكم)، وكذلك مجدي يوسف. انظر: سيبويه والضرورة الشعرية ٢٨٩-٢٩٠، شواهد الشعراء المخضرمين في التراث النحوي، ٣٦٦-٣٦٨.

وخالد جمعة جعلها ضرورة مشابهة بـ (ضرب). انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٥٧-٤٥٩.

٢- ووجدت ابن مالك [١] وتبعه السلسيلي [٢] قد جعل المسألة جائزة بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة، وليست ضرورة لإمكان الشاعر تفادي ذلك.*

٣- أما ابن هشام فقد نص على أنها ضرورة في (التخليص)[٣] و(المغني)[٤] ثم ذكر في موضع آخر من المغني[٥] أن من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر، مما يشعر بكون القلب ليس ضرورة، وكذا قول الزمخشري محيّر في (المفصل)، إذ قال: إن كون المعرفة اسما والنكرة خبرا حد الكلام، وقول الشاعر (يكون مزاجها) و (أظبي كان أمك) من القلب الذي كان يشجع عليه أمن الالتباس، وأكد على كلامه الخوارزمي في بيت (مزاجها) أما بيت (أظبي) فجعله شاذا ! بسبب كون النكرة لا يحسن الإشارة إليها. [٦]

وجامع كلام النحاة هو نص سيبويه «يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام».

إذ المسألة ليست حد الكلام وقريبة من اللبس؛ لذلك قصر الجواز على الشعر، ثم كون (كان) بمنزلة (ضرب) سهل صنيعها مثلها فهي (ترفع فاعلا، وتنصب مفعولاً به معرفة) وكون الاسم والخبر في (كان) بمنزلة شيء واحد، جعلك تعرف صاحب الصفة

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٦.

(٢) انظر: شفاء العليل ١/ ٣١٦-٣١٧.

* وقد اختار الباحث عبدالله آل ثاني كونها جائزة في السعة في رسالته الماجستير (اختيارات أبي سعيد السيرافي). ص ١٤٥ (لم تطبع).

(٣) انظر: تخليص الشواهد ٢٧٢.

(٤) انظر: المغني ٥/ ٣٧٠.

(٥) انظر: المغني ٦/ ٧٠٩.

(٦) انظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للقاسم الخوارزمي ٢٨٤-٢٨٥.

وهو المعرفة الذي جعل خبرًا؛ فلهذين الأمرين جازت المسألة في الكلام، لكن على ضعف. [1]

(١) وهذا هو القول في المسألة كما أرى وليس كما زعم خالد جمعة إذ قال: «فالابتداء بالنكرة جاز مع كان دون أي من أخواتها على أن يكون ذلك في سياق استفهام أو عند تقديم الخبر على المبتدأ في أكثر هذا النوع من الضرورة».
شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٥٩.

٣- التقديم والتأخير
- اجتماع معرفتين في باب (كان)

إذا اجتمعت معرفتان في باب كان، صلح كل واحد منهما أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا، يقول سيبويه:(١) «وإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار، أيهما جعلته فاعلاً*، رفعته، ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في (ضرب)، وذلك قولك: كان أخوك زيدا، وكان زيد صاحبك، وكان هذا زيدا، وكان المتكلم أخاك...، وتقول: ما كان أخاك إلا زيدٌ، كما تقول: ما ضرب أخاك إلا زيد، ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿**مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ [الجاثية:٢٥](٢) ﴿**وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا**﴾ [الأعراف:٨٢](٣).

وقال:

وقد علم الأقوام ما كان داءَها بثهلان إلا الخزيُ ممن يقودها(٤)

فإن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيدا، وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع».

---

(١) الكتاب ١/ ٨٣-٨٤.

* انظر سبب تسمية سيبويه الاسم فاعلا والخبر مفعولا، شرح الصفار ٢/ ٧٦١.

(٢) قرأ الجمهور (حجتهم) بالنصب، وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي (حجتهم) بالرفع. انظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ٤٩، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي ٩/ ٦٥٣.

(٣) قرأ الجمهور (جواب) بالنصب، وقرأ الحسن بالرفع. انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ٣٣٤، الدر المصون ٥/ ٣٧٣.

(٤) انظر: الشرح ٢/ ٣٨٤، المحتسب ٢/ ١١٦، شرح الصفار ٢/ ٨٤٤.

فقد نص سيبويه على استواء جعل أحد المعرفتين اسما والآخر خبرًا كيفما شئت، وقد وافقه جمهور النحاة. [1]

بينما تناول ابن عصفور[2] المسألة بشكل مغاير؛ إذ سرد عدة أحكام لاجتماع معرفتين، ونقل منه هذا التفصيل أبو حيان وابن هشام والسيوطي. [3]

ولن أقف على هذا التفصيل إلا بما يكفي لإثبات خلافه:

من الآراء: أن تنظر إلى المخاطب فإن كان يعرف أحد المعرفتين ويجهل الأخرى؛ جُعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر، نحو: كان أخو بكر عمرا. وذكر السيوطي أن السيرافي على هذا الرأي.

ومنها ما ذكره السيوطي أنهم حملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه.

ومنها قولهم: الخبر غير الأعرف؛ إلا إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير؛ فإنه يجعل الإشارة الاسم، وإن كان مع أعرف منه كالعلم والمضاف إلى الضمير، وكذلك إن كان أحدهما (أنْ) و(أنّ) المفتوحتين؛ فإن الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر.

---

(١) انظر على التوالي:

المقتضب ٤/ ٨٩، الأصول ١/ ٨٣، الشرح ٢/ ٣٨١، المقتصد ٤٠٥، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٧٨، النكت ١/ ٢٧٤، شرح الصفار ٢/ ٧٩٧، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩٦، البسيط ٧١٧.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٤-٣٨٨.

(٣) انظر: الارتشاف ١١٧٥-١١٧٧، المغني ٥/ ٣٦٦-٣٦٩، الهمع ١/ ٣٧٦-٣٧٧.

ومنها ما رآه ابن الطراوة بأن الذي تريد إثباته تجعله الخبر. [1]

أقول: ما ذكره النحاة عن تقديم ما يعرفه المخاطب، لا ضير فيه؛ فتقدير المعنى المناسب يختص بالمتكلم، وهو لا يتعارض مع نص القدماء على استواء المعرفتين في التقديم والتأخير، فبدهي أنك تجعل أيهما شئت بعد المحافظة على المعنى المراد، وهو ما ذكره السيرافي والأعلم والصفار عند تناولهم الفائدة من اجتماع معرفتين[2]، وليس كما رأى السيوطي أن هذا شرط فيها.

ثم إن كلام سيبويه لا يحتمل أنه يقصد التخيير عند استواء المخاطب في العلم وعدمه، فعبارة سيبويه واضحة، وأمثلته جلية في مقصده، وأيضا فقد نص على أن المعرفتين متكافئتان في حديثه بعد ذلك عن الإخبار بالنكرة عن النكرة. [3]

وأخيرًا فإن مَن زعم أن الخبر غير الأعرف وأن المشار والمصدر المؤول لهما التقديم، يعيد النظر في أمثلة سيبويه ومن وافقه من العلماء؛ فقد أدرج عدة أنواع من المعارف: العلم، المعرف بالإضافة، أسماء الإشارة، المصدر المؤول، مصرحًا بأن لك الخيار في التقديم والتأخير. فهل بعد ذلك يُقنع تأول الشراح لكلام سيبويه؟![4]

---

(١) وقد تناول الصفار رأي ابن الطراوة بالتفنيد المفصل. راجع: شرح الصفار ٢/ ٨٠٢-٨٠٣.

(٢) انظر: الشرح ٢/ ٣٨١، النكت ١/ ٢٧٤، شرح الصفار ٢/ ٧٩٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٩٣.

(٤) هكذا وجّه أبو حيان الشروط التي وُضعت لاجتماع معرفتين. انظر: الارتشاف ٣/ ١١٧٥. وأيضًا راجع شرح الجمل لابن عصفور، تجده يضع الشروط، ثم ينهي ذلك بأن يجوز خلافه، شرح الجمل ١/ ٣٨٧.

- إلغاء الظرف وتقديمه

قد يخبر عن النكرة بالنكرة في (باب كان) إذا أفادت[1] نحو: ما كان أحد مثلَك.

وقد يأتي خبر النكرة ظرفًا نحو: ما كان أحدٌ خيرٌ منك فيها، ولك تقديمه وتأخيره، سواء أكان خبرًا أم ملغى.

يقول سيبويه[2]: «وتقول: ما كان فيها أحد خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلَك فيها...

إذا جعلت (فيها) مستقرًا، ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم أجريت الصفة على الاسم. فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم، نصبت، تقول: ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك، وما كان أحد خيرًا منك فيها؛ إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن. وإذا أردت أن يكون مستقرًا مكتفى به، فكلما قدمته كان أحسن...

وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الاخلاص:٤].

وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفوًا له أحد، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة. وقال الشاعر:

لتقربن قربا جُلذيًّا ما دام فيهن فصيلٌ حيا
فقد دجا الليل فهيّا هيّا[3] »

---

(١)انظر: الكتاب ١/ ٩١.

(٢) الكتاب ١/ ٩٣-٩٥.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٣/ ١٤، النكت ١/ ٢٨٢، الخزانة ٩/ ٢٧٥.

فقد وضح سيبويه أن التقديم والتأخير مع الإلغاء، أي: عدم جعل الظرف خبرًا، ومع الاستقرار [1] أي: جعله خبرًا، عربي جيد كثير.

ومع أن سيبويه نص على أنك إذا أردت الإلغاء؛ فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقرًا مكتفى به، فكلما قدمته كان أحسن، فقد أكد على جواز الوجهين وكثرتهما وجودتهما مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ وذكر أن أهل الجفاء يؤخرون الظرف في الآية كما هو الأصل عند عدم الإعمال.

وهنا يبرز للذهن أن ما ورد في القرآن لا يتخير عليه؛ فأين سيبويه من ذلك؟

الذي أراه أن سيبويه استشهد بالآية قاصدًا؛ لأنه أتى بالبيت الشعري مماثلا وداعمًا لها، وفيهما يظهر أن الظرف (ملغى) ومقدم، وحصل بذلك جهة حسن غير جهة الحسن في أنك عندما تلغي تؤخر، وهي هنا (في الآية والبيت) خاصة بالمعنى؛ فالظرف فيهما وإن لم يكن خبرًا؛ فإنه به يتم المعنى؛ لأن سقوطه يبطل معنى الكلام. [2]

وبالتالي يتبين أن التقديم مع الإلغاء عربي جيد كثير؛ ورد به القرآن والشعر وعكسه كذلك بالطبع كما يقول أهل الجفاء من العرب، والمسألة متفق حولها. [3]

---

(١) سماه سيبويه (الاستقرار)؛ لأن الظرف نائب عن فعل محذوف تقديره (استقر) إن كان خبرًا، وإن كان ملغى فلا تقدير. انظر: التعليقة ١/ ٩١.

(٢) انظر: التخمير ٣/ ٢٩٩.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٩١، الأصول ١/ ٨٦، الشرح ٣/ ١٤، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٦٥، النكت ١/ ٢٨٢، التخمير ٣/ ٣٩٩.

- تقديم خبر (ما) على اسمها

أجرى أهل الحجاز (ما) مجرى (ليس) في بعض المواضع؛ إذ كان معناها كمعناها[1]، ولمّا كان عمل (ما) استحسانيا لا قياسيا؛ اشترط فيها ما لا يشترط في الأصل، ومن ذلك تأخير الخبر وبقاء النفي[2]؛ وذلك لأنها حرف لا يبلغ من قوته أن يكون بمنزلة ما شبه به[3]؛ وحيث إن إعمالها ضعيف؛ انعزلت لأدنى عارض، فإن تقدم الخبر على الاسم رُدت إلى أصلها وهو عدم العمل. [4] ولكن زعموا أن بعضهم، قال وهو الفرزدق: [5]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، وإذ ما مثلَهم بشرُ

وفي ذلك يقول سيبويه:[6] «وهذا لا يكاد يعرف، كما أن رفع[7] ﴿لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص: ٣] كذلك، ورب شيء هكذا، وهو كقول بعضهم (هذه ملحفة جديدة) في القلة».

فقد وجه سيبويه قول الشاعر (ما مثلهم بشر) على إعمال (ما) عمل (ليس) مع

---

(١) كلاهما لنفي الحال وتدخلان على المبتدأ. انظر: المقتضب ٤/ ١٨٨، الشرح ٣/ ١٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩.

(٣) انظر: الشرح ٣/ ٢٤.

(٤) انظر: شرح الرضي ٢/ ١٨٤-١٨٥.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٠٦، النكت ١/ ٢٨٥، الخزانة ٣/ ١٢٤.

(٦) الكتاب ١/ ١٠٠.

(٧) قرأ عيسى بن عمر الرفع في الآية. انظر: الأصول ١/ ٩٦، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٠٠.

تقديم الخبر، ونص على أن العمل مع التقدم لا يكاد يعرف، وهو في قلة رفع (لات) الاسم مع حذف الخبر[1]، وكذلك في قلة لحاق هاء التأنيث في (فعيل: جديد) الذي بمعنى مفعول. [2]

وسار على رواية سيبويه في أن البيت على الإعمال مع قلة ذلك النحاس والسيرافي والفارسي والأعلم وابن مالك وابنه. [3]

وذهب الفراء إلى جواز إعمال (ما) مطلقًا. [4]

وحكى الجرمي أنها لغيّة فقد سمع (ما مسيئا مَنْ أعتب).[5]

وذهب المازني والمبرد إلى منع إعمال (ما) واعتباره خطأ فاحشًا وغلطا بيّنًا، ووجّه النصب عندهم على الحال نحو: (فيها قائما رجل) والخبر محذوف.[6] وزعم السيوطي[7] في الهمع أن الجمهور على ذلك. ونسب للكوفيين جواز نصب الخبر قياسًا على (لا ولم).

---

(١)انظر: الشرح ٣/ ١٩.

(٢) انظر: الشرح ٣/ ٢٧.

(٣) انظر على التوالي: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٦-١٠٧، الشرح ٣/ ٢٧، البغداديات ٢٨٥، النكت ١/ ٢٨٥-٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٢.

(٤) انظر: شفاء العليل ٢/ ٣٣٠.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ٢٤٦.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ١٩١-١٩٢، الانتصار ٢٥٦، الخزانة ٤/ ١٢٧.

(٧) انظر: الهمع ١/ ٣٩٢.

وذكر ابن عصفور[1] أن سيبويه قال: إن البيت شاذ، وتبعه في ذلك ابن هشام والأشموني.[2]

ولم أقف على ما يثبت ذهاب الجمهور لتوجيه النصب في البيت على الحال؛ بل رأيت العكبري وابن هشام والدماميني والسيوطي والأشموني ساردين المذاهب دون توجيه[3]، وهي:

- مذهب سيبويه على الإعمال مع القلة.
- مذهب المازني والمبرد في نصب (مثلهم) على الحال.
- مذهب نُسِب للكوفيين في نصب (مثلهم) على الظرف.
- مذهب مَنْ رأى نصب (مثلهم) على أنه خبر (ما) التميمية، وهو مبني على الفتح لإضافته إلى مبنى. وزعم ابن عصفور أن هذا هو الصحيح [4]، ورأى البغدادي أن هذا أقرب الأقوال[5].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ١/ ٢٥٣، شرح الأشموني ١/ ٣٥٤، وقد تبعهم أيضًا فتحي الدجني في ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٥٠٤.

(٣) هذا فضلاً عن العلماء الذين سردت مذاهبهم مسبقا؛ مما يعني أنه لا رأي موحد للجمهور. انظر: اللباب ١/ ١٧٧، أوضح المسالك ١/ ٢٥٣، تخليص الشواهد ٢٨١-٢٨٢، تعليق الفرائد ٣/ ٢٤٦-٢٤٩، الهمع ١/ ٣٩٢، شرح الأشموني ١/ ٣٥٤ وراجع مذاهب العلماء في الصفحة السابقة.

(٤)انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧.

(٥) انظر : الخزانة ٤/ ١٢٧-١٢٨.

- مذهب مَنْ رأى نصب (مثلهم) من باب الغلط؛ لأن الفرزدق تميمي، يرفع الخبر مقدمًا ومؤخرًا، وأراد استعمال لغة الحجاز فغلط؛ متوهما إعمال (ما) عمل (ليس) في كل المواضع. ونسب الفارسي هذا المذهب لابن السراج. (١)

فهذه المذاهب ما عدا مذهب سيبويه لم تقبل إعمال (ما) الحجازية مع تقدم الخبر؛ لأن التقديم تصرف، ولا تصرف لـ (ما)؛ ولأن التقديم فرع عمل، و (ما) فرع، ولا يُجمع بين فرعين. (٢)

- وسأقف على توجيه هذه المذاهب؛ لأرى هل ما ذهبت إليه خير مما رفضته؟

* ففي مذهب المازني والمبرد على أن (مثلهم) حال مقدمة على النكرة، على تقدير خبر مضمر قبل (مثلهم) هو (في الدنيا):

- مجيء الحال، ولم يأت بعامل فيها، والإتيان بمبتدأ ولم يأت بخبر له، وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه، ولا دلالة فيه على المحذوف. (٣)

- كون الحال فضلة يتم الكلام بدونها، وهي هنا لا يتم الكلام بدونها فلا تكون خبرا وتتعين فيها الخبرية. (٤)

* وفي مذهب مَن نصب (مثلهم) على الظرف، على تقدير (ما بشر مكان مثل مكانهم) ثم أنيبت الصفة عن الموصوف، والمضاف إليه عن المضاف: إنابة الصفة عن الموصوف

---

(١) انظر : البغداديات ٢٨٥.

(٢) انظر : اللباب ١/ ١٧٦.

(٣) انظر: الانتصار ٥٦، اللباب ١/ ١٧٧.

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٣.

دون شرط ذلك وهو الاختصاص بجنسه؛ ولهذا جاز: رأيت كاتبا، وامتنع: رأيت طويلا.[1]

- وفي مذهب مَنْ رأى نصب (مثلهم) على أنه خبر (ما) التميمية، وبُني لإضافته إلى مبني: أن البناء لا يكون في (مثل) لمخالفتها المبهمات بتثنيتها وجمعها.[2]

* وفي مذهب مَن رأى غلط الفرزدق في استعماله لغة الحجاز ما فيه مِن أنّ :

- العربي لا يمكن أن يغلط بلسانه، وإنما الجائز غلطه في المعاني.[3]

- العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه.[4]

- الشاعر إذا جاز أن يغلط في لغة غيره، جاز أن يغلط في لغة نفسه، وزالت الثقة بكلامه، والفرزدق بعيد عن ذلك.[5]

- الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة يشنعون بها عليه، وفي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده على تصويب قوله، وأن البيت صالح للاستشهاد به.[6] *

---

(١) انظر: تخليص الشواهد ٢٨٣، الخزانة ٤/ ١٢٧.

(٢) انظر : الخزانة ٤/ ١٢٨.

(٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٦٦.

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٩٨

(٥) انظر : تخليص الشواهد ٢٨٣.

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٣.

* وهذا يغني عن توجيه ابن ولاد البيت على أنه من تغيير الرواة حسب لغتها، كما هو كثير في الأبيات المستشهد بها عن العرب، خاصة أن البيت ليس على لغة الحجاز ولا على لغة تميم، فالإشكال باقٍ، ولا قضية في قائل البيت أو راويه فالكل ثقة؛ فتأمل. راجع: الانتصار ٥٥.

* المحصلة أن البيت صالح للاستشهاد، وفيه إعمال (ما) مع تقدم الخبر، وهذا الإعمال خارج عن القياس، والبيت ليس موضع ضرورة ولا أحد يقول ذلك [1].

فأولت المذاهب السابقة هذا الإعمال، ولا تخلو تأويلاتها من التكلف؛ قَرُب ذلك أو بعد.

بينما سيبويه رأى النص على ظاهره، وقال بإعمال (ما) مع تقدم الخبر، ولقلة ورود ذلك مع ما فيه من البعد عن القياس، وجهه بأنه لا يكاد يعرف.

وهذا ما أميل إليه دون ما قاله الأعلم [2] * من أن الفرزدق أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك، وذلك أنه لو قال فيه (إذ ما مثلهم بشر) بالرفع، لجاز أن يتوهم أنه من باب (ما مثلك أحدًا) إذا نفيت عنه المروءة فإذا قال (ما مثلهم بشر) بالنصب لم يتوهم ذلك، وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم

- ولو كان ما ذكره الأعلم هو المنطلق للرأي في البيت، لذكر ذلك سيبويه، أو ألمح إليه؛ خاصة أن السياق يعين الكلام للمدح. [3]

---

(١) انظر: الانتصار ٥٤-٥٥.

(٢) انظر: التحصيل ٨٠-٨١، وقد صحح البغدادي رأي الأعلم السابق. انظر الخزانة ٤/ ١٢٦.

(*) بينما جزم عبدالعزيز أبو عبدالله أن هذا المعنى الذي أشار إليه الأعلم، هو ما حمل سيبويه على توجيه البيت كما فعل. انظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ٣١٠-٣١٣.

(وقد علقنا على رأي الأعلم).

(٣) انظر : تخليص الشواهد ٢٨٣.

- تقديم خبر ليس على اسمها

يقول سيبويه في قول الشاعر:

فلـــــيس بآتيـــــك منهيهـــــا ولا قـــاصرٌ عنـــك مأمورهـــا [1]

وقول الآخر:

فلـــيس بمعـــروف لنـــا أن نردهـــا صـــحاحا ولا مـــستنكرٌ أن تعقَّـــرا [2]

«وإن شئت نصبت فقلت: ولا مستنكرًا أن تعقرا، ولا قاصرًا عنك مأمورها، على قولك: ليس زيد ذاهبًا، ولا عمرو منطلقًا، أو ولا منطلقًا عمرو»[3] .

يقصد سيبويه بهذا جواز تقديم خبر ليس عليها؛ فليس تعمل النصب، وإن قدمت الخبر؛ لأنك لو فعلت كان الخبر مقدما مثله مؤخرًا.

ولا خلاف أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها. [4]

---

(١) سبقت إحالة البيت في مسألة العطف على عاملين ص١٨.

(٢) سبقت إحالة البيت في مسألة العطف على عاملين ص١٨.

(٣) الكتاب ١/ ١٠٧.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٢، تخليص الشواهد ٢٣٦، منهج تقرير مسائل النحو من سيبويه حتى ابن جني، لحمدة أبو شهاب ١٣٦.

٤- الحذف

- وضع الظاهر موضع المضمر

يقول سيبويه: «وتقول: ما زيدٌ ذاهبا ولا محسنٌ زيدٌ، الرفع أجود؛ وإن كنت تريد الأول؛ لأنك لو قلت: ما زيد منطلقا زيد، لم يكن حد الكلام، وكان ههنا ضعيفًا... لأنك قد استغنيت عن إظهاره؛ وإنما ينبغي لك أن تضمره... وقد يجوز أن تنصب، قال سؤادة بن عدي:

لا أرى المـوت يـسبق المـوت شيء نغـص المـوت ذا الغنـى والفقـيرا[1]

فأعاد الإظهار، وقال الجعدي:

إذا الوحش ضم الوحش في ظللاتهـا سواقط من حـر وقـد كـان أظهـرا[2]

والرفع الوجه، وقال الفرزدق:

لعمـرك مـا معـنٌ بتـارك حقـه ولا منـسيءٌ معـنٌ ولا متيـسرُ[3]»[4]

فسيبويه يبين أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكرير ذكره في جملة واحدة كان

---

(١) انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٧، النكت ١/ ٢٨٨، الخزانة ١/ ٣٦٦.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٠٧، الشرح ٣/ ٣٧، ضرائر الشعر للقزاز ٩٧.

(٣) انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٨، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٩٠، ضرائر الشعر للقزاز ٩٧.

(٤) الكتاب ١/ ١٠٢-١٠٣.

الاختيار أن يذكر ضميره، فتقول: لا أرى الموت يسبقه شيء، إذا الوحش ضمه في ظللاتها. وإذا أعدت ذكره في غير تلك الجملة جاز إعادة إظهاره وحسن، كقول الفرزدق (ما معن بتارك حقه، ولا منسيء معن).

ولا خلاف في المسألة؛ فقد سار على رأي سيبويه في جواز النصب واختيار الرفع، منْ وجدته من النحاة قد وقف على المسألة، وهم: النحاس، والسيرافي وابنه وابن جني والأعلم وابن الشجري والرضي [1]. وكذا القيرواني جاعلاً المسألة من الضرورة [2].

ولست مع الأخير في ذلك فنص سيبويه والنحاة بعده لا يُصنف ضمن الضرائر، صحيح أن في المسألة ضعفا وقبحًا حتى قال الأعلم (لا يكاد يجوز إلا في ضرورة)[3] معبرًا عن قبح الإظهار موضع الإضمار بشكل عام؛ لكن المسألة جائزة بتصريح النحاة المشار إليهم وإن لم يكن حد الكلام. [4]

أما ما ذكره القيرواني[5] من أن بعض أهل النظر لا يجيز المسألة في شعر ولا كلام؛ وإنما يجوز عنده إذا كان اسمًا للجنس نحو (الموت) فهو رأي مردود على من رآه؛ إذ ما

---

(١) انظر: شرح الأبيات للنحاس ١٠٧-١٠٨، الشرح ٣/ ٣٦، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٩٠-١٩١، الخصائص ٣/ ٥١، النكت ١/ ٢٨٨، التحصيل ٨١، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٨، شرح الرضي ٣/ ١٩٤.

(٢) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ٩٦.

(٣) انظر: التحصيل ٨١.

(٤) انظر: إحالة مذاهب العلماء (١).

(٥) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ٩٧.

الذي يمنع المسألة من أن تكون في سائر الكلام، إن جازت في أسماء الأجناس؟!

ولقد نسب البغدادي الرأي السابق للمبرد [1] *، زاعمًا مخالفته لسيبويه مبينًا أن المبرد يرى سبب ضعف (زيد قام زيد) توهم الثاني خلاف الأول، وهو ما لا يتوهم في الأجناس، وكذا إذا اقترن بالاسم الثاني حرف الاستفهام بمعنى التعظيم نحو قوله تعالى: ﴿**الحَاقَّة * مَا الحَاقَّةُ**﴾[الحاقة: ١-٢] كان الباب الإظهار، والإضمار جائز.

- وزاد البغدادي على ذلك بأن شراح أبيات سيبويه لم يرتضوا ما قاله، ناقلا كلام الأعلم في التحصيل[2] عن بيت (لا أرى الموت) الذي يشرح فيه الأعلم قبح التكرير في جملة واحدة؛ لأنه يستغني بعضها عن بعض نحو (زيد ضربت زيدًا)، أما إن كان في جملتين حَسُن، نحو: (زيد شتمته وزيد أهنته)؛ لأن الجملة الثانية مستأنفة، وبالتالي يمكن أن تذكر رجلاً غير زيد، فلو ذكرت الضمير (زيد ضربته وزيد أهنته)، لجاز أن يتوهم الضمير لغير زيد؛ فإذا أعيد مظهرا زال التوهم؛ بينما إعادته مضمرا في الجملة الواحدة نحو: (زيد ضربته) لا يتوهم الضمير لغيره، لأنك لا تقول: زيد ضربت عمرًا، وختم الأعلم حديثه ببيان أن الإظهار في مثل هذا البيت (لا أرى الموت) أحسن منه في زيد ونحوه؛ لأن الموت اسم جنس؛ فإذا أعيد مظهرا لم يتوهم أنه اسم لشيء آخر كما يتوهم في زيد ونحوه من الأسماء المشتركة.

---

(١) انظر: الخزانة ١/ ٣٦٦.

* لم أقف على هذا الرأي للمبرد.

(٢) انظر: التحصيل ٨١-٨٢.

أقول: لا أرى تدافعا بيّنا بين الرأي المنسوب للمبرد ورأي سيبويه، فسيبويه ينص على جواز النصب (جواز الإظهار في موضع الإضمار في الجملة الواحدة) على أن الرفع أجود (أي الاستئناف بجملة جديدة).

وهذا لا يتعارض مع رؤية المبرد جواز الإضمار وحسن الإظهار مع أسماء الأجناس وموضع التفخيم.

أما أن شراح أبيات سيبويه لم يرتضوا رأيه فهو قول غير سديد، وقد بينت موافقتهم لسيبويه وذهابهم مذهبه، وكلام الأعلم في التحصيل، ما هو إلا شرح لمذهب سيبويه؛ مبينا علة اختيار الإظهار في الجملتين، وعلة اختيار الإضمار في الجملة الواحدة، وأن الإظهار في بيت سؤادة (لا أرى الموت) وإن كان في جملة واحدة، فهو أحسن منه في (زيد قام زيد)؛ لأنه أقل إشكالاً وإبهامًا؛ كون الاسم المظهر اسم جنس فيقل الالتباس الذي يخشى حدوثه.

فأين المخالفة المزعومة بين الشارح (الأعلم) وسيبويه؟ ولعله كما قال ابن جني: باب ظاهره التدافع؛ وهو مع استغرابه صحيح واقع[1]، والذي وضّح فيه أن القبح الحاصل في الإظهار موضع الإضمار؛ يمكن أن يصير بالتأويل حسنا، وسببهما جميعا واحد، وهو وجه المخالفة في الثاني للأول، وهو ما استفاد منه صاحب (أثر النحاة)

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٥١.

وكيف أن الوهم المحتمل حدوثه عند الإظهار في الجملة الجديدة هو سبب جمال تكرار اللفظ، والعدول عن الضمير إلى الظاهر.[1]

(١) انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي ١١٠.

- حذف المضاف

يقول سيبويه: «وتقول: ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ، وإن شئت نصبت (شحمةً) و (بيضاءَ) في موضع جر؛ كأنك أظهرت (كل) فقلت: (ولا كلُ بيضاءَ). قال أبو دواد:

أكــلَّ امــرىء تحــسبين امــرأً ونــارٍ توقَّــد بالليــل نــارا [1]

فاستغنيت عن تثنيه (كل) لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب[2]».

فنص سيبويه على أن (بيضاء) ليست معطوفة على (سوداء) والعامل فيها (كل)، بل هي في موضع (جر)، وهو موضع المضاف إليه، والمضاف محذوف؛ استغناء بذكر الأول المعطوف عليه وهو (كل)، ومثله قول الشاعر، إذ جر (ونارٍ)؛ لأنها مضاف إليه، والعامل (الذي هو المضاف) (كل) محذوف مُستغنىً عن تكراره؛ لذكره أول الكلام، وهذا كله ليثبت سيبويه أنه ليس من باب العطف على عاملين؛ إذ لو لم يقدر عاملاً محذوفًا؛ لترتب عليه وجود عاملين في المثال (ما) و (كل) وفي البيت (تحسبين) و (كل) [3].

---

(١) انظر البيت في: الأصول ٣/ ٧٤، شرح الأبيات للنحاس ١١٠، الشرح ٣/ ٥٠.

(٢) الكتاب ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٣) انظر: البسيط ١/ ٣٥٥-٣٥٦، المغني ٣/ ٥٣٧، الهمع ٢/ ٤٣٠.

ولقد قدّر جمهور النحاة ما قدره سيبويه؛ بل حسنوا الحذف هنا؛ لقرب الذكر ووضوح الدلالة[1].

ولم أقف على أحد من النحاة قال (هنا) بالعطف على عاملين؛ ما عدا الأخفش[2] الذي أجاز المسألة على إطلاقها.

(١) انظر على التوالي:

الأصول ٢/ ٧٤، شرح الأبيات للنحاس ١١٠، الشرح ٣/ ٥٠، المحتسب ١/ ٢٨١، النكت ١/ ٢٩٧، التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري ١/ ٢٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٦، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٦، الإنصاف ٢/ ٤٧٤، اللباب ١/ ٤٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٦، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٧، البسيط ١/ ٣٥٥، المغني ٣/ ٥٣٧، الهمع ٢/ ٤٣٠.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٩٤، شرح الرضي ٢/ ٣٤٧، البسيط ١/ ٣٥٣.

- ضمير الشأن مع (كان) و (ليس)

اعلم أن كل جملة هي حديث أمر وشأن، والعرب قد تقدم قبل الجمل ضمير الأمر والشأن، ثم تأتي بالجملة، فتكون الجملة هي خبر الأمر والشأن. [1]

واعلم أن هذا الضمير يكون في أربعة مواضع: الابتداء المحض، وباب كان، وباب أن، وباب ظننت. [2]

يقول سيبويه[3]: «هذا باب الإضمار في (ليس) و (كان) كالإضمار في (إن) إذا قلت: إنه مَن يأتنا نأته، وإنه أمةُ الله ذاهبةٌ، فمن ذلك قول بعض العرب (ليس خَلَق اللهُ مثله.. قال حميد الأرقط: [4]

فأصبحوا والنوى عالي معرَّسهم ... وليس كلَّ النوى تُلقي المساكينُ

... ومثل ذلك في الإضمار قول العجير سمعناه ممن يوثق بعربيته: [5] [*]

---

(١) الشرح ٣/ ٥٨.

(٢) انظر : المقتصد ١/ ٤٢١.

(٣) الكتاب ١/ ١١٣-١١٤.

(٤) انظر البيت في: المقتضب ٤/ ١٠٠، شرح الأبيات للنحاس ١١١، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٧٥.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٥٩، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٤٤، النكت ١/ ٣٠٢.

(*) ذكر صاحب (تغيير النحويين للشواهد) أن للبيت رواية بنصب (صنفين) فلا شاهد فيه ١٠٤-١٠٥، وقد علقنا مسبقًا على هذه القضية وأن ما يرويه سيبويه ثقة، وهذا ما عليه الجمهور كما سيأتي.

إذا مت كان الناس صنفان شامتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنت أصنع

... وقال هشام أخو ذي الرُمّةِ : [1]

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها ولـيس منها شفاء الداء مبذولُ»

وضح سيبويه ضرورة تقدير ضمير الشأن في الأبيات مع (كان) و (ليس).

ففي البيت الأول (ليس كل النوى تلقي المساكين) لو لم يكن في (ليس) إضمار لارتفع (كل) بـ (ليس)؛ ولكنه معمول لـ (تلقي) ولا يجوز حمل رفع (المساكين) على أنه اسم لِ (ليس) وقد فصل بين (ليس) و (المساكين) بعامل يعمل في (المساكين) وهو (تلقي).[2]

وفي البيت الثاني (كان الناس صنفان)، وجب تقدير ضمير الشأن، حيث إنه لو لم يقدّر، لا تصح الجملة، فخبر (كان) (صنفان) مرتفع، وليس منصوبًا، والشاعر ليس ممن يدع المثنى بالألف رفعًا ونصبًا.[3]

وكذلك البيت الثالث (ليس منها شفاء الداء مبذولُ) فخبر (ليس) (مرتفع)، وتوجب عليه تقدير ضمير الشأن لصحة الجملة.

وقد أكد سيبويه عدم جواز الفصل بين كان وأخواتها وما عملن فيه؛ سواء أتقدم

---

(١) انظر البيت في: المقتضب ٤/ ١٠١، شرح الأبيات للنحاس ١١٢، النكت ١/ ٣٠٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١٣-١١٤، التبصرة والتذكرة ١/ ١٩٣.

(٣) انظر : تخليص الشواهد ٢٤٦.

العامل أم تأخر ممثلاً ذلك بعدم جواز قولك: كانت زيدًا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى.[1]

والنحاة على ما قاله سيبويه من عدم جواز الفصل بين كان واسمها بما لم تعمل فيه، وعلى عدم صحة ذلك؛ إلا على إضمار الخبر والحديث. وهم على ما قدره سيبويه في أبيات المسألة.[2]

---

(١) وهو مذهب البصريين، انظر القول في المسألة: الشرح ٣/ ٦٣-٦٤، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد البطليوسي ١٧١.

(٢) انظر:

المقتضب ٤/ ٩٩، شرح الأبيات للنحاس ١١١، الشرح ٣/ ٦٣، التبصرة والتذكرة ١/ ١٩٤، ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبدالله الدينوري ٣٣٢، الحلل في إصلاح الخلل ١٧٠، البسيط ٢/ ٧٠٧، تخليص الشواهد ٢٤٥، شرح الأشموني ١/ ١٣٣.

* ذكر سيبويه في باب (حروف النفي في الاشتغال) أن بعض العرب يجعل (ليس) بمنزلة (ما)، وقال إن ذلك قليل لا يكاد يعرف، والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضمارًا، وذكر البيتين الواردين معنا، وهما [ليس كل النوى تلقي المساكين] و [ليس منها شفاء الداء مبذول].

انظر: الكتاب ١/ ٢١٠.

- حذف الضمير من الخبر

يقول سيبويه[1]: «ولا يجوز ذا (يعني: ضمير الشأن) في (ما) في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه إضمار، ولا يجوز أن تقول: (ما زيدٌ عبدُ الله ضاربًا)، (وما زيدًا أنا قاتلا)؛ لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في (كان) و(ليس) أن تقدم ما يعمل فيه الآخر؛ فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية كما قلت:

(أما زيدا فأنا ضارب)... وقال مزاحم العقيلي:

وقالوا: تعرفها المنازل من منى وما كلَّ من وافى مِنًى أنا عارفُ[2]

وقال بعضهم: وما كلٌّ من وافى مِنًى أنا عارفُ

لزم اللغة الحجازية فرفع كأنه قال: «ليس عبدُالله أنا عارفٌ، فأضمر (الهاء) في (عارف) وكان الوجه (عارفُه)؛ حيث لم يعمل (عارف) في (كل) وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير».

يتحدث سيبويه عن عدم استطاعة تقدير ضمير الشأن مع (ما) الحجازية كما تم مع كان وأخواتها؛ لأن (ما) حرف، والحرف لا إضمار فيه هذا من جهة، وكذلك لا يجوز أن يلي (ما الحجازية) منصوب بغيرها، كما كان الحال مع كان وأخواتها، وهو ما عليه

---

(1) الكتاب ١١٥-١١٦.

(2) انظر البيت في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٣-٧٤، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٣، النكت ١/ ٣٠٢.

الجمهور أيضًا[1].

فإن رفعت خبر (ما) حسن حمل (ما) على اللغة التميمية، وجاز أن نقول (ما زيدا أنا ضارب) لأنها لا تعمل فتصير بمنزلة قولك في الابتداء (زيدًا أنا ضارب)[2].

وأتى بشاهد وهو قول الشاعر (ما كل أنا عارف) برواية النصب، ثم ذكر الرواية الأخرى وهي الرفع.

وقد وضح سيبويه أن الشاعر لزم اللغة الحجازية فرفع؛ لأنه في حالة النصب (ما كل... أنا عارف) سيلي (ما) إن كانت حجازية منصوب بغيرها؛ وهذا لا يجوز (وعلى ذلك الجمهور فاشترطوا لعملها عمل ليس عدم تقديم معمول خبرها على اسمها)[3].

ويترتب على حالة الرفع (ما كلٌّ... أنا عارف) خلو الجملة الخبرية (أنا عارف) من الرابط الذي لابد منه عائدًا على المبتدأ، أو ما في حكمه؛ ليتحد الكلام وتصير الجملة في حيز الأول[4]. ولذا نص سيبويه على أن الوجه (عارفه)[5] والهاء مضمرة منوية[6] .

---

(1) انظر: الشرح ٣/ ٦٦، وراجع إحالة مذهب الجمهور في مسألة ضمير الشأن مع كان ص٦١ حاشية (٢) لتجد هذا الإجماع مع (ما) أيضًا.

(2) انظر: الشرح ٣/ ٦٦، التحصيل ٩١.

(3) انظر: المغني ٦/ ٧٠٦، الفضة المضيّة في شرح الشذرة الذهبية، لأحمد العاتكي ١٠٧، التصريح على التوضيح ١/ ١٩٨، حاشية الصبان ١/ ٣٦٧.

(4) انظر: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم الفارقي ٣٩١.

(5) انظر: الكتاب ١/ ١١٥.

(6) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٠.

ففضل سيبويه حالة الرفع بما فيها من حذف الهاء على التقديم والتأخير؛ مبينًا سبب ذلك وهو أن الحذف الحاصل مستعمل عند العرب في كلامهم، وفي الشعر كثيرًا، أما التقديم والتأخير الحاصل (إيلاء (ما) منصوبًا بغيرها) فهو ليس في شيء في كلامهم، ولا يكاد يكون في شعر[1].

وأمامي هنا قضيتان:

الأولى: حكم حذف الضمير من الخبر.

الثانية: فهم النحاة لسبب تفضيل سيبويه للحذف على التقديم الحاصل.

القضية الأولى:

سنقف عليها بعدُ*. وخلاصتها أنها واردة عن العرب في الكلام والشعر دون ضرورة.

القضية الثانية:

لم أجد من وقف عليها إلا السيرافي في الشرح والفارسي في التعليقة وإبراهيم حسن إبراهيم وخالد جمعة، ولي نظر فيما قالوا.

ذكر السيرافي في الشرح أن سبب التفضيل هو أن الحذف كثير، وليس إيلاء الناصب منصوبًا بغيره في شيء من الكلام[2].

---

(1) انظر: الكتاب ١/ ١١٥-١١٦.

* انظر: ص٨٤-٨٨.

(2) انظر: الشرح ٣/ ٦٧.

وذكر الفارسي في التعليقة[1] أن إضمار الهاء أحسن من نصب كل، وتقدير التقديم والتأخير؛ لأنه إذا نصب قدّر (كلا) مؤخرًا وجعل (ما) تميمية.

وقال إبراهيم حسن إبراهيم[2]: إن سيبويه قال ذلك لأن لغة الحجاز ورد بها القرآن والسماع مقدم على القياس الذي هو لهجة تميم وبالتالي رجح كفة (ما).

واكتفى خالد جمعة[3]بأن تعجب من تفضيل سيبويه للغة الحجاز الخالية من التقديم والتأخير.

أقـول:

الصحيح هو تصريح سيبويه بالسبب وهو أن تقدير الضمير العائد على المبتدأ في الخبر أحسن من القول في التقديم والتأخير الذي يترتب عليه إيلاء (ما) منصوبًا لغيرها؛ فالأول مستعمل عند العرب في كلامهم والشعر كثيرًا، والثاني ليس من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر، وهو ما قاله السيرافي في الشرح[4].

أما ما ذكره الفارسي في التعليقة من أن سيبويه فضل إضمار الهاء على التقديم والتأخير بنصب (كل) وجعل ما تميمية وما ذكره إبراهيم حسن من أن سيبويه فضل لغة القرآن الحجازية على تميم وما تعجب منه خالد جمعة من تفضيل سيبويه للغة الحجاز على

---

(1) انظر: التعليقة ١/ ١٠٧.

(2) انظر: سيبويه والضرورة الشعرية ١٢٢/ ١٢٣.

(3) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٣٩٦.

(4) انظر: الشرح ٣/ ٦٧.

لغة تميم التي اعتبرها القياس، فالجواب:

أن سيبويه لم يقارن ولم يختر بين اللهجتين فهو ذكر أنه لا يستقيم في (ما) أن يليها منصوب بغيرها. ثم قال إنه (إن رُفع الخبر حسن حملها على لغة تميم) وجاز لك فيها تقديم المعمول (كل) على العامل، وذكر شاهدًا برواية النصب (ما كلَ أنا عارف).

ثم ذكر رواية الرفع وقال (ما كلُ أنا عارف) هنا لزم اللغة الحجازية فرفع كأنه قال: (ليس عبدالله أنا عارف) على إضمار الهاء من جملة الخبر وهو أحسن من التقديم والتأخير في اللغة الحجازية نفسها، والدليل تعليله (لأن التقديم والتأخير ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر) قاصدًا إيلاء (ما) منصوبًا بغيرها؛ أما التميمية فقبل قليل قال لا ضير، كأنك في الابتداء.

ولعل اللبس الحاصل في فهم مراد سيبويه نتج من حديثه عن اللهجتين في هذا الباب من جهة، ومن جهة أخرى ما ذكره عن البيت مرة أخرى في حالة الرفع في باب حروف النفي في الاشتغال قائلاً «فإن شئت حملته على ليس، وإن شئت حملته على (كلُّه لم أصنع) فهذا أبعد الوجهين»[1].

وتفسير عبارته هنا هو: أن تحمل (ما) على (ليس) ويترتب على ذلك خلو جملة الخبر من عائد فتقدر المحذوف هو أقرب من جعل (ما) غير عاملة (تميمية) ورفع (كل) بعدها بالابتداء وتقدير العائد من جملة الخبر مع إمكانية وصول (عارف) إلى (كل) فلا

(1) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٩.

ضرورة تدعو إلى التقدير؛ بينما إن أعملت (ما) فلا سبيل لوصول عارف إلى (كل) فلا بد من الإضمار[1].

(1) انظر: الشرح ٤/ ٢٧.

أبواب الفعل وما يعمل عمله ولم يقو قوته السبب

١- الحمل على المعنى

- كان التامة

أصل العمل (كون كان فعلا)، والمعنى ووجود النظير، كل ذلك أعطى لـ (كان) إمكانية تغيير العمل حسب المعنى.

- تأنيث المذكر

مخالفة الأصل النحوي، أي أصل الوضع،وهو التجرد من العلامة؛ جعل سيبويه يحكم عليه (بوروده في بعض الكلام).

والمعنى والاستعمال في السعة بمخالفة الأصل؛ جعلا سيبويه يحكم بجواز المسألة.

- إعمال (لا) عمل (ليس)

قبل سيبويه النص مع قلته، ولم يؤول، ولم يحكم عليه بضرورة أو شعر أو قبح، بل وجد فيه إمكانية الحمل على الشبه مع وجود النظير، فذكر أن ذلك قليل.

- العطف على عاملين

الأصل أن العامل لا يرفع ويخفض في الوقت نفسه، فكيف ما نزّل منزلته؟

فأول سيبويه ذلك ونظّر له.

- ما يجري على الموضع في المشبهات بـ(ليس)

أكد سيبويه على جواز الحمل على المعنى والحمل على اللفظ؛ وذلك لأن المعنى فيها واحد.

ورجح الحمل على اللفظ؛ لقربه منه، وأن يكون آخره على أوله أولى.

٢- الشعر

- مجيء اسم (كان) نكرة

الأصل أن يكون اسم كان معرفة؛ كراهة اللبس؛ لذلك قصر سيبويه مجيء اسم كان نكرة على الشعر، وجعله في الكلام ضعيفًا.

٣- التقديم والتأخير

- اجتماع معرفتين في باب (كان)

الأصل واحد وهو التعريف، والمعنى متفق؛ فلا فرق في الحكم بل التقديم والتأخير بالخيار.

- إلغاء الظرف وتقديمه

الأصل هو إذا ألغيت أخرت، وإذا جعلته مستقرًا مكتفى به قدمت.

ومع الظرف، كلا الأمرين عربي جيد كثير، والسبب التوسع الشديد في الاستعمال.

- تقديم خبر (ما) على اسمها

قبل سيبويه النص، وفيه : العامل فرع عمل، والتقديم فرع عمل، والسماع قليل جدا - هو واحد - ومع ذلك كله قبله، ونظّر له، ولم يقل هو من باب الشعر، بل قال لا يكاد يعرف.

- تقديم خبر (ليس) على اسمها

(ليس) أصل عمل، والمعنى واحد في التقديم والتأخير؛ لذا كان الحكم الجواز.

٤- الحذف

- وضع الظاهر موضع المضمر

الأصل وحد الكلام أن يكون الموضع للكناية؛ فذلك أخف وأنفى للشبهة واللبس، وذكر سيبويه أن هذا هو الوجه وأحسن من التكرير مع تجويزه له؛ فهو الأصل، وفيه ربط بتكرار الاسم.

- حذف المضاف

الأصل أن العامل لا يرفع ويخفض، فكيف ما نزل منزلته.

وأوّل سيبويه النص بالحذف (حذف مضاف)؛ وحسن الحذف هنا لقرب الذكر ووضوح الدلالة.

- ضمير الشأن مع (كان) و (ليس)

أصل القاعدة أوجب الإضمار، وإضمار ضمير الشأن هو ديدن العرب.

- حذف الضمير من الخبر

فضل سيبويه حذف العائد على التقديم والتأخير الذي لا حذف فيه؛ ذلك لأن العرب يدعون هذه الهاء (الضمير) في كلامهم، وفي الشعر كثيرا، أما التقديم والتأخير الذي سيحصل في المسألة، فهو ليس في شيء من كلامهم، ولا يكاد يكون في شعر.

ثانياً: أبواب استدراك في عمل الفعل

١- الحذف

- التنازع

باب التنازع (الإعمال) هو أن يتنازع العاملان معمولا واحدًا، متأخرًا عنهما، وليس أحد العاملين مؤكدًا للآخر، فكل واحد من العاملين يطلب المعمول، فإما أن يطلباه معا منصوبا (كأكرمت وبررت عمرا). وإما أن يطلباه معًا، مرفوعًا (كقولك : قام وقعد زيد). وإما أن يطلب الأول منصوبا والثاني مرفوعًا كقولك (أكرمت وأكرمني زيدٌ). وإما أن يكون بالعكس كقولك (أعطاني وأعطيت زيدًا).

فإن أعطيت الاسم الظاهر لعامل الأول فالمسائل كلها جائزة باتفاق النحويين.

وإن أعطيت الاسم الظاهر للعامل الثاني فجميع النحويين يجيز المسائل كلها إلا الفراء[1] فإنه يمنع ذلك فيما كان الأول فيه يطلب مرفوعًا، فيمتنع عنده في المسألة الثانية والرابعة. وذلك إذا أعملنا الثاني وكان الأول يطلب مرفوعًا، فنحن نضمره ونعيده إلى ما بعده، والكسائي[2] يحذفه ويرى أن الحذف أولى من الإعادة إلى ما بعد ودلالة الاسم الظاهر عليه كافية. والفراء يمنع ويقول لا (حذف الفاعل) يجوز، ولا (إعادة الضمير إلى ما بعده) تجوز.

وقوله: مردود بالسماع الوارد عن العرب.

---

(١) انظر مذهب الفراء: الشرح ٣/ ٨٢-٨٣، شرح الرضي ٤/ ٢٦.

(٢) انظر مذهب الكسائي: الشرح ٣/ ٨٠، الإغفال لأبي علي الفارسي ٢/ ٤٠.

ويظهر من تفصيلنا السابق أنه لا خلاف[1] في جواز إعمال أي العاملين شئت؛ لكن الخلاف في أوليتهما بالعمل[2].

والاختيار عند سيبويه إعمال العامل الثاني يقول[3]: «... وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد [في قولنا: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدًا]».

ومثّل له بقول الفرزدق:

«ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم [4]

وقال طفيل الغنوي:

وكمتا مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب[5]

وقال رجل من باهلة:

ولقد أرى تغني به سيفانة تُصبي الحليم ومثلُها أصباه[6]

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله بن جابر الأندلسي ٢/ ١٨٩-١٩٠ وسيأتي تفصيل الرد على مذهبي الفراء والكسائي.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٩.

(٣) الكتاب ١/ ١١٩.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٦٨، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٢٦، التحصيل ٩٣.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٨٣، التحصيل ٩٥، النكت ١/ ٣٠٨.

(٦) انظر البيت في: الشرح ٣/ ٩١، التحصيل ٩٥، النكت ١/ ٣٠٩.

فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى»[1].

ثم مثل سيبويه لإعمال الأول بقول عمر بن أبي ربيعة:

إذا هـــي لم تـــستك بعـــود أراكـــة تُنخِّـل فاسـتاكت بـه عـود إسـحل[2]

ويقول الآخر:

فـــرد عـــلى الفـــؤاد هـــوى عميـــدا وســـوئل لـــو يبـــين لنـــا ســـؤالا

وقـــد نغنـــى بهـــا ونـــرى عـــصورا بهـــا يقتـــدْنَنا الخُـــردَ الخـــدالا[3]

فالمسألة كما أوضحنا، لك فيها إعمال الأول وإعمال الثاني، واختلف نحاة البصرة والكوفة في الأوّلية؛ بينما تفرد الكسائي والفراء برأي خاص كما ذكرنا آنفًا.

ولقد بسط النحاة المسألة في تناولهم مما يغني عن بسطها هنا، فلك أن تنظر في الإنصاف[4] والتبيين[5] وائتلاف النصرة[6]، لتنهي رأيك في المسألة، هذا فضلاً عن بقية النحاة، وسأكتفي بعرض موجز لما جرى تفصيله.

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٢-١٢٣.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي١/ ١٨٨، النكت ١/ ٣٠٩، شرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ١٨٩.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٣/ ٩٤، التحصيل ٩٦، النكت ١/ ٣١٠.

(٤) انظر: الإنصاف ٨٣-٩٦.

(٥) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري ٢٥٢-٢٥٧.

(٦) انظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لابن أبي بكر الزبيدي ١١٣-١١٥.

فالكسائي- حذرا- من إضمار الفاعل قبل ذكره إذا أُعمل الثاني، ذهب إلى تعرية الفعل الأول من الفاعل، ولم يجعل فيه ضميرًا له، والحق أن أحسن ما رد عليه قول الرضي: «حاله كما قيل:

فكنت كالساعي إلى مثعب موائلاً من سبل الراعد

وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم يجيء لمحض التفسير» [1].

وهو قبل ذلك قد أحال كما قال السيرافي[2]؛ لأن الفعل لا يتصور بغير فاعل، وكذلك من المنطق أنه لا يجوز إذا لم يجر ذكر الفاعل أن تفرّغ الفعل لدلالة ما يجيء بعده عليه؛ بل إذا لم يجز ذكره، كان حذفه وتفريغ الفعل منه أقبح؛ لأنه من العلم به أبعد إذا لم يجر له ذكر؛ فكلما كان العلم بالمحذوف أقل، والأحوال الدالة عليه أنقص؛ كان الحذف له أقبح وأبعد.[3]

فالقول ما ذهب إليه سيبويه من أنه مضمر على شريطة التفسير، والفعل غير فارغ من الفاعل.

* أما الفراء- حذرا- مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل، فقد ذهب إلى:

---

(١) شرح الرضي ١/ ٢٠٦، وانظر البيت في الخزانة ١/ ٣١٤.

(٢) انظر: الشرح ٣/ ٨٢.

(٣) انظر: الإغفال ٢/ ٤٠.

- جواز عمل العاملين في المتنازع، إن طلباه للفاعلية (قام وقعد زيد) فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين، وهذا كما قال الرضي مدلول على فساده في الأصول أن يجتمع المؤثران التامان على أثر واحد. [1]
- وذهب الفراء أيضًا إلى أن الثاني إذا طلب المفعولية مع طلب الفعل الأول له لأجل الفاعلية نحو (ضربني وأكرمت زيدًا هو)؛ تعيّن الإتيان بالضمير بعد المتنازع. [2]

والجمهور على منع رأي الفراء؛ لأن رأيه هذا مخالف لكلام العرب حيث أنشد الرواة الأبيات التي ذكرها سيبويه.

فالصحيح قول البصريين: إن الضمير مضمر في محله، وليس كما زعم الفراء[3].

* بقي في مسألة التنازع، مسألة أوليّة العمل، أيهما أولى الأول أم الثاني.

فالكوفة نظروا إلى تقدم العامل من جهة، ومن جهة أخرى ترتب الإضمار قبل الذكر عند عدم إعمال العامل الأول مع اقتضائه له، وساندهم السماع. [4]

أما أهل البصرة فهم يعملون أن إضمار الفاعل[5] قبل الذكر ليس بمستحسن في

---

(١) انظر: شرح الرضي ١/ ٢٠٦.

(٢) انظر: الهمع ٣/ ٩٤.

(٣) انظر: الشرح ٣/ ٩٣، تخليص الشواهد ٥١٤.

(٤) انظر : شرح الرضي ٢٠٦/ ٢٠٧.

(٥) الفاعل لا يحذف، أما في المفعول فالمانع مرتفع لأنه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج. انظر: شرح الرضي ١/ ٢٠٧.

جميع المواضع؛ ولكنهم يعلمون أيضًا أنه جائز إذا كان في الكلام ما يفسره، فالعرب يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب والشواهد على ذلك كثيرة[1]، وقد ورد فيها ما هو من الاستغناء أشد من حذف المفعول الذي هو فضله مستغنى عنه، كحذف خبر المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه إلا يتم الكلام إلا به. [2]

أقول: أما عن أولية تقدم العامل فهي سليمة، لكن اقتضاء العامل الثاني لمعموله أشد؛ لمجاورته إياه وقربه منه، وحكم المجاورة عند العرب وأثرها معروف. [3]

ويظهر لي بعد هذه المناظرة، كون الاستقراء يدل على إعمال الثاني أكثر في كلام العرب؛ فهو يرجح كفة سيبويه والبصريين في أولية العمل. [4]

يبقى أن نشير إلى ما ذكره د. أحمد الجواري في (نحو المعاني) من أن الحذف في التنازع فيه معنى هو أعلى وأسنى مما يفسره به النحاة « لأن تسليط العاملين كليهما على المعمول يفيد تأثير المعمول بالعاملين مرتين في وقت واحد على صورة من الامتزاج بين المعنيين والتداخل بينهما والتلاقي لا تكون ولا تتأتى حين يقدر المعمول أو ضميره بعد

---

(١) انظر : الإنصاف ٩٣، التبيين ٢٥٧.

(٢) انظر: التحصيل ٩٢.

(٣) انظر: التسهيل ١٦٩-١٧١.

(٤) انظر: التبيين ٢٥٧-٢٥٨.

الأول إذا أريد إعمال الثاني، أو تقديره بعد الثاني حين يراد إعمال الأول»[1].

أقول: هذا الكلام فيه الكثير من التجني على النحاة؛ إذ منطلق مسألة التنازع هو أنه لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثاني[2] ومنه جاز لنا الحديث عن اختيار العامل في المسألة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى ما ذكره عن تسليط العاملين كليهما على المعمول وأثر ذلك على المعنى، هو ليس بدعا منه؛ بل هو منشأ أسلوب التنازع في العربية، فهم أرادوا جعل الجملتين جملة واحدة والمعنى (تفاعلنا)[3]، فالجملتان متداخلتان وهذا ما ذكره النحاة، ومن أجل تحقيق هذا المعنى وجد هذا الباب مع أنه خارج عن القياس، فاستعمله النحاة فيما استعملته العرب وتكلمت به، وتبعا لنحت العرب استعمالاً وقياسًا على أصولها، جرى النقاش حول أولية العمل الواردة في استخدام العرب، وعليه تم الترجيح.

ومما يؤكد ما ذكرناه، الحديث الذي تم حول بيت امرىء القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال[4]

فقد أكد نحاة البصرة على أنه ليس من التنازع؛ لأن معنى الاشتراك والامتزاج بين

---

(١) نحو المعاني، لأحمد الجواري ٧٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١٩-١٢٠، الشرح ٣/ ٨٤.

(٣) انظر: شرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ٩٩، الفضة المضية ٢٨١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٩.

(٤) انظر البيت في: الكتاب ١/ ١٢٦، شرح الأبيات للنحاس ٦٩، النكت ١/ ٣١٠، شرح شواهد الإيضاح لابن برِّي ٩١.

العاملين يفسد المعنى الذي أراده الشاعر، ومن أجل هذا المعنى، تم إعمال العامل الأول دون الثاني، فلو أعمل الثاني لكان التقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال وهو ما يخالف قول الشاعر في طلب المجد المؤثل.[1]

فهل بعد هذا كله يظل صاحب (نحو المعاني) معتقدًا عدم إدراك النحاة لفحوى الحذف في التنازع؟!

(١) انظر : الشرح ٣/ ٩٥، الخصائص ٢/ ٣٨٧، شرح شواهد الإيضاح لابن برِّي٩١.

التنازع

السبب

العامل في اللفظ أحد الفعلين في قولنا (ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدًا)، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع؛ إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع. [1]

واختار سيبويه العامل الثاني؛ لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد. [2]

السبب: أصل القاعدة يتوجب عمل أحد الفعلين، وتفضيل العامل الثاني لحكم المجاورة والمعنى متفق ولعلم المخاطب.

وقد أكد سيبويه على أن هذا الأسلوب له نظير في اللغة، فقد نظّر للترك الحاصل في الاستغناء (هنا) وهو ترك المفعول به الفضلة، والإضمار للفاعل قبل ذكره؛ لوجود ما يفسره بالجملة بما هو أشد من هذا الاستغناء وهو (ما حذف فيه خبر المبتدأ الأول) الذي هو محتاج إليه لا يتم الكلام إلا به؛ وإنما جاز؛ لأن خبر المبتدأ الثاني دال عليه؛ إذ كان معناه كمعناه، وهذا الترك أشد مما هو في باب التنازع، ومثل له بـ :

- **نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف** [3]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١١٩ .

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١٩.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٦٧، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٧٩، النكت ١/ ٣٠٦.

- فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارًا بها لغريب[1]

- رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئا ومن أجل الطوي رماني[2]

وقد أكد سيبويه على أن الترك في باب التنازع أجود من هذا حيث وضع موضع الخبر لفظ الواحد؛ لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به على أن الآخرين في هذه الصفة فوضع واحدا في موضع جمع،[3] ومع ذلك فهو جائز عند النحاة جميعًا[4]، وهو من المحذوف للدلالة، وإن لم يتفسر كما قال ابن عصفور.[5]

وقد ذكر الأعلم[6] أن أبيات حذف الخبر من المبتدأ الأول؛ استغناء بخبر المبتدأ الثاني قدرها بعض النحاة على التقديم والتأخير، وكما ردَّ الأعلم: فحملهم هذا لا يخرجه من الحذف، فقول سيبويه أولى مع إجماعهم على جواز هذا الحذف.

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٦٧، التحصيل ٩٢، النكت ١/ ٣٠٧.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٦٨، التحصيل ٩٣ النكت ١/ ٣٠٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢١.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٤، المقتضب ٤/ ٧٢، شرح الرضي ٤/ ٣٥٥، المغني ٦/ ٤٠٣، الخزانة ١٠/ ٣٣٥.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٨.

(٦) انظر: التحصيل ٩٤.

- الاشتغال

الاشتغال هو: ما أضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه،[1] نحو (زيدًا ضربته).

والناصب له فعل لازم الإضمار اكتفاء بتفسير الثاني له (ضربته) [2]. وهو الوجه المعتبر في هذا الكتاب؛ كون العامل المشغول عوضا في اللفظ من العامل المضمر دليلا عليه، ولكونه عوضًا امتنع الإظهار؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه، ولكونه دليلا لزم أن يكون موافقا في المعنى أو مقاربًا [3]، وعلى ذلك الجمهور [4].

وقد أسهب سيبويه في الحديث عن الاشتغال متناولاً إياه على ثلاثة فروع:

الفرع الأول: أبواب الخبر من الاشتغال

الفرع الثاني: أبواب الاستفهام في الاشتغال

الفرع الثالث: أبواب الأمر والنهي والدعاء والنفي في الاشتغال

---

(١) شرح الرضي ١/ ٤٣٧.

(٢) انظر: الشرح ٣/ ١٠٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣٧.

(٤) انظر المذاهب في العامل في الاشتغال: التبيين ٢٦٦، البسيط ٦٢٩-٦٣٠، الارتشاف ٤/ ٢١٧١.
وسيأتي الحديث عن ذلك في الرد على رأي المحدثين في باب الاشتغال .

الفرع الأول: أبواب الخبر من الاشتغال

١- المبني عليه مما يكون اسما غير ظرف

٢- استدراك في المسألة السابقة

٣- ما حمل على الآخر من جملة متقدمة

١- المبني عليه مما يكون اسما غير ظرف

ذكر سيبويه في (المبني عليه مما يكون اسمًا غير ظرف) نحو (زيد ضربته) أنه يجوز لك رفع زيد على الابتداء، ونصبه على إضمار فعل، وفضّل الرفع «فالنصب عربي كثير والرفع أجود» ونص على سبب ذلك «ولا تعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد»[١].

أي لعدم الإضمار وأكد على أن كلا الوجهين من كلام العرب «وكل هذا من كلامهم»[٢] وعلى أن العرب لا يظهرون الفعل المضمر «إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل ههنا للاستغناء بتفسيره»[٣].

وذكر بيتين هما[٤]:

---

(١) الكتاب ١/ ١٣١.

(٢) الكتاب ١/ ١٣١.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٩.

(٤) الكتاب ١/ ١٣٠-١٣١.

- فأمـــا تمـــيمٌ تمـــيم بـــن مُـــرٍّ فألفـــاهم القـــوم روبـــى نيامـــا[1]

- إذا ابـــن أبي موســـى بـــلال بلغْتِـــه فقـــام بفـــأس بـــين وصـــليك جـــازر[2]

ولم يرد حديث حول رأي سيبويه ولا تفضيله، فسار النحاة على وفاقه إلا في قضية وقوع الاسم بعد إذا الشرطية فنص المبرد والسيرافي في الشرح[3] أنه لا بد من تقدير فعل بعد (إذا) لأنها في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بالفعل؛ بينما سيبويه أجاز وقوع الاسم بعد (إذا الشرطية) ورفعه بالابتداء مفضلا هذا الوجه على تقدير النصب وجعله من باب الاشتغال.[4]

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٨٠، التحصيل ٩٧، النكت ١/ ٣١٢.

(٢) انظر البيت: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٦٦، التحصيل ٩٨، النكت ١/ ٣١٢،.

(٣) انظر المقتضب ٣/ ٧٦-٧٧، ١٧٧، الشرح ٣/ ١٠٣.

وعلى ذلك رأى المبرد أن الرفع دون تقدير فعل خطأ (ص ٧٧) ورأى السيرافي أن الاختيار هو (النصب بتقدير فعل على الرفع بتقدير فعل ص ١٠٣).

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٢٩-١٣١، شرح الرضي ١/ ٤٦٠، الارتشاف ٣/ ١٤١٠.

٢- استدراك في المسألة السابقة

استدرك سيبويه في حديثه عن بناء الاسم على الفعل في باب الاشتغال نحو (زيد ضربته)، أن تقول (زيدٌ ضربت) ولا تذكر علامة الإضمار في (ضربت) مع رفع زيد (أي تحذف الضمير المنصوب العائد من الخبر إلى المبتدأ) وقال: إنه يجوز في الشعر وضعيف في الكلام مستشهدًا بقول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدّعي عليّ ذنبا كلُّه لم أصنع[1]

وقول الآخر:

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوبٌ نسيتُ وثوب أَجُر[2]

وقول الآخر:

فيوم علينا ويوم لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسرّ[3]

وأيضًا :

ثلاثٌ كلهن قتلت عمدًا فأخزى الله رابعة تعود[4]

وذكر سيبويه علة ذلك: «لا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنيًا على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٧٢، التحصيل ٩٩، النكت ١/ ٣١٤.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٧٣، التحصيل ١٠٠، النكت ١/ ٣١٤.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٧٢، التحصيل ١٠٠، النكت ١/ ٣١٥.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٧٣، التحصيل ١٠٠، النكت ١/ ٣١٦.

عليه وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه» [1].

أي تهيئ العامل (الفعل) للعمل في الاسم الذي قبله ثم تقطعه عنه بنية الهاء دون ظهورها.

ورأى أن الوجه الأكثر الأعرف النصب (زيدًا ضربت).

بينما ذهب الفراء والكسائي والأعلم[2] إلى أنه يجوز حذف الضمير المنصوب العائد من الخبر إلى المبتدأ إن كان المبتدأ لفظ (كل) نحو «كلُهم ضربت» ولا يجوز في غير ذلك نحو (زيدٌ ضربت) [*].

ووافقهم ابن مالك إن كان المبتدأ (كل)، وزعم أنه يجوز ذلك بإجماع، وخالفهم في جواز ذلك إن كان المبتدأ غير (كل)، ورأى أنه يجوز على ضعف في الاختيار. [3]

وهو رأي البصريين؛ إذ يجيزون في الاختيار (زيد ضربت) ويرونه ضعيفًا.

أما الكوفيون فلا يجوز عندهم (زيد ضربت) إلا في الاضطرار، ولم أقف مطلقًا على الإجماع الذي ذكره ابن مالك في جواز الحذف، وهو عينه ما استغربه الدماميني؛[4] إذ

---

(١) الكتاب ١/ ١٣٥.

(٢) انظر: الشرح ٣/ ١١٣، شرح الرضي ١/ ٢٣٩، الارتشاف ٣/ ١١٩، ١١٢٠.

(*) وافقهم د. أبو عبدالله في (المعنى والإعراب) قائلاً «وعندي أن رأي الفراء لا بأس به» ص٥٨٥ استنادًا على معنى النفي في كل والسماع. وسيأتي الرد على رأيهم.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٠-٣١٢.

(٤) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ١٠٣-١٠٤.

ذهب البصريون إلى ما ذهب إليه سيبويه في جواز ذلك في الشعر وضعفه في الكلام. [1]

وسأناقش المسألة في أربعة بنود:

الأول: الرد على مذهب الفراء والكسائي ومن اتبعهم.

أقول: القضية هي حذف الرابط المنصوب العائد من جملة الخبر على المبتدأ في إحدى صور الاشتغال (زيدٌ ضربت) . فلا بد من الضمير، لأن الجملة في الأصل كلام مشتغل، فإذا جعلتها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير. [2] هذا من جهة. ومن جهة أخرى ترتب على هذا الحدث تهيؤ العامل الذي حذف منه الضمير للعمل في الاسم الذي قبله. [3] ولكن الحذف ورد في قول العرب (شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى) يريدون (ترى فيه). وورد كذلك في الشعر[4]؛ فعلم بذلك جوازه بغير الشعر؛ ولكن على ضعف للقضية المترتبة على هذا الحذف.

ثم كون المبتدأ لفظ (كل) أو ما شابهها في العموم؛ لما فيها من معنى الجحد لا يجيز المسألة ليس فقط؛ لأن كل موجب يتهيأ رده إلى الجحد كما قال السيرافي في الشرح[5]؛ فإذا

---

(١) انظر: الشرح ٣/ ١١١، الخصائص ٣/ ٣٠٣، المقتصد ١/ ٢٣٠، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٢٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٦-١٧٧، شرح الرضي ١/ ٢٣٨، البسيط ٢/ ٥٦٥، الارتشاف ٣/ ١١٩.

(٢) انظر: الشرح ٣/ ١١٢، شرح الرضي ١/ ٢٣٨، الضرورة الشعرية في الشعر العربي ٤٣٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٣٥، المقتصد ١/ ٢٣٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٦-٧٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٣٧.

(٥) انظر: الشرح ٣/ ١١٣.

قلت (زيد ضربت) يمكن أن يكون معناه (ما زيد إلا قد ضربت)؛ بل لأن علة المنع تظل باقية [1].

الثاني: حصر الكوفيين جواز المسألة مع (غير كل) في الاضطرار، وكذا رأي القزاز[2].

أقول: سيبويه وتبعه البصريون على أنه يجوز في الشعر وضعيف في الكلام، لأن الشعر لم يضطر الشعراء إلى الرفع بل كان يمكنهم النصب[*] دون كسر ونص ابن جني كثيرًا على ذلك.[3]

الثالث: نقل القزاز[4] فقط أن هناك من أنكر الحذف مع الرفع في الشعر والنثر، وكما قال القزاز؛ فسيبويه ثقة ولا يُرد ما نقله عن العرب شعرًا ونثرًا، ولم ينكر عليه أحد فيما وقفت عليه.

الرابع: أكد سيبويه أن حذف الضمير من جملة الخبر والعائد على المبتدأ هو جائز (على ضعف)، وأنه جزء من سَلْم العرب في حذف الضمير من جملة الصلة والصفة

---

(١) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨.

(٢) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ٨٩-٩٠.

(*) راجع الإحالة السابقة، وكذلك راجع المحدثين ممن درس الضرورة.

(سيبويه والضرورة الشعرية) إبراهيم حسن إبراهيم ١١٠.

(الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي) عبد العال شاهين ٣٤٦.

(الضرورة الشعرية في النحو العربي) محمد حماسة ٤٣٧.

(الضرورة عند سيبويه) السيد إبراهيم ٦٢.

(٣) انظر: الخصائص ٣/ ٦١، ٣/ ٣٠٣.

(٤) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ٨٩-٩٠.

والتي لا بد منها أيضًا من عائد؛ لكن العرب حذفته كثيرًا في جملة الصلة؛ وذلك لطولها فحذفوا الضمير للتخفيف في جملة الصفة؛ لكونها شابهت جملة الصلة[1]؛ في كون الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد كما أن الصلة والموصول كاسم واحد، وكان الحذف في الصلة والوصف أمثل منه في الخبر؛ لأن العلة المانعة من الحذف في الخبر غير موجودة فيها إذ لا يعملان فيما قبلها[2]، ومع ذلك أكد سيبويه أن حذف الضمير ضعيف ليس كحسن الإثبات بالهاء. واستشهد على حذف الضمير في الوصف بقول الشاعر:

أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شيءٌ حميت بمستباح[3]

وقول الآخر:

وما أدري أغيّرهم تناءٍ وطول العهد أم مالٌ أصابوا[4]

وجرى العلماء على ما قاله سيبويه في تصنيف الحذف من الخبر والوصف والصلة وبالعلة نفسها[5]؛ فهل بعد هذا يأتي أحد ويمنع حذف العائد من الخبر في الاختيار؟! بل هو جائز؛ ولكن على ضعف.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٣٨، الشرح ٣/ ١١٥-١١٦.

(٢) انظر: النكت ١/ ٣١٧.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٧٢، التحصيل ١٠١، النكت ١/ ٣١٦.

(٤) انظر البيت في: التحصيل ١٠١، النكت ١/ ٣١٧، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٢٨.

(٥) انظر: التحصيل ١٠٠-١٠١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٠-٣١٢، شرح الرضي ١/ ٢٤٠، وانظر ظاهرة الحذف في النحو العربي: طاهر حموده ٢٠٣ (وذكر الحكم دون توجيه الجواز!).

٣- ما حمل على الآخر من جملة متقدمة

في (ما حمل على الآخر من جملة متقدمة) نحو: (رأيت زيدًا وعمرًا كلمته)، اختار سيبويه النصب في (عمرًا) بإضمار الفعل على رفعه بالابتداء مع جواز الأمرين، والسبب كما قال «لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم؛ إذ كان يبنى على الفعل، وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه؛ إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل»[١]، أي للمشاكلة اللفظية للجملة السابقة مؤكدًا أنه أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه ومذكرا بجواز الرفع على الابتداء (وهو عربي جيد) [٢].

واستشهد على النصب بقول الشاعر:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إنْ نفرا

والذئبَ أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا[٣]

(فالعرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليه المعاني) وهذه عبارة السيرافي في الشرح[٤]، تعبير آخر للسبب الذي فضله سيبويه.

---

(١) الكتاب ١/ ١٤١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٤٢.

(٣) انظر البيت في: التحصيل ١٠٢، النكت ١/ ٣١٨، التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣١.

(٤) الشرح ٣/ ١١٩ وكذلك لم يجر حديث حول هذا البيت بل كما قال سيبويه، مؤكدين أن المشاكلة ليعتدل اللفظ، وليس المراد حقيقة التشريك بين الجمل في جميع أحكامها. انظر: البسيط ٦٤٤، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ١/ ٩٦-١٠٠.

وذكر سيبويه أيضًا (مما يختار فيه النصب لنصب الأول)[1] أي: للمشاكلة ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم، قولك (لقيت القوم كلهم حتى عبدالله لقيته) قاصدًا (حتى). مستشهدًا بقول الشاعر: [2]

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

فاختار سيبويه النصب بإضمار فعل لمشاكلة الجملة الأولى، وذكر أن الجر يحسن وهو عربي، وعليه تكون (ألقاها) توكيدا، وكذا الرفع جائز على الابتداء، وجملة (ألقاها) خبر[3].

وأيّد سيبويه في ترجيح النصب بإضمار فعل (أي من باب الاشتغال) السيرافي[4] والأعلم[5] وابن أبى الربيع [6].

واكتفى ابن السيرافي[7] وابن هشام[8] بذكر الأوجه الجائزة دون ترجيح، وزادا وجه النصب عن طريق العطف (عطف نعله على الصحيفة) وجملة (ألقاها) تكون توكيدًا.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٥٢، الشرح ٣/ ١٢٨-١٢٩.

(٢) انظر البيت في: التحصيل ١٠٤، النكت ١/ ٣٢٥، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤١١.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٥٢-١٥٤.

(٤) انظر: الشرح ٣/ ١٤٥.

(٥) انظر: النكت ١/ ٣٢٦.

(٦) انظر: البسيط ٢/ ٦٥٢.

(٧) انظر: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤١١-٤١٢.

(٨) انظر: المغني ٣/ ١٦٦-١٦٧.

أما ابن مالك[1] فرأى أن الأجود هو النصب بالعطف مفضلاً ذلك على الجر والرفع، ولم يذكر النصب بإضمار الفعل أي (الاشتغال). وذكر الدماميني أنه اعتُرض على ابن مالك في تفضيل النصب بالعطف، وأن الأولى النصب بإضمار فعل؛ لجعل الجملة (ألقاها) تأسيسية وليست ملغاة للتوكيد[2].

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦٦-١٦٧.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٤/ ٢٨٩-٢٩٠.

الفرع الثاني: أبواب الاستفهام في الاشتغال:

١- ما ينصب في ألف الاستفهام مع الأفعال

٢- استدراك فيما سبق

١- ما ينصب في ألف الاستفهام مع الأفعال:

اختار سيبويه في الاسم إذا ولي حرف الاستفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره، النصب بإضمار فعل يكون الفعل الظاهر تفسيره في نحو: (أعبدالله ضربت) [١]؛ وذلك لأن من الحروف حروفًا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهرًا أو مضمرًا [٢].

ومن ذلك: أدوات الاستفهام، وتصدر الاستفهام أمر مجمع عليه، لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما[٣].

ولكن العرب توسعوا في حروف الاستفهام فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، وهو قبيح في أدوات الاستفهام؛ ما عدا الألف الذي يجوز معها تقديم الاسم[٤] قبل الفعل؛ لأنها أم الباب وليس للاستفهام أصل غيرها، فالنصب مع ألف الاستفهام هو المختار، وهو حد الكلام وإن كان الرفع جائزًا كما قال سيبويه[٥].

---

(١) انظر: الشرح ٣/ ١٥١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٥٥.

(٣) انظر: الصدارة في النحو العربي، لعبدالرحمن الشنقيطي ١١٠-١١١.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٥٦-١٥٧، الشرح ٣/ ١٥٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٣.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٦٠.

واستشهد بقول الشاعر:

أثعلبـــةَ الفـــوارس أم رياحـــا عـــدلت بهـــم طهيـــة والخـــشابا[1]

بتقدير أذكرت ثعلبة الفوارس[2].

ولا خلاف في اختيار النصب بعد ألف الاستفهام[3].

٢- استدراك فيما سبق:

ومع ما ذكرنا آنفًا، فقد ذكر سيبويه بابا من الاستفهام يلزم فيه الاسم الرفع ولا يمكن فيه تقدير فعل يكون الظاهر تفسيره في نحو (زيدٌ كم مرة رأيته) و (أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه)؛ معللا لرفع الاسم في الأول: بأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، فالعامل على ذلك في الاسم هو الابتداء؛ لأن الاستفهام أتيت به بعدما فرغت من الابتداء؛ والفعل يعمل في ما وقع بعد حرف الاستفهام[4].

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١١٣، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٨٨، النكت ١/ ٣٢٩.

(٢) انظر: الشرح ٣/ ١٦٣، النكت ١/ ٣٢٦.

(٣) انظر: شرح الأبيات للنحاس ١١٣، الشرح ٣/ ١٥١-١٦١، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٨٨، النكت ١/ ٣٢٦، اللباب ١/ ٤٦٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٠، البسيط ٢/ ٦٣١-٦٣٢، شرح الرضي ١/ ٤٥٨، الارتشاف ٤/ ٢١٦٦.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٨٩-١٩٠، وانظر: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، لأحمد سعد محمد ٤٤.

ومعللاً للثاني: بأن الفعل في موضع الصفة، فموضعه ليس موضع إعمال، فليس الاسم مبنيًا على الفعل[1].

مستشهدًا بقول الشاعر:

أكـــل عـــام نَعَـــمٌ تحوونـــه يُلْقِحُـــهُ قـــوم وتَنْتِجونـــه[2]

وقول الآخر:

أفي كـــل عـــام مـــأتمٌ تبعثونـــه عـــلى مُحْمِـــرٍ ثوّبتمـــوه ومـــا رُضـــا[3]

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٩٠ وقد سبقت مناقشة هذه العلة في حذف عائد الصلة.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٢٣، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١١٩، النكت ١/ ٣٦٢.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٢١، التحصيل ١١٨، النكت ١/ ٣٦٣.

الفرع الثالث: أبواب الأمر والنهي والدعاء والنفي في الاشتغال:

١- الأمر والنهي والدعاء في الاشتغال

٢- حروف النفي في الاشتغال

١- الأمر والنهي والدعاء في الاشتغال

اختار سيبويه النصب بإضمار فعل في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل في باب الأمر والنهي والدعاء نحو (زيدًا اضربه) و (أما خالدًا فلا تشتم أباه) و(زيدًا قطع الله يده).

والسبب هو أن هذا الباب هو للفعل كحروف الاستفهام، والأصل فيه أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم؛ بل هو أقوى من (حروف الاستفهام)؛ لأنه لا يكون إلا بفعل [١].

واستشهد بقول الشاعر (الدعاء):

أمـــيران كـــان آخيـــاني كلاهمـــا فكـــلا جـــزاه الله عنـــي بـــما فعـــل[٢]

وأكد سيبويه على جواز الرفع في هذا الباب عند بناء الفعل على الاسم في نحو (عبدالله اضربه).

فعبدالله مرتفع بالابتداء والجملة (اضربه) خبره، منبها على أنه لا يجوز ذلك في نحو (عبدالله فاضربه).

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٠ وانظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٨١-٨٣، التحصيل ١٢٢.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٨٨، التحصيل ١٢١، النكت ١/ ٣٦٣.

لأن الجملة لا تستقيم بجعل (عبدالله) مبتدأ والجملة (فاضربه) خبرًا له؛ إذ لا يجوز أن تقول (عبدالله فمنطلق) فالفاء لا معنى لها هنا فعبدالله ليس مبتدأ بل هو خبر لمبتدأ محذوف أي: على إضمار مبتدأ، وهنا تحسن الجملة وتستقيم. ولك نصبه بإضمار فعل الظاهر تفسيره على تقدير (اضرب زيدًا فاضربه) أو بتقدير (عليك زيدًا فاضربه) [1].

وذكر بيتين ورد فيهما رفع الاسم وفعل الأمر بعده مقترن بالفاء وهما:

- **وقائلة خولانُ فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوكما هيا**[2]

- **أرواحٌ مودعٌ أم بكور أنت فانظر لأي ذاك تصير**[3]

وقد خرّج الأول بإضمار مبتدأ أي (هذه خولان) والثاني بأوجه منها: إضمار فعل يفسره المذكور (انظر أنت فانظر).

أو بإضمار خبر بتقدير: (أنت الهالك).

أو بإضمار مبتدأ بتقدير (الراحل أنت)[4]

وعاد سيبويه في نهاية الباب ليؤكد أن النصب هو حد الكلام. [5]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٠١، الشرح ٤/ ١٠-١١.

(٢) انظر البيت في: الكتاب ١/ ٢٠١، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤١٣، النكت ١/ ٣٧٠.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٢٥، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤١٤، النكت ١/ ٣٧١.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٠١-٢٠٣، الشرح ٤/ ١٤-١٧.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٦.

وبقي أن أشير إلى نقطتين فيما يتعلق بدخول الفاء على فعل الأمر والاسم مرتفع قبلها:

- رأي الأعلم
- رأي الرضي

رأى الأعلم أن الجملة في نحو (عبدالله فاضربه) لا إضمار فيها فالفاء زائدة مؤكدة لمعنى تعلق الأمر بأول الكلام كما هي في حال النصب (عبدالله فاضربه) فالمعنى واحد في النصب والرفع وعليه (عبدالله مرتفع بالابتداء وجملة (فاضربه) هي الخبر والفاء زائدة) ولا تمتنع من الدخول في هذا الموضع[1].

أقول: لو كان ما ذكره سليمًا لاستقام أن نقول (عبدالله فمنطلق) فلما لم يستقم ذلك ولم تقله العرب، عُلم أن تأويله فيه متناول بعيد عما جرت عليه العربية.

رأي الرضي: ذكر الرضي أن النحاة اختاروا في هذا الباب (وهو منهم)[2]، النصب في نحو (زيدا فاضربه)، وأن القرآن ورد فيه الرفع، قال تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ [المائدة:٣٨].

وفي قوله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا**﴾ [النور:٢].

والقرآن لا يجوز على غير المختار فتمحل النحاة وجها يخرج به ما ورد في القرآن مرفوعًا في هذا الباب بأن أخرجوا هذه الصور من باب الاشتغال.

---

(١) انظر: التحصيل ١٢٠، النكت ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٢) انظر: شرح الرضي ١/ ٤٥٨.

فالمبرّد جعل السارق والزانية مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط فحسن وقوع الفاء في هذا المبتدأ؛ لأنه كالجزاء فخرج من باب الاشتغال.

وسيبويه قدر فعلا محذوفًا أو خبرا محذوفًا أو مبتدأ محذوفًا فيخرج أيضًا من باب الاشتغال. [1]

أقول: حقٌّ أن النحاة اختاروا في هذا الباب النصب؛ لكن ذلك على وجه الاختيار لا الوجوب.

فالرفع جائز، ومحسن النصب متفق عليه، والسماع الوارد في القرآن والشعر يقبل التأويل غير البعيد بل المستعمل مثله، فذلك لا يرد القياس الصحيح لوجود العلة[2].

---

(١) انظر: شرح الرضي ١/ ٤٧٢-٤٧٣.

(٢) انظر : البسيط ٢/ ٦٣٤.

٢- حروف النفي في الاشتغال:

ذكر سيبويه أن حروف النفي أجرت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي، فقد شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل؛ لأنهن غير واجبات كما أن الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أن الأمر والنهي غير واجبين نحو (ما زيدًا ضربته، وما عمرًا لقيت أخاه)[١] وهذا كله على إضمار فعل يفسره الظاهر واستشهد بثلاثة أبيات هي:

- **فـــلا ذا جـــلال هبنـــه لجلالـــه ولا ذا ضـــياع هـــن يـــتركن للفقـــر**[٢]
- **لا الدار غيرها بعدي الأنـيس ولا بالدار لـو كلمـت ذا حاجـة صـمم**[٣]
- **فـــلا حـــسبا فخـــرت بـــه لتـــيم ولا جـــدا إذا ازدحـــم الجـــدود**[٤]

وهنا لدي قضيتان:

- مذهب سيبويه: هل اختار النصب أو الرفع أو يستوي عنده الأمران، وماذا رأى النحاة؟

- فهم النحاة لمذهب سيبويه

* وأبتدئ بفهم النحاة لتسير معي بمسار صحيح؛ لتحكم على مذهبه:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٨.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٨١، التحصيل ١٢١، النكت ١/ ٣٧٦.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٨٢، التحصيل ١٢٢.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٨٣، التحصيل ٢٢، النكت ١/ ٣٧٥.

ذهب السيرافي، وابن عصفور وابن أبي الربيع إلى أنه يستوي عند سيبويه الرفع والنصب [1].

وذهب أبو حيان إلى أن ظاهر كلام سيبويه اختيار الابتداء على النصب. [2]

أقول: ما قاله سيبويه هو «هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهي حروف النفي... وسهل تقديم الأسماء فيها؛ لأنها نفي لواجب، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنما هي مضارعة، وإنما تجيء لخلاف قوله (قد كان) وذلك قولك: (ما زيدًا ضربته)... وإن شئت رفعت، والرفع فيه أقوى، إذ كان يكون في ألف الاستفهام؛ لأنهن نفي واجب يبتدأ بعدهن، ويبنى على المبتدأ بعدهن، ولم يبلغن أن يكن مثل ما شبهن به». [3]

يعني أنها محمولة على حروف الاستفهام والأمر والنهي للشبه المذكور فهي مضارعة وليس الشبه تاما، فهي دخلت على المبتدأ فأخرجته من حد الإيجاب إلى حد النفي فأشبهت حروف الاستفهام التي أخرجت ما دخلت عليه من الإيجاب إلى الاستفهام وفي الوقت نفسه فهي تدخل على الجملة الاسمية وهي نقيضة المبتدأ ونفي له، والنفي يجري مجرى الإيجاب، لذلك قال سيبويه «سهل تقديم الأسماء فيها لأنها نفي لواجب وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنما هي مضارعة». [4]

---

(١) انظر: الشرح ٤/ ٢٥-٢٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٢-٣٥٣، البسيط ٢/ ٦٣٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٤/ ٢٦٨.

(٣) الكتاب ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) انظر: الشرح ٤/ ٢٥.

فنلحظ أن سيبويه لم يعلن مذهبه كما في الأبواب السابقة بل ذكر تقديم الأسماء مع حروف النفي على إضمار الفعل ثم قال (إن شئت رفعت) ولم يختر واحدًا منهن يفضله كعادته أيضًا في الأبواب السابقة فهو دقيق في عباراته واختياراته، وفوق ذلك فهو نص على أن حروف النفي ليست مساوية للاستفهام والأمر والنهي فهي مضارعة، ومن ذلك نستطيع أن نقول إن تساوي الأمرين هو الأقرب إلى مذهبه، أما قوله (والرفع فيه أقوى) والتي اعتمد عليها أبو حيان فهي لا تفضل النصب في الباب نفسه؛ بل الرفع مع حروف النفي أقوى، مقارنة بوجه الرفع مع الاستفهام؛ لأن حروف النفي تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، وهو أيضًا ما اعتاد فعله إذ يقارن في وجوه الجواز بين الأبواب [1]*.

هذا مذهب سيبويه، بينما الجمهور لحظ الشبه بحروف الاستفهام والأمر والنهي دون مراعاة الفرق الدقيق فاختار النصب [2]**

---

(١) وستأتي إحالة ذلك في (السبب).

(*) وقد نسب أبو حيان مذهب الاستواء إلى ابن الباذش وابن خروف.

انظر: الارتشاف ٤/ ٢١٦٨.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤١، شرح الرضي ١/ ٤٥٧-٤٥٨.

(**) تحدث أسعد العوادي في كتابه (العلل النحوية في كتاب سيبويه) عن الاشتغال ذاكرًا حالات الاسم المشغول عنه ومن بينها ما يجوز فيه الأمران على السواء، لكنه عندما تحدث عن علل الحالات سكت عن حالة الاستواء ولم يشر إليها أين كانت عند سيبويه وبالطبع لم يشر إلى عللها.

انظر: المرجع السابق ٢٣٣-٢٣٧.

الاشتغال
السبب

سأقف على المسائل التي عرضتها في باب الاشتغال موجزة السبب (وإن كان تم تفصيله)؛ لتصل إلى حقيقة السبب في الباب.

الفرع الأول: أبواب الخبر في الاشتغال:

١- مسألة (زيدٌ ضربته):

يجوز النصب بإضمار فعل استغناء بتفسيره الظاهر؛ وهو عربي كثير والرفع أجود؛ لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن تقول: ضربت زيدًا، وزيدا ضربتُ، ولا تعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد، وكل هذا من كلامهم. (١)

- النصب : إضمار الفعل.
- الرفع: تخلص من الإضمار (المختار عند سيبويه).
- وكل هذا من كلامهم.

٢- مسألة: (زيدٌ ضربت):

يجوز في الشعر وضعيف في الكلام أن يكون بنية الهاء؛ والسبب اللبس والاضطراب؛ لأن الفعل مبني على الاسم، ولم تذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٣١.

والوجه الأكثر الأعرف النصب بالفعل الموجود الظاهر [1].

الرفع: حذف الضمير.

النصب: لا حذف (اختاره سيبويه) وتخلص من اللبس في العمل، وهو الأكثر الأعرف، وجاز في الكلام؛ لأنه عن العرب وإن كان قليلاً؛ ولأنهم يفعلون (مثل ذلك في حذف الضمير من جملة الصلة والصفة، وهو أحسن فيهما من الخبر لعدم وجود العلة المضعفة (اللبس في العمل).

٣- مسألة (رأيت زيدًا وعمرًا كلمته):

اختار النصب - مع جواز الرفع- في عمرا، وفيه (إضمار فعل) وهو ما تجنبه في المسألة الأولى.

والسبب هنا ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي قبله؛ إذ كان لا ينقص المعنى لو بنيته على الفعل.

وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه؛ إذ كانوا يقولون (ضربني وضربت قومك)؛ لأنه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه واحد، أقرب في المأخذ [2].

الرفع: لا إضمار للفعل.

النصب: إضمار الفعل لحمل الثاني على الأول مع وجود المانع؛ ولكن أسلوب العرب هو المشاكلة اللفظية في المتجاورين؛ فالحمل على الجوار معروف عند العرب (المختار عند سيبويه).

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٤١.

٤- مسألة (لقيت القوم كلهم حتى عبدالله لقيته)

الرفع: لا إضمار (عربي).

الجر: لا إضمار (وهو عربي).

النصب: إضمار فعل واختاره سيبويه للمشاكلة (وهو المختار) ولم يذكر سيبويه النصب من قبيل العطف، وهو لا إضمار فيه، بل ذكر واختار النصب بإضمار فعل وجعله من باب الاشتغال.

والسبب هو في حالة النصب من قبيل العطف ستكون الجملة الفعلية ملغاة للتوكيد، وفي حال الاشتغال هي تأسيسية فاختار الأسلوب الأكثر ورودا وهو الاشتغال.

الفرع الثاني: أبواب الاستفهام في الاشتغال:

١- مسألة (أزيدًا ضربته):

اختار سيبويه النصب بعد الاستفهام؛ لأن الأصل ألا تدخل إلا على الأفعال؛ لأنه غير واجب وأنه يريد من المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل؛ لذلك قبح تقديم الأسماء بعدها.

وهو مع ألف الاستفهام جائز وليس قبيحًا؛ للتوسع في استخدام الأسماء بعدها فهي أم الباب [1].

الرفع: لا إضمار وهو جائز (توسع في الاستخدام لأنها أم الباب).

النصب: إضمار فعل وفيه إبقاء لأصل الاستخدام وهو يرجع إلى المعنى (المختار عند سيبويه).

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٥٦-١٥٧.

وقارن بين النصب هنا والنصب في (ضربت زيدًا وعمرًا كلمته) قائلاً إن النصب أفضل مع الاستفهام؛ لوجود حرف هو بالفعل أولى. [1]

٢- مسألة (زيدٌ كم مرة رأيته).

الرفع لازم عند سيبويه مع وجود الاستفهام والسبب المعنى؛ لأنك ابتدأت بـ (زيد) «لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك» [2].

٣- مسألة (أزيدٌ أنت رجل تضربه)

الرفع: لازم عند سيبويه مع وجود الاستفهام؛ والسبب الموضع ليس موضع إعمال[3].

الفرع الثالث: أبواب الأمر والنهي والدعاء والنفي من الاشتغال:

١- مسألة (زيدًا اضربه، وأما خالدا فلا تشتم أباه، وزيدًا قطع الله يده).

اختار سيبويه النصب بإضمار فعل؛ لأن الأمر والنهي والدعاء لا يكون إلا بفعل، والرفع يجوز؛ والسبب المعنى؛ إذ يكون غرضك تنبيه المخاطب؛ ليعرف من تتحدث عنه. [4]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٥٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٨٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٩٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٠-٢٠١.

وبين أن النصب أقوى مع الأمر والنهي من الاستفهام؛ لأنه يستفهم بأدوات الاستفهام وليس بعدها إلا الاستفهام نحو : هل زيد أخوك؟ أما الأمر والنهي فلا يكونان إلا بالفعل. [1]

الرفع: لا إضمار (يجوز)؛ والسبب المعنى.

النصب: إضمار فعل (وهو المختار) ؛ لأنه الوجه الأولى، وحد الكلام أن تدخل على أفعال والسبب (المعنى). [2]

٢- مسألة (عبدالله فاضربه):

النصب: إضمار فعل وهو الأولى وحد الكلام (المختار).

الرفع: يحسن ويستقيم بإضمار مبتدأ.

والسبب: لا تستقيم الجملة مع الرفع باقتران الفاء بالفعل بدون إضمار. [3]

٣- مسألة (ما زيدًا ضربته):

يجوز النصب: لأن النفي غير واجب فشبهت بحروف الاستفهام.

يجوز الرفع: لأنها تجيء بخلاف (قد كان) فسهل تقديم الأسماء فيها. [4]

ولم يُرجح سيبويه؛ والسبب (المعنى) أجاز النصب وأجاز الرفع.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٠١.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٨.

المسألة	الحكم	المختار	السبب
١-مسألة (زيدٌ ضربته)	يجوز	الرفع لا تأويل	المعنى أقرب للرفع ولا إضمار فيه
٢-مسألة (زيدٌ ضربت)	يجوز على ضعف في الكلام حذف الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ	النصب بالفعل الظاهر لا تأويل	لأن النصب بفعل مضمر يؤدي إلى اللبس في العمل (تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه) وجاز على ضعف لحملهم إياه على الحذف الحسن الكثير في الصلة.
٣-مسألة (رأيت زيدًا وعمرًا كلمته)	يجوز	النصب (إضمار فعل)	للمشاكلة اللفظية
٤-مسألة (لقيت القوم كلهم حتى عبدالله لقيته)	يجوز	النصب (إضمار فعل)	للمشاكلة اللفظية المتبعة في لغة العرب
٥- مسألة (أزيدًا ضربته)	يجوز	النصب (إضمار فعل)	أصل القاعدة وهو في الحقيقة المعنى
٦-مسألة (زيد كم مرة رأيته)	لازم	الرفع (لا تأويل)	المعنى (تنبه المخاطب هو الغرض لذا تبتدىء الكلام)
٧-مسألة (أزيدٌ أنت رجل تضربه)	لازم	الرفع (لا تأويل)	الموضع
٨-مسألة (زيدًا اضربه، وأما خالدًا فلا تشتم أباه وزيدًا اقطع الله يده)	يجوز	النصب (إضمار فعل)	المعنى
٩-مسالة (عبدالله فاضربه)	يجوز	النصب (إضمار فعل)	المعنى
١٠-مسألة (ما زيدًا ضربته)	يجوز على الاستواء	النصب (إضمار فعل) الرفع(لا تأويل)	المعنى المعنى

وبعد فالهدف من هذا العرض هو إمعان النظر في هذه المسائل والأحكام المترتبة عليها؛ لنستطيع تقييم آراء المحدثين في باب الاشتغال وهم:

١- فاضل السامرائي.

٢- مراجع الطلحي.

٣- مهدي المخزومي.

٤- ياسين أبو الهيجاء.

١- فاضل السامرائي:

لم يقبل فاضل مذهب البصرة ولا مذهب الكوفة في الاشتغال، ورأى أن هذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب؛ لأن كل منصوب لا بد له من ناصب، وهو تقدير مفسد لمعنى، ويمكن أن يعرب الاسم مشغولا عنه منصوبًا ولا داعي لأن نذكر له ناصبا ولا داعي للسؤال عن العامل وإن كان لا بد من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه.[١]

٢- مراجع الطلحي[٢]:

قال مراجع: إن الاشتغال أسلوب بلاغي رصين، زيف النحاة أحكامه وبلبلوا قواعده، وخير ما يدل على ذلك هذا المصطلح الذي أطلقوا عليه (الاشتغال) وهو في الحقيقة مفعول به، وقدم على فعله المشتمل على ضميره؛ لغرض بلاغي هو قصد الاهتمام والعناية؛ ثم ذكر أمثلة للحالات منها:

---

(١) انظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه ٢٣٢.

(٢) انظر: الجواز النحوي ١١٥-١٢١.

* البيت: إذا ابن أبي موسى بلغته

قال عنه: إن النحاة قالوا بنصب (ابن) وكل ذلك راجع إلى فلسفة النحاة؛ أما الشواهد فقد وردت بالرفع والنصب، والغريب أنه بعد ذلك ذكر رأي سيبويه في بيت (وأما تميم تميم بن مر) بأن الرفع فيه أجود.

* وذكر أن (أزيدًا مررت به)

قال النحاة فيه بالرفع والنصب، واختاروا النصب بدعوى أن الاستفهام خاص بالفعل.

* ذكر تأويل النحاة في ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ [المائدة:٣٨] وقوله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا**﴾ [النور:٢].

وأن المختار هو النصب، والرفع جائز، وأنهم أولوا الآيتين، لتستقيم مع مذهبهم.

* حروف النفي، ذكر أن النحاة اختاروا النصب، ثم ذكر أن سيبويه قال: وإن شئت رفعت. وخلص الطلحي إلى أن النحاة بنوا الباب على نظرية العامل المدعومة بالتعليل، وهي نظرية عقلية قد تجيز في الكلام ما لم يرد به سماع عن العرب.

٣- مهدي المخزومي:

أيد مهدي الكوفيين في مذهبهم في العامل في الاشتغال لأنه لم يطرأ على الاسم جديد إلا حظوته بشيء من الاهتمام انتهى به إلى التقدم.[1]

(١) انظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه ٢٣٢.

وقال: إذا أنعمت النظر في أقسام الاشتغال؛ رأيت أن تفسيراتهم عقلية لا أثر فيها لفقه لغوي، أو مراقبة للاستعمالات اللغوية التي تفرضها ظروف لغوية خاصة. [1]

٤- د. ياسين أبو الهيجاء:

جزم أن باب الاشتغال يعاني من التعقيد والاضطراب والأمثلة العقلية المفترضة والمتخيلة. وذكر أن محاولة ابن مضاء صياغة قاعدة جديدة لباب الاشتغال لم تكن ناجحة وختم رأيه بأن تدريس مسائل باب الاشتغال لا حاجة للناشئة به، وتلحق مسائله بأبوابها والدلالة هي الحكم في هذه الاستعمالات. [2]

أقول:

١- باب الاشتغال خارج عن القياس؛ لأنه لا يحذف الشيء حتى يتقدم في اللفظ، أو من قرائن الحال ما يدل عليه، أما الحذف على شريطة التفسير فخارج عن القياس، وشبهه سيبويه بالإضمار على شريطة التفسير. [3]

فاتبع النحاة ما قاله العرب في هذا الباب فلم يزيف النحاة أحكامه بل هو من العرب وعن العرب.

٢- قضية العامل في الاشتغال: اتفق الجمهور على أن العامل هو فعل واجب الإضمار يفسره المذكور وإن كان ذلك قليلاً وعلى غير قياس فهو الأولى أن يذهب إليه؛ لأن الحمل

---

(١) انظر: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ٢٥٧.

(٢) انظر: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ٢٥٧.

(٣) انظر: البسيط ٢/ ٦١٦-٦٢٥.

على ما له نظير، وإن قل وخرج عن القياس أولى من الحمل على ما لا نظير له.[1] أما ما قاله الكوفيون من أن الناصب هو الظاهر فهو ضعيف وواهٍ؛ لأن الطلب المعنوي لا يستلزم العمل اللفظي، فكما يجب مراعاة المعنى؛ كذلك يلزم مراعاة اللفظ، واللغة صناعة لفظية، وفي اللفظ استوفى الفعل مفعوله فلم يجز أن يتعدى إلى آخر.[2]

٣- لعل سيبويه قد أدرك ما قد يثار حول تقدير العامل في الاشتغال وهو (حذف الفعل) فأدرج في حديثه في الباب أن العرب تضمر فعلاً وهي غير محتاجة لذلك عندما تعطف على الموضع وتترك العطف على اللفظ؛ فإذا كانت تصنع ذلك فما بالنا عندما لا نتمكن إلا من إضمار فعل في باب الاشتغال وخاصة في نحو «زيدًا مررت به».

والحق أن البكاء علق على ورود هذا الكلام في باب الاشتغال بأنه استطراد للتوضيح، وهو للتدليل والتأكيد على صحة المنهج فيه.[3]

٤- العامل لا بد منه، وهو من أعمدة ظواهر النحو العربي، ولا يمكن تصور اللغة دونه فقضية القول بأن العرب أحدثوا ذلك ولا داعي للسؤال عن العامل والباب مشكلته في القيام على العامل؟ كل ذلك هو البعيد عن العلمية اللغوية؛ فما البديل؟ هل نجحت محاولة ابن مضاء؟! هل أتى أحد بنظرية أخرى تقوم مقامه؟ هل نجح؟ هل هذه الادعاءات قضيتها في العامل وليس في الاشتغال؟ ما أراه هو استغلال الباب لمهاجمة

---

(١) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١/ ٦٥-٧٦.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٠-٣١.

(٣) انظر: الكتاب، الحاشية (*) ١/ ١٤٩.

نظرية العامل، ثم هل نسوا أن اللغة العربية لغة مستمرة، ونحن بحاجة لتعلم أصولها؛ لسلامة النطق بها، ما السبيل لذلك دون التنظيم الصناعي المستنبط من اللغة؟!

٥- ما أثاروه من زعم أن تقسيمات باب الاشتغال لا توجد فيها مراقبة للاستعمال اللغوي والظروف اللغوية والشواهد التي سردها الطلحي[1]. أقول: حبذا لو أنعموا النظر في عرض الباب، ثم عرض السبب، ثم إيجاز السبب؛ هل بعد هذا يظهر البعد عن الاستعمال اللغوي والظروف اللغوية، أعد تفحص السبب، ماذا تجد، تجد المعنى والمشاكلة اللفظية بسبب الجوار وتجد أصل القاعدة الموضوع لمناسبة المعنى، وفوق ذلك كله هو جائز لا إلزامي ولا تعسفي نص عليه النحاة؛ بل كلا الوجهين ورد وأنت بالخيار.

٦- ما ذهب إليه شوقي ضيف من حذف الباب من كتب الناشئة، وعرض أمثلة الجواز في باب الحذف. أقول: لعل عباس حسن أحسن وأوجز القول في قضية الاشتغال

---

(١) قضية (زيد مررت به) و (أزيدًا مررت به).

كل هذا مما بعد التقدير، اختار فيه سيبويه الرفع، فهل هذا تجاوز للواقع اللغوي؟ بل هو مراقبة اللغة عينها.

(*) انظر: الكتاب ١/ ١٣٢-١٦٥. ثم المحاذير التي يعطيها سيبويه بين الحين والآخر في باب الاشتغال من التناول البعيد (الإضمار الشديد) ونوعية المشاكلة (لا بد أن تكون حقيقية: هوية الكلمة والموضع وليس الإعراب).

وكذلك المحاذير الصناعية في الأحرف التي تقطع الكلام وتغير الحكم وعدم وجود الفعل الذي يغير الحكم والمقارنات التي يعقدها.

كل ذلك لا توجد فيه مراقبة للاستعمال والظروف اللغوية!!!

انظر: أبواب الاشتغال ١/ ١٢٨-٢١٣.

عندما قال: إنه أسلوب دقيق يتطلب براعة في تأليفه؛ كي يسلم من الخطأ والالتواء والتفكك؛ فحبذا الاقتصاد في استعماله؛ فربما مشكلة الباب فعلاً في دقته وطريقة عرضه.

والحق، أني وجدت كتاب سيبويه أسهل وأنظم في عرضه من الكتب الأخرى، ولعلي أتفق على الاقتصاد في عرضه على الناشئة.[1]

(١) انظر: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة ٢٥٧.

٢- التقديم والتأخير

- البدل

تحدث سيبويه عن باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم.

وذكر أنه قد يجوز لك في الباب الرفع والنصب، وقد يلزم النصب[١].

ومما يجوز لك الأمران فيه قول الشاعر:

فما كان قيس هلكُه هلكَ واحد ولكنه بنيان قوم تهدما[٢]

وقول الآخر:

ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا [٣]

وقول الآخر:

إن عليَّ الله أن تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا[٤]

وبين سيبويه أن النصب (نصب هلك / حلمي / تؤخذ) عربي حسن؛ ولكن الرفع أكثر وأعرف[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢١٤-٢١٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٨٣، التحصيل ١٢٤، النكت ١/ ٣٨٤.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٢٣، التحصيل ١٢٤، النكت ١/ ٣٨٤.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤٠٢، التحصيل ١٢٥، النكت ١/ ٣٨٤.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٢١.

واكتفى شراح أبياته ببيان أن الوجهين جائزان دون بيان السبب؛ بينما ذكر السيرافي في الشرح[1] أن الرفع صار الاختيار؛ لأن الكلام إذا كان مرفوعًا لا يُنوى في شيء من الكلام تغيير في ترتيبه ووضعه، وإن كان منصوبا (على البدل) فقد تم إبدال الثاني من الأول واعتمد بالحديث على الثاني.

والحق، أن سيبويه بيّن السبب، وليس كما ذكر السيرافي؛ بل وضح أن الرفع أعرف؛ «لأنهم شبهوه بقولك: رأيت زيدا أبوه أفضل منه؛ لأنه اسم هو للأول، ومن سببه، والآخر هو المبتدأ الأول، كما أن الآخر هنا [يعني أمثلة البدل] هو المبتدأ الأول»[2].

ثم عاد ليؤكد أنه إذا كان الآخر هو الأول فإن الرفع الوجه ولك النصب؛ «إلا أن أعربه وأكثره إن كان الآخر هو الأول أن يبتدأ، وإن أجريته على النصب فهو عربي جيد»[3].

---

(١) راجع إحالة الأبيات وراجع الشرح ٤/ ٤٨، بينما اكتفى النحاة بإدراج هذه الأبيات من باب البدل فقط. انظر مثلاً: المقتضب ٢/ ٦٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٦-٣٣٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٢١٩.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٢٣.

البدل
السبب

اختار سيبويه في هذه المسألة (ظننت متاعك بعضه أحسن من بعض) الرفع على الابتداء على النصب على البدلية؛ بسبب المعنى، يقول سيبويه: «كان الرفع الوجه؛ لأن الآخر هو الأول، ولم تجعله في موضع مفعول هو غير الأول»[1]. مؤكدًا على أن الأعرب والأكثر أن يبتدأ إذا كان الآخر هو الأول[2]، وأجاز النصب لأنه يصح أن يكون في موضع مفعول.[3]

فالمعنى يحتمل النصب [تغيير في الترتيب (بدل)].

ويحتمل المعنى الرفع [لا تأويل- (الابتداء)].

واختار الرفع سيبويه من أجل المعنى.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٣.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٢.

ثالثاً: أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه

١- الحمل على المعنى

❐ الحمل على الشبه

- حمل اسم الفاعل على الفعل في العمل:

ذكر سيبويه أن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل المضارع مبينًا أن معنى اسم الفاعل وعمله كعمل الفعل المضارع[١].

قال الشاعر:

ومن مالئ عينيه من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى[٢]

وقول الشاعر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبا إلا ببين غرابها[٣]

وعمل اسم الفاعل عمل الفعل لشبهه به في عدد حروفه وحركاته وجريانه عليه في ذلك مع ما فيه من معنى الفعل، لا خلاف فيه. [٤]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٠-٢٣١.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٢، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٧٨، التحصيل ١٣٠.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٢، التحصيل ١٣١، النكت ١/ ٣٩٤.

وانظر الأبيات الأخرى: الكتاب ١/ ٢٣١.

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ١١٩، الأصول ١/ ١٢٢-١٣٠، المقتصد ١/ ٥٠٥، التحصيل ١٣٠.

- **حمل المصدر على الفعل في العمل:**

قال سيبويه: «هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه وذلك قولك: عجبت من ضَرْبٍ زيدًا، فمعناه: أنه يضرب زيدًا». [1] وذكر أمثلة لذلك منها:

قول الشاعر:

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالموارد[2]

وقول آخر:

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ أزلنا هامهنَّ عن المقيل[3]

فالمصدر يعمل عمل الفعل لأن الفعل اشتق منه، وبني مثله للأزمنة الثلاثة فالمصدر أصل والفعل فرعه. [4]

- **حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل في العمل:**

نص سيبويه على أن الصفة المشبهة ليست في معنى الفعل المضارع؛ وإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم؛ وهي إنما تعمل فيها كان من سببها معرفا

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٧.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٩٤، التحصيل ١٥٢، النكت ١/ ٤٠٩.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٠٣، التحصيل ١٥٣، النكت ١/ ٤٠٩.

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ١١٩، الأصول ١/ ١٣٧، المقتصد ١/ ٥٥٣، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٦، شرح الرضي ٣/ ٤٠٢.

بالألف واللام، أو نكرة ولا تتجاوز هذا.[1]

ومثل لذلك بقول الشاعر:

أهـوى لهـا أسـفح الخـدين مطـرق ريش القوادم لم تنـصب لـه الـشبك[2]

وقول الآخر:

ونأخـــذ بعـــده بـــذناب عـــيش أجـــبَّ الظهـــر لـــيس لـــه ســـنام[3]

وعمل الصفة المشبهة حملا على اسم الفاعل، كما قال ابن أبي الربيع «لا أعلم بين النحويين فيه خلافًا».[4]

ووجه شبهها باسم الفاعل كونها صفة ومتحملة للضمير، وطالبة للاسم بعدها، وأنها تذكر وتؤنث وتجمع.

وهي في ذلك كله كاسم الفاعل وبالتالي عملت عمله.[5]

- **حمل أمثلة المبالغة على اسم الفاعل في العمل**: (سيأتي تفصيلها).

- **حمل أسماء الأفعال على الفعل في العمل**:

بين سيبويه أن من الفعل ما سُمّي فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٣.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٩٦، التحصيل ١٥٦، النكت ١/ ٤١٣.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٩٦، التحصيل ١٥٧، النكت ١/ ٤١٣.

(٤) البسيط ٢/ ١٠٧٥، وانظر كذلك: الأصول ١/ ١٣١، الضروري في صناعة النحو، للقاضي بن رشد ٩٥، شرح الرضي ٣/ ٤٣٣.

(٥) انظر البيت في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥.

وموضعها من الكلام الأمر والنهي، والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل فقامت هذه الكلمات مقام الأفعال وعملت عملها، ومنها ما يتعدى، ومنها ما لا يتعدى كمعنى الفعل الذي قامت مقامه.[1]

ومثل لما لا يتعدى بقول الراجز:

- **تراكها من إبل تراكها ألا ترى الموت لدى أوراكها**[2]

- **مناعها من إبل مناعها أما ترى الموت على أرباعها**[3]

وقول الشاعر:

رويد عليًا جُدَّ ما ثدي أمهم إلينا ولكن بعضهم متماين[4]

*** حمل أمثلة المبالغة على اسم الفاعل في العمل:**

ذكر سيبويه أن العرب قد أجروا اسم الفاعل إن أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء (فاعل)؛ لأنهم يريدون به ما أرادوا بـ (فاعل من إيقاع الفعل؛ إلا أنهم يريدون أن يحدثوا عن المبالغة).

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣١٨-٣٢٠.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٤٤، التحصيل ١٧٤، الخزانة ٥/ ١٥٨.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٤٤، التحصيل ١٧٤، الخزانة ٥/ ١٥٩.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٠٠، التحصيل ١٧٥، النكت ١/ ٤٥١، انظر ماهية هذه الكلمات (أسماء الأفعال) ولِمَه اعتمدت من هذه الفئة والخلاف فيها:
المقتضب ٣/ ٣٦٨-٣٦٩، الأصول ١/ ١٤١، المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي ٢١١-٢١٢، البسيط ١/ ١٦٤.

مبينًا أن الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى هو (فَعُول) و (فَعّال) و (مِفْعَال) و(فَعِل) وأنه قد جاء (فَعِيل) وقد نص سيبويه على أنه يجوز فيهن ما جاز في (فاعل) من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار [1].

وقد استشهد على عمل (فَعُول) عمل فاعل بقول الشاعر:

هجـــوم عليهـــا نفـــسَه غـــير أنـــه متى يُـرمَ في عينيـه بالـشبح يـنهض [2]

واستشهد لِـ(فعال) بقول الشاعر:

أخـا الحـرب لباسـا إليهـا جلالهَـا ولـيس بـولاج الخوالـف أعقـلا [3]

واستشهد لـ (مفعال) مجموعا بقول الشاعر:

شـم مهـاوين أبـدانَ الجـزور مخـا ميص العشيات لا خُـور ولا قُـزُم [4]

واستشهد لـ (فَعِل) مبينًا أنه جاء على هذه الزنة، وليس في كثرة الأوزان الأخرى، بقول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٧٠.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١١٥، التحصيل ١٠٦، النكت ١/ ١٤٣ وكذلك ذكر ثلاثة أبيات لـ (فعول) اثنين منها في حالة الإفراد والأخير في حالة الجمع. انظر: الكتاب ١/ ١٧١-١٧٤.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١١٥، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٣٦٣، النكت ١/ ٣٤٤. وكذلك استشهد بقول العرب (أما العسل فأنا شراب).

وبشاهد آخر لرؤبة انظر: الكتاب ١/ ١٧٤.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢١٥، التحصيل ١١٢، النكت ١/ ٣٤٨.

أو مِـسْحَلِ شـنِجٍ عِـضَادةَ سـمحج بـــسراته نـــدب لـــه وكلـــوم[1]

وبقول الآخر:

حـــذر أمـــورا لا تخـــاف وآمـــن مـــا لـــيس منجيـــه مـــن الأقـــدار[2]

واستشهد لِـ(فعيل) بقول الشاعر:

حتـى شـآها، كليـل موهنًـا عمـلٌ باتـت طرابـا وبـات الليـل لم يـنم[3]

وقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال شيء من هذه الأمثلة عمل اسم الفاعل؛ فإن وجد ما بعدها منصوبا فهو على إضمار فعل .

* بينما سيبويه كما ذكرت آنفًا يعملها كلها.

ومنع أكثر البصريين إعمال (فعيل) و(فَعِل) ومنهم المازني والزيادي والمبرد وابن السراج.

وأجاز الجرمي إعمال (فعيل) دون (فعل).

وقال أبو عمرو بعمل (فعل) على ضعف وخالف في (فعيل)[4].

ووافق سيبويه في إعمالها جميعًا ابن ولاد والنحاس وابن السيرافي والأعلم وابن

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١١٧، التحصيل ١٠٩، النكت ١/ ٣٤٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١١٨، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤٠٩، النكت ١/ ٣٤٦.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١١٨، التحصيل ١١١، النكت ١/ ٣٤٧.

(٤) انظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٨٣ وكذلك راجع: المقتضب ٢/ ١١٤، والأصول ١/ ١٢٤-١٢٥.

رشد وابن مالك وابن أبي الربيع وأبو حيان. [1]

أما عن السبب الذي خولف من أجله سيبويه في بناء (فعيل) و (فعل) فهو أنهما بناءان لما لا يتعدى في الأصل كبطر وأشر وكريم[2].

وردوا السماع الذي أورده سيبويه على النحو التالي: [3]

- بيت (شنج عضادة)

قالوا: إن نصب (عضادة) على الظرف، والتقدير (شنج في عضادة سمحج) وعضادتها ناصيتها وكأنه قال: منقبض في ناحية.

- بيت (حذر أمورا).

قالوا: إن البيت مصنوع، وقد نسب إلى أبي يحيى اللاحقي الذي زعم أنه عمله لسيبويه.

- بيت (كليل موهنا عمل).

قالوا: إن (كليل) هو البرق الضعيف وفعله لا يتعدى وموهنا نُصب على الظرف.

---

(١) انظر على التوالي: الانتصار ٧٠-٧١، شرح الأبيات للنحاس ١١٧-١١٩، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤٠٩-٤١٠، التحصيل ١١٠-١١١، الضروري في صناعة النحو ص ٦٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨١، البسيط ٢/ ١٠٦٢، الارتشاف ٥/ ٢٢٨٣، تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي ٩١-٩٢.

هذا ولم يختر السيرافي مذهبًا بل اكتفى بالشرح، انظر: الشرح ٣/ ٢٠٨-٢١٤.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ١١٤-١١٥، الأصول ١/ ١٢٤، التحصيل ١١٠.

(٣) انظر : البسيط ٢/ ١٠٥٨-١٠٦١.

أقـول:

أما عن الحجة التي قام عليها مذهب من خالف في (فعيل) و (فعل)،

فالجواب: ما الحجة التي قام عليها عمل (فعول ومفعال وفعّال) عندكم؟

أليست هي أنها أمثلة منقولة من بناء (فاعل) المتعدي للتكثير؟ وهذه العلة موجودة في (فعيل) و (فعل).

والمبرد نفسه نص في عبارته أنَّ «فعّال ينصب المفعول كما ينصبه (فاعل)؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعل، إلا أن هذا أكثر مبالغة» [1].

وأنت ماذا تريد بـ (فعيل) و (فعل)؟!

أليست بُنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد؛ لأجل المبالغة، فما الذي اختلف لمنع عملهما؟

وألستم جميعًا تعملون الجمع المكسر حملاً على الجمع السالم؟ [2]

وأليس (فَعِل) اسما جاريا على (فعِل) وهو مع ذلك للمبالغة وكذا (فعيل) فهو اسم لفعل جارٍ عليه، وعُديّ من أجل المبالغة. [3]

ألم تجتمع فيهما العلتان اللتان هما أصل الباب في التعدي؟

---

(١) المقتضب ٢/ ١١٤.

(٢) انظر: الشرح ٣/ ٢٠٨.

(٣) انظر: الانتصار ٧٠-٧١.

ولا أعلم لِمَه اقتصر الجرمى على جواز إعمال صيغة (فعِل) ورأى أنها على وزن الفعل، ولم يرَ ذلك في فعيل (وإن بَعُد الشبه).

أما عن الأصل الذي تمسكتم به في أنهما لما لا يتعدى فهو غير مرعي هنا؛ إذ قال العرب: (إنه لمنحال بوائكها) ومفعال أصله في الآلات لا يعمل، دل ذلك على أنهم لا يراعون هذا في هذه القضية وأن المعول عليه هو النقل من بناء فاعل المتعدي للتكثير[1].

أما عن السماع الذي ردوه فالجواب:

- بيت (شنج عضادة).

الصحيح قول سيبويه؛ لأن معنى الشعر عليه فقد وصف المسحل بالنشاط والحمل على أتانه فهي تكلمه، وشبه ناقته به في هذه الحال، ولو كان المعنى على التفسير الذي قالوه لقصّر في وصف ناقته وتشبيهها به. [2]

- بيت (حذر أمورا).

سيبويه ثقة وحريص في نقله للشعر فلا يرتاب في أمره، وإذا سلمنا أن ما قيل صحيح فهو لا يضر سيبويه؛ لأن القياس يعضده. [3]

---

(١) انظر: البسيط ٢/ ١٠٦١.

(٢) انظر: التحصيل ١٠٩.

(٣) انظر التحصيل ١١١.

وقد أورد النحاة بيتا لعمل (فعِل) لا يحتمل التأويل وهو:

أتـــاني أنهـــم مزقـــون عـــرضي جحـــاش الكِـــرْمِلَيْن لهـــا فديـــد[1]

- بيت (كليل موهنا عمل)

قولهم إن (كليل) هو البرق الضعيف لا يتناسب مع قول الشاعر بعدها (عَمِل) وهو الكثير العمل، ولا مع وصفه بقوله (بات الليل لم ينم).

والمعنى: أنه وصف حمارًا وأتنا نظرت إلى برق دال على الغيث يُكل الموهنَ بروقُه وتوالي لمعانه ففعيل في معنى مفعل. [2]

- وقد علق ابن مالك في شرحه لـ(التسهيل) على أن هذا الجواب فيه تكلف لا حاجة إليه، وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن (فاعلا) قد يعدل به إلى (فعيل) و (فعِل) على سبيل المبالغة كما يعدل به إلى فعول وفعال ومفعال، ولم يتعرض لوقوع الإعمال. [3]

أقول: أنا مع ابن مالك في أن الجواب فيه تكلف لا حاجة إليه؛ لكني لست معه فيما ذكر بعد ذلك فسيبويه نص على أنها تعمل جميعًا كاسم الفاعل، وقد سرد الشواهد على العمل فيها مقدمة ومؤخرة فهي شواهد للتدليل على العمل.

ولا يضر المسألة أن يحتمل الشاهد نصب (موهنا) على الظرف في (فعيل) ونصب (عضادة) على الظرف في (فعل).

---

(١) انظر البيت في: التحصيل ١١١، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨١، البسيط ٢/ ١٠٥٩.

(٢) انظر: التحصيل ١١١-١١٢، البسيط ٢/ ١٠٦٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٠-٨١.

فالاحتمالية هنا لا تسقط ثبوت العمل؛ لأن هناك شواهد أخرى غيرها لا تحتمل التأويل مثل (مزقون عرضي) وكقول بعض العرب: إن الله سميعٌ دعاءَ مَن دعاه، رواه الثقات. [1]

هذا غير القياس الذي يعضد المسألة وينهي الجدل فيها.

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨١، الارتشاف ٥/ ٢٢٨١.

(*) ذكر الدجني في (ظاهرة الشذوذ في النحو العربي) أن سيبويه أطلق على إعمال صيغة (فعل) مصطلح الشذوذ ١٧٤، ١٩٠.

وهذا غير صحيح فهو قال: إن (فعل) و (فعيل) ليستا بكثرة الأوزان الباقية، وهذا نصه (وقد جاء فعيل... وقد جاء في (فعل) وليس في كثرة ذلك) الكتاب ١/ ١٧٠، ١٧٢.

□ الحمل على الموضع

- نصب المعطوف على موضع المفعول في الإضافة اللفظية

وقف سيبويه مجددًا[1] على جواز العطف على الموضع في حديثه عن الإضافة في باب اسم الفاعل مبينًا أن عند قولك: «هذا ضارب زيدٍ وعمرو»؛ يجوز لك أن تنصب (عمرو) على المعنى بإضمار ناصب له، فتقول «وهذا ضارب زيدٍ وعمرًا» لأن المعنى «ويضرب عمرا».

ومثل له بقول الشاعر: [2]

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبدَ رب أخا عون بن مخراق

وكذا بأبيات أخرى ليست من باب اسم الفاعل وهي:

جئني بمثلِ بني بدر لقومهم أو مثلَ أسرة منظور بن سيار [3]

وقول الشاعر:

أعني بخوّار العنان تخاله إذا راح يردى بالمدجّج أحردا

وأبيضَ مصقول السطام مهندا وذا حلق من نسج داود مسردا[4]

---

(١) سبق أن أفرد سيبويه بابًا في الإجراء على الموضع «هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله» ١/ ١٠٩.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٧، التحصيل ١٣٧، الخزانة ٨/ ٢١٨.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٦٦، التحصيل ١٠٣، ١٣٦، النكت ١/ ٣٢٣.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٦، التحصيل ١٣٦، النكت ١/ ٣٩٤.

وقول الشاعر:

بينـــا نحـــن نطلبـــه أتانـــا معلـــق وفـــضةٍ وزنـــادَ راعِ [1]

وكذا في المصدر[2] عاد ليؤكد على جواز ذلك فتقول: «عجبت له من ضرب زيدٍ وعمرا بإضمار ويضرب» ومثل له بقول الراجز [3]:

قـد كنـت داينـت بهـا حـسانا مخافـة الإفـلاسِ والليانـا

يحسن بيع الأصلِ والقِيانا

وقد احتج سيبويه للحمل على الموضع[4] بالحمل على المعنى مبينًا أن الحمل على الموضع يجوز بإضمار فعل؛ لأن المعنى يحتمله وقد ورد ما هو أبعد منه وذلك في الحمل على المعنى[5] ممثلاً له بقول الشاعر:

يهـدي الخمـيس نجـادًا في مطالعهـا أمّـا المِـصاعَ وإمـا ضربـةٌ رغـب[6]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٦، التحصيل ١٣٧، النكت ١/ ٣٩٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٠٤، التحصيل ١٥٤-١٥٥، النكت ١/ ٤١٠.

(٤) ولا خلاف في جواز الحمل على الموضع؛ بل صرح النحاة باصطلاح الحمل على الموضع. انظر: شرح الأبيات للنحاس ١٣٧، الشرح ٤/ ٣٢٤، ٣٩٥، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٣٩٥، المقتصد ١/ ٥٦١، التحصيل ١٠٣، ١٣٧، النكت ١/ ٣٩٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٩.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٦) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٧، التحصيل ١٣٨، النكت ١/ ٣٩٥.

وقول الآخر:

فلـــم يجـــدا إلا منـــاخَ مطيـــة تجـــافى بهـــا زور نبيـــل وكلكـــل
ومفحـصها عنهـا الحـصى بجرانهـا ومثنـــى نـــواج لم يَخُـــنْهُنَّ مفـــصل
وســـمرٌ ظـــماءٌ واتـــرتهن بعـــدما مضت هجعة من آخـر الليـل ذبـل[1]

وقول الآخر:

بـــادت وغـــيّر آيهـــن مـــع الـــبلى إلا رواكـــــدُ جمـــــرهن هبـــــاء
ومـــشججٌ أمـــا ســـواء قذالـــه فبـــدا وغـــيّر ســـاره المعـــزاء[2]

وقد أكد سيبويه [3] أن الحمل هنا على شيء لو كان الأول عليه لم ينقض المعنى، فقد حمل الشاعر (إما ضربة رغب) على المعنى كأنه قال:

وإما أمره ضربة رغب، وهو ما يحتمله قوله (أما المصاعَ) فلو قال: (إما أمره مصاع) لكان مستقيمًا.

وكذلك في قول الآخر (وسمر ظماء) حمله على معنى (وثمّ سمرٌ ظماء)

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٨، التحصيل ١٣٨، النكت ١/ ٣٩٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٩، التحصيل ١٣٩، النكت ١/ ٣٩٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

(*) وفي هذا الاستدلال رد على ما أثاره الطلحي في كتابه (الجواز النحوي).

راجع: مسألة (ما يجري على الموضع في المشبهات بـ ليس) ص٢٦.

وقول الشاعر: «إلا رواكد»، هو في معنى (بها رواكدُ) فصح حمل (مشججٌ) عليه، إذ حمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينقض الحديث.

فإذا جاز مثل هذا كله اعتمادًا على المعنى؛ جاز في الحمل على الموضع الذي يحتمله المعنى أيضًا مع دلالة الموضع.

◻ الحمل على سعة الكلام

- التوسع الوارد في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى

ذكر سيبويه أن هذا الباب (سعة الكلام)

«كثير منه ما قد مضى وهو أكثر من أن أحصيه ومنه ما ستراه أيضًا فيما يستقبل»[1]

مؤكدًا على أنه جاء على سعة الكلام؛ طلبًا للإيجاز والاختصار لعلم المخاطب بالمعنى[2].

مصرحًا بوجود حذف في الكلام.

وممثلاً لذلك بقول الشاعر:

كأن عذيرهم بجنوب سلَّى نعامٌ قاق في بلد قفار[3]

وقول الآخر:

فلأبغينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد[4]

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٣.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٠٢، التحصيل ١٦٧، النكت ١/ ٤٢٩.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٢٩، التحصيل ١٢٩، النكت ١/ ٣٩٣.

يقول سيبويه: «إنما أريد: عذيرَ نعامٍ، وقنا وعوارض، يريد: بقنا وعوارض؛ ولكنه حذف وأوصل الفعل» [1].

وقول الشاعر:

لــدن بهــزِّ الكــف يعــسل متنُــه فيــه كــما عــسل الطريــق الثعلــب[2]

«يريد: في الطريق» [3]

وقول الشاعر:

وشر المنايــا ميــت بــين أهلــه كهلك الفتى قد أسلم الحي حاضره[4]

«يريد: منية ميت» [5]

وقول الشاعر:

وكيــف تواصــل مَــن أصــبحت خلالتــــه كــــأبي مرحــــب[6]

«يريد: كخلالة أبي مرحب» [7]

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٦٣، النكت ١/ ١٦٩، الخزانة ١/ ٨٢.

(٣) الكتاب ١/ ٢٨٥.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٠٢، التحصيل ١٦٧، النكت ١/ ٤٣٠.

(٥) الكتاب ١/ ٢٨٦.

(٦) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٠٣، التحصيل ١٦٧، النكت ١/ ٤٣٠.

(٧) الكتاب ١/ ٢٨٧.

* ومن الحمل على سعة الكلام الذي أشار إليه سيبويه بأنه قد مضى، ما أورده في باب (البدل)[1] بعد أن ذكر جواز قولك [مُطِر قومُك الليلُ والنهار] برفع الليل والنهار على البدلية وجاز ذلك (معنى) على سعة الكلام[2].

ونظّر لهذا الاستخدام (سعة الكلام) بقول الشاعر:

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطي بنائم[3]

معلقًا على البيت بـ «كأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم»[4].

وكذلك مثل بقول الشاعر:

أما النهار ففي قيد وسلسلة والليل في قعر منحوت من الساج[5]

وعلق عليه بقوله:

«فكأنه جعل النهار في قيد، والليل في بطن منحوت، أو جعله الاسم أو بعضه»[6].

وقد ذكر أبو حيان في التذكرة[7] أن الشاهد في (وما ليل المطي بنائم)، هو الإخبار

---

(١) «باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويُجرى على الاسم كما يُجرى (أجمعون) على الاسم..» الكتاب ١/ ٢٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٥.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٢٦، التحصيل ١٢٥، النكت ١/ ٣٨٩.

(٤) الكتاب ١/ ٢٢٦.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٢٦، التحصيل ١٢٦، النكت ١/ ٣٨٩.

(٦) الكتاب ١/ ٢٢٦.

(٧) انظر: تذكرة النحاة ٢٤٥.

عن الليل بالنوم على السعة، أو على حذف مضاف؛ مشيرًا بقوله هذا إلى النقاش الحاصل في عبارة سيبويه؛ هل هو على المجاز أو على حذف مضاف؟ وسرد حديث العلماء منتهيا بأن قصد سيبويه بعبارته بأن (الليل) أزيل عن الظرفية وجعل كالأسماء من باب التوسع(*)، وأن هذا هو مراد سيبويه الذي لا يشك فيه، قاصدًا أن غير ذلك لا يمكن الجزم به. (١)

أقول: رأي سديد، وأزيد عليه بأن سيبويه صرح بأن المعنى على المجاز، يقول: «كأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم». «فكأنه جعل النهار في قيد، والليل في بطن منحوت، أو جعله الاسم أو بعضه»؛ لكن المشكل لماذا بعد أن قال: (جعل النهار في قيد..) يعيد عبارة بمعنى آخر وهي «أو جعله الاسم أو بعضه»؟ لذا قال أبو حيان عن قول سيبويه هذا «مِن المشكل» (٢).

والحق أن تفسيرات العلماء التي ذكرها أبو حيان في التذكرة(٣) لا جواب فيها.

والذي أراه أن السعة التي قصدها سيبويه، وأفرد بعد ذلك أبوابًا لها، تعني وجود حذف في الكلام؛ لذلك يلجأ إليها للإيجاز والاختصار؛ أما أن يكون السعة على المجاز دون حذف، فذلك قليل، قد تحتمله بعض الجمل، وعبارة سيبويه تحتمل هذا المجاز، ولا قضية يوقف عليها، فكما قال أبو حيان: العبارة من المشكل؛ فلا يمكن الجزم بقصد سيبويه، إلا في كونه أراد التوسع في خروج الظروف إلى استعمال الأسماء.

(*) انظر: التوسع في الظروف في: الكتاب ١/ ٢٩٥-٢٩٦.

(١) انظر: تذكرة النحاة ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) تذكرة النحاة ٢٤٦.

(٣) انظر: تذكرة النحاة ٢٤٦-٢٤٧، راجع هذه العبارات؛ لتجد أنها متداخلة ولا يطمئن قلبك لأي منها.

- التوسع في الحال:

بعد أن ذكر سيبويه في باب البدل(*) الأبيات السابقة الذكر في التوسع (ما ليل المطي بنائم) (أما النهار ففي قيد...) قال(١): وإن شئت قلت: ضرب عبدالله ظهرُه، ومُطر قومُك سهلُهم على قولك: رأيت القوم أكثرهم.. ثم قال: «وأما قول جرير:

أ - مشق الهواجر لحمهن مع السرى حتى ذهبن كلا كلا وصدورا(٢)

فإنما هو على قوله: ذهب قدما، وذهب أخرا

وقال عمرو بن عمار النهدي:

ب- طويل مِتَلِّ العنق، أشرفُ كاهلا أشقُّ رحيبُ الجوف معتدل الجرم(٣)

كأنه قال: ذهب صعدا؛ فإنما خبر أن الذهاب كان على هذه الحال.

ومثله قول رجل من عمان:

ج - إذا أكلت سمكا وفرضا ذهبت طولا وذهبت عرضا(٤)

فإنما شبه هذا الضرب من المصادر.

وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل:

(*) باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم، انظر: الكتاب ١/ ٢٢٤. وانظر التوسع في استعمال المصادر: الكتاب ١/ ٣٠٢، وراجع أيضًا: التوسع في كتاب سيبويه لعادل العبيدي ٥٦-٦٧-٧٩.

(١) الكتاب ١/ ٢٢٦-٢٢٩.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٢٧، التحصيل ١٢٧، النكت ١/ ٣٩١.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٢٨، التحصيل ١٢٨، النكت ١/ ٣٩١.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٢٨، التحصيل ١٢٩، النكت ١/ ٣٩٢.

فلأبغينكم قنا وعُوارِضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد[1]

لأن (قنا وعوارض) مكانان، وإنما يريد: (بقنا وعوارض)؛ ولكن الشاعر شبهه بـ: دخلت البيت وقُلِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ».

وسأناقش في عبارة سيبويه ما يلي:

١- من أي باب هي الأبيات التي أدرجها (أ - ب- جـ)؟

٢- لِمَ أدرجها في هذا الموضع؟

١- للناس في الكلمات المنتصبة في هذه الأبيات مذهبان:

الأول: مذهب المبرد والأعلم[2].

فقد ذهبا على أن انتصابها على التمييز، وزاد الأعلم أن مراد سيبويه هو ذلك وأنه عبر بالحال لقرب ما بينهما.

الثاني: أن انتصابها على الحال وهو كما قال أبو حيان: «قول كافة من تكلم على الكتاب»[3].

٢- لِمَ أدرجها سيبويه في هذا الموضع؟

* ذهب الشلوبين[4] أن سيبويه ألحقها لجواز الأوجه التي ذكرها في البدل في نحو:

---

(١) سبقت إحالته ص ١٣١.

(٢) انظر: تذكرة النحاة ٢٥٠، التحصيل ١٢٧-١٢٩، النكت ١/ ٣٩١.

(٣) تذكرة النحاة ٢٥٠، وانظر: شرح الأبيات للنحاس ١٢٨، الشرح ٤/ ٦١-٦٢، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢٢٠، الارتشاف ٤/ ١٦٢٣.

(٤) انظر: تذكرة النحاة ٢٥٦-٢٥٧.

(مطر قومك والليل والنهار) من الرفع على البدلية أو النصب على إسقاط حرف جر في الأبيات التي ذكرها، وأن الأولى فيها خلاف ذلك وهو (النصب على الحالية)؛ فقد يجوز لك لو رفعت (كلاكلا وصدورا) أن يكن بدلا من الضمير في (ذهبن) أي (ذهبن كلاكلهن وصدورهن) ويحتمل نصبهما على إسقاط حرف الجر أي بكلاكلهن وصدورهن، أي على البدل من (لحمهن) على حذف مضاف أي: (لحم كلاكهن وصدورهن).

قال: فلما احتمل هذه الوجوه بيّن أن النصب على غير هذا.

* ما فسره السيرافي وابن خروف والشلوبين في أكثر ما أخذ عنه، وابن عصفور وأبو حيان وغيرهم[1]: من أن سيبويه أراد أن يقول: هذه الأبيات انتصاب تلك الكلمات فيها ليس مما أسقط فيه حرف الجر فصار بمنزلة السهل والجبل وإنما انتصابها على الحال.

أقول: رأي الشلوبين الأول بعيد عن أن يكون رأيا لسيبويه لما فيه من التكلف الضعيف؛ أما ما رآه بقية العلماء، فلي نظر فيه:

إذ إن ما قالوه هو مراد سيبويه عندما قال في نهاية الفقرة: «وليس هذا [يعني الأبيات السابقة (أ-ب-جـ)] مثل قول عامر بن الطفيل: فلاأبغينكم قنا وعوارضا..» وقد فسره سيبويه نفسه.

أما عن إدراجها – أعني الأبيات (أ-ب-جـ) - بدءًا عندما قال: «فأما قول جرير: فإنما هو على قوله: ذهب قدمًا وذهب أخرًا...».

---

(١) انظر: تذكرة النحاة ٢٥٧.

فالسبب هو سعة الكلام التي كان يتحدث فيها سيبويه، وما تحتمله من تأويل المعنى فأدرج هذه الأبيات؛ لأن معنى الحال فيها على التأويل فـ (ذهبن كلاكلا وصدورا) أي: ذهبن ناحلات أو متقدمات، و(أشرف كاهلا) في معنى عاليا وصاعدا و(طولا وعرضا) في معنى ذا طول وذا عرض.

ولهذا التأويل رأى المبرد أن تبقى هذه الكلمات كما هي وتعرب على التمييز؛ لكن المعنى الذي أسهب النحاة الحديث عنه في تناولهم للأبيات يؤيد كونها على الحال[1]. وفوق ذلك فالتأويل الوارد فيها يجوز (لكون الحال تأتي جامدة ومشتقة) وكأن سيبويه يقول: الحمل على سعة الكلام الكثير الوارد عند العرب، منه في باب الحال ما يلي (أ-ب-جـ).

والله أعلم.

- التوسع في وضع المفرد موضع الجمع

يقول سيبويه: «ليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر ما لا يستعمل في الكلام»[2].

ومثل لذلك بقول الشاعر:

بهـا جيـف الحـسرى فأمـا عظامهـا فبـيض، وأمـا جلـدها فـصليب[3]

---

(١) انظر: تذكرة النحاة ٢٥٨.

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٠١، التحصيل ١٦٤، النكت ١/ ٤٢٦.

وقول الآخر:

لا تنكـــروا القتـــل وقـــد ســـبينا في حلقكـــم عظـــم وقـــد شـــجينا[1]

أراد : (جلودها) و (حلوقكم)

فماذا قصد سيبويه بعبارته؟ هل وضع المفرد موضع الجمع من باب الضرورة؟

وما موقف النحاة في ذلك؟

ذكر البغدادي في الخزانة[2] أن ظاهر القضية غير ضرورة، وأن سيبويه نص على أنه ضرورة.

والحق: أن معظم ما وقع بين يدي من النحاة ذكر أن ذلك جائز وهم[3] الفراء والنحاس وابن السيرافي وابن جني والجرجاني والزمخشري والأصبهاني وابن يعيش والرضي وابن أبي الربيع، وقد اكتفى ابن السراج[4] بنقل كلام سيبويه، أما المبرد والأعلم

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٠١، التحصيل ١٦٤، النكت ١/ ٤٢٦.

(٢) انظر: الخزانة ٧/ ٥٢٥-٥٢٩.

(٣) انظر على التوالي :

معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٠٢، شرح الأبيات للنحاس ١٠١، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ١٣٣، ٢١٣، ٣٧٤، المحتسب ٢/ ٨٧، المقتصد ٢/ ٦٨٦، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري ١/ ١٦٤، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن الباقولي ١/ ١٩، شرح ابن يعيش ٦/ ٢١-٢٢، شرح الرضي ٣/ ٣٦٢، البسيط ١/ ٥٢٣-٥٢٤.

(٤) انظر : الأصول ١/ ٣١٣.

والأعلم وابن عصفور[1] فقد ذكروا أن ذلك من باب الضرورة، وذكر القزاز[2] أنه مما يجوز لك أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع اتساعا، ولم يقل إنه غير جائز في الكلام كما يفعل في قضايا أخرى.

أما من درس كتاب سيبويه كإبراهيم حسن إبراهيم[3] فقد قال: إن سيبويه يراها ضرورة وكذلك المبرد، وتبعهم ابن عصفور، أما الفراء فقد رأى ذلك جائزًا في السعة. وهو بذلك نقل كلام صاحب الخزانة.

وعبد العال شاهين[4] نقل رأي ابن عصفور.

وسكت خالد جمعة[5] عن المسألة فلم يتطرق لها.

أقول: وضع المفرد موضع الجمع ليس من باب الضرورة، وهو ما يظهر لك من رأي معظم النحاة، أما عن سيبويه فالذي أراه أنه لم ينص على أنه ضرورة بل ما قاله هو أنه يكثر في اللغة أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر ما لا يستعمل في الكلام، فأرى أن هذا الاستعمال غير الوارد في الكلام، ليس بمستنكر عند سيبويه؛ فقد ذكر بعده أن الشيء كثيرًا ما يشذ عن نظائره في كلامهم، وأنهم يستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره.

---

(١) انظر على التوالي:

المقتضب ٢/ ١٧١، التحصيل ١٦٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٦، ٢٥١.

(٢) انظر: ضرائر الشعر للقزاز ١٠٢.

(٣) انظر: سيبويه والضرورة الشعرية ٢٧٦-٢٧٧.

(٤) انظر: الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٤٣٣.

(٥) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٢١٩.

وأتى بأمثلة من أبواب أخر، وقال: سترى أشباه هذا في كلامهم[1] ثم قال مرة أخرى[2] «ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع:

كلــوا في بعــض بطــنكم تعفــوا فــإن زمــانكم زمــن خمــيص[3]

ومثل ذلك في الكلام قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا**﴾ [النساء:٤] وقررنا به عينا، وإن شئت قلت: أعينا وأنفسا كما قلت: «ثلاث مئة وثلاث مئين ومئات».

فحديث سيبويه ودمجه ما جاء في الشعر وما جاء في الكلام لا يعني أنه يرى ذلك من باب الضرورة؛ بل إنه جائز، وهو في الكلام كثير جدا حدَّ أن يستعمل في الشعر ما لم يرد في الكلام، وهو جائز أيضًا؛ لكثرة ما ورد منه عامة دون قاعدة محددة؛ بل دلالة المعنى وعدم اللبس فكما قال الفراء: «الكل سواء» ولا أرى ما يمنع ذلك، فهي وإن كانت مواضع أخرى غير تلك الواردة في الكلام كما قال السيرافي[4]، فلا ضير؛ لأنها ليست مختلفة أصلا في تقعيدها، ونظرة عامة على ما ورد من وضع المفرد موضع الجمع[5] ومقارنته بأبيات الشعر يبرز لك أنها ليست ضرورة؛ ولذا قال معظم النحاة بذلك، وهو ما ألمسه وأطمئن له لمذهب سيبويه خاصة أن بعدها (باب في التوسع) ؛ فالذي أميل له أنها من التوسع شعرًا ونثرًا.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٠-٢٨١.

(٣) انظر البيت في: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٢، التحصيل ١٦٥، النكت ١/ ٤٢٧.

(٤) انظر: الشرح ٤/ ١٧٦.

(٥) راجع حاشية المقتضب ٢/ ١٧١-١٧٢.

٢- الشعـر

- **الفصل بين المضاف والمضاف إليه**

المضاف والمضاف إليه ينزلان منزلة الاسم الواحد؛ لأنه يعرفه ويفصله من غيره، ويخصصه من بين سائر جنسه؛ ولذلك نزلت الإضافة منزلة الألف واللام، فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد، فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد؛ ولذلك لا يفصل بينهما. ولم تفصل العرب بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر وهو ما ثبت عنهم[١] ولذلك قال سيبويه: إنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بهما إلا في شعر[٢].

ومثل لذلك بقول الشاعر:

رب ابـن عـم لـسليمى مـشمعل طباخ سـاعات الكـرى زاد الكـسل[٣]

وقول الآخر:

وكـرار خلـف المحجـرين جـواده إذا لم يحـام دون أنثـى حليلهـا[٤]

وكلا البيتين من باب الإضافة اللفظية.

ثم مثل بالفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير ذلك نحو:

---

(١) انظر: الشرح ٤/ ٧٢، البسيط ٢/ ٨٨٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٤٤.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٧٦، التحصيل ١٤٠، النكت ١/ ٣٩٩.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٧٧، التحصيل ١٤١، النكت ١/ ٣٩٩.

لمـــا رأت ســـاتيدما اســـتعبرت لله دَرُّ اليـــوم مـــن لامهـــا[1]

وبقول الشاعر:

كـما خـط الكتـاب بكـف يومـا يهـــودي يقـــارب أو يزيـــل[2]

ثم قال: «ومما جاء مفصولا بينه وبين المجرور قول الأعشى:

ولا نقاتـــــل بالعِـــــصِـــ يّ، ولا نرامـــــي بالحجـــــاره

إلا علالـــــــة أو بـــــدا هـــةَ قـــارِحٍ نهـــدِ الجـــزاره[3]

وقال ذو الرمة:

كـأن أصـواتَ مِـن إيغـالهن بنـا أواخـر المـيس أصـوات الفـراريج[4]

وهذا قبيح ويجوز في الشعر على هذا: مررتُ بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثمَّ، وقالت...:[5]

هما أخـوا في الحـرب مَـن لا أخًـا لـه إذا خـــاف يومـــا نبـــوة فـــدعاهما

(١) انظر البيت في: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٨، التحصيل ١٤٢، النكت ١/ ٤٠٠.

(٢) انظر البيت في: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٨، التحصيل ١٤٣، النكت ١/ ٤٠٠.

(٣) انظر البيت في: التحصيل ١٤٣، النكت ١/ ٤٠٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٤.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٧٤، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧، التحصيل ١٤٤.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٧٥، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٢١٩،التحصيل ١٤٤.

وقال الفرزدق:

يـــا مَـــن رأى عارضـــا أسر بـــه بـــين ذراعـــي وجبهـــة الأســـد [1][2]

فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر لا يجوز إلا في الشعر وعلى ذلك النحاة [3]. ومنهم من استخدم تعبير سيبويه (يجوز في الشعر)، وهم ابن ولاد والقزاز والزمخشري[4]. ومنهم من استخدم تعبير (يجوز ذلك في ضرورة الشعر) نحو المبرد والسيرافي وابن جني وابن السيرافي والأعلم والخوارزمي وابن يعيش، وابن عصفور، وابن أبي الربيع[5]، وكذلك المحدثون مثل: إبراهيم حسن إبراهيم وخالد جمعة وعبد العال شاهين[6] وسماه محمد حماسة [الترخص في قرينة التضام في الشعر][7]

---

(١) انظر البيت في: التحصيل ١٤٥، النكت ١/ ٤٠١، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٤.

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٦-٢٤٨.

(٣) وهو مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز ذلك بغير الظرف وحرف الجر، انظر: الإنصاف ٢/ ٤٢٧-٤٣٦.

(٤) انظر: الانتصار ٨٤، ضرائر الشعر القزاز ٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩.

(٥) انظر على التوالي:

المقتضب ٤/ ٣٧٦، الشرح ٤/ ٧٤، الخصائص ٤/ ٤٠٤، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٧، التحصيل ١٤٢، المقتصد ١/ ٥٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٤، البسيط ٢/ ٨٨٩.

(٦) انظر على التوالي:

سيبويه والضرورة الشعرية ٢٥٥-٢٥٧، شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٨٨، الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٣٧٢.

(٧) انظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي ٣٤٠-٣٤١.

* أما ابن مالك فقد ذهب إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما لا يتعلق بالمضاف لا يجوز إلا من باب الضرورة؛ أما بغير الأجنبي فيستحق له أن يكون له مزيّة فيحكم بجوازه[1].

* وذكر د. خالد جمعة أن سيبويه وصف ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقبح، وأن البصريين لا يجيزون الفصل بينهما في الشعر بغير الظرف أو الجار والمجرور وقال: «ولكن سيبويه (فيما يبدو لي) يجيز الفصل بغيرهما مثل الكوفيين»[2] إشارة منه إلى بيتي (إلا علالة...) و (بين ذراعي..)

* وذكر عبد العال شاهين أن هذا النوع من الفصل في البيتين السابقين جائز في السعة (حذف المضاف مع دلالة ما أضيف له) على ما حكاه الفراء والكسائي؛ ولما ذكره ابن عصفور. [3]

*** أقول:**

- بالنسبة لرأي ابن مالك فلن أفصل الحديث فيه؛ لأنه يصعب تقعيد القواعد اعتمادا على ورود نص حديث واحد، أو قراءة مفردة؛ لذا لا أرى ما رآه ابن مالك. [4]

-قول خالد جمعة إن سيبويه وصف الظاهرة بالقبح هو تعبير غير سليم، ولذلك

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٨٩.

(٣) انظر: الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٣٧٦.

(٤) انظر: الرد عليه في الإنصاف ٢/ ٤٣٥-٤٣٦.

نقلت لك نصًا عبارة سيبويه التي ورد فيها هذا التعبير؛ ليصلك مقصده وهو خاص ببيت (وكأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر..) وذلك لطول الفصل قال عنه إنه قبيح. أما بقية الأبيات فقد ذكر جواز المسألة في الشعر.

أما ما بدا له من أن سيبويه يجيز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور مثل الكوفيين فالصواب غير ذلك. فمسألة الفصل بالمعطوف(*) قصر سيبويه جوازها في الشعر(١)؛ وإنما جازت في الشعر لكونهما في المعنى (المعطوف والمعطوف عليه) مضافين إلى شيء واحد فهي بالمعنى أفضل من الفصل السابق الوارد في الأبيات الأخرى؛ لكن قبح الفصل من جهة اللفظ ما زال موجودًا(٢)، وأعلن سيبويه أنها تجوز في الشعر، ولم يفصلها حتى عن الأبيات الأخرى مطلقًا؛ بل فوق ذلك أعلن أن الفصل في الكلام لا يجوز سواء كان اسمًا

---

(١) انظر: النقل عن سيبويه أول المسألة.

(*) ذهب المبرد إلى أن التقدير في البيتين على حذف المضاف إليه من الأول استغناء بوجوده في الثاني، انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٨.

ووافقه القزاز والزمخشري، انظر: ضرائر الشعر للقزاز ٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٩.

وقد تولى كل من ابن ولاد والسيرافي وابن يعيش وابن عصفور القول في القضية بما يغني عن ذكرها هنا خاصة أن النحاة على قول سيبويه.

انظر: الانتصار ٨٤-٨٥، الشرح ٤/ ٧٥-٧٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٥-١٩٦.

(**) كذلك عبر سيبويه بـ (الشعر) على مجيء تمييز المائة منصوبًا.

انظر: الكتاب ١/ ٢٧٨ وكذلك شرح الأبيات للنحاس ٩٩، التحصيل ١٦٣، النكت ١/ ٤٢٤.

(٢) انظر: الانتصار ٨٤.

كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلاً.[1]

ولم يجز مسألة الفصل بالعطف في الكلام كما يوهم ذلك قول السيرافي في الشرح[2] ومنه نقل ابن عصفور[3]، وعليه اعتمد عبد العال شاهين، وإلى ذلك مال خالد جمعة.

وإذا كان سيبويه فضل الاتساع وقلب المعنى في الإضافة على الانفصال بين المضاف والمضاف إليه، فكيف رأوا ما رأوا؟!، إذ قال في قول الشاعر:

ترى الثور فيها مدخلَ الظلِّ رأسَه وسائره بادٍ إلى الشمس أجمع[4]

«فوجه الكلام فيه هذا كراهية الانفصال»[5] مشيرًا إلى أن المعنى هو مدخل رأسه الظل؛ ولكن قلب الشاعر المعنى على سعة الكلام «مدخل الظل رأسه».

ولو لم يفعل لكان فصل بين (مدخل ورأسه) بـ (الظل) وهو مكروه، فقال سيبويه (إن وجه الكلام) هو الحمل على السعة، وهو أفضل من الانفصال، فقد حملت العرب المعنى على السعة كثيرًا ولم تفصل إلا في الشعر.

- حذف التنوين من الإضافة اللفظية لالتقاء الساكنين

وضح سيبويه الفرق بين حذف التنوين والنون في الإضافة اللفظية للتخفيف، وبين كونها اضطرارًا.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٤٨.

(٢) انظر: الشرح ٤/ ٧٥.

(٣) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٦.

(٤) انظر البيت في: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢١٥، التحصيل ١٤٥، النكت ١/ ٤٠٢.

(٥) الكتاب: ١/ ٢٤٩.

فقد ذكر أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء، ولا يجعله ذلك معرفة[1] نحو قوله تعالى: ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ** ﴾ [الأنبياء:٣٥] .

ويؤكد هذا قوله تعالى: ﴿ **هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ** ﴾ [المائدة:٩٥].

فلو لم يكن في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة.

ومثل لذلك بقول الشاعر:

مستحقبي حلق الماذي يحفزه بالمشرفي وغابٌ فوقه حَصِدُ[2]

إذ حذف النون في (مستحقبي) استخفافًا.

وقول الآخر:

تراها من يَبيس الماء شُهْبًا مخالطَ درةٍ منها غرار[3]

إذ حذف التنوين من (مخالط)، وعاد ليؤكد سيبويه أن هذا الحذف «على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة» [4].

يعني أن أسماء الفاعلين المضافة إلى المعارف تقع في الموضع الذي لا يقع فيه معرفة[5].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٢.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٣، التحصيل ١٣٢، النكت ١/ ٣٩٧.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٣٤، التحصيل ١٣٣، النكت ١/ ٣٩٧.

* انظر بقية الأبيات: الكتاب ١/ ٢٣٣-٢٣٥.

وانظر: كذلك حذف النون للتخفيف نظرًا لطول الصلة: الكتاب ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٤) الكتاب ١/ ٢٣٥.

(٥) انظر: الشرح ٤/ ٦٣.

وقد قارن سيبويه بين الحذف السابق وبين الحذف اضطرارًا؛ فقال: «زعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي:

فألفيتـــــه غـــــير مـــــستعتب ولا ذاكـــــرِ اللهَ إلا قلـــــيلا[1]

لم يحذف التنوين استخفافًا ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال: «رمى القومُ. وهذا اضطرار وهو مشبه بذلك الذي ذكرت لك» [2] فلو حذف التنوين للإضافة لقال: «ولا ذاكرِ الله».

- بقاء النون والتنوين مع علامة المضمر غير المنفصل

حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل؛ لأنه لا يتكلم به مفردًا حتى يكون متصلا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف، فعلامة الإضمار في اللفظ كالنون والتنوين؛ لذا هي أقرب إليها من المظهر الذي هو اسم ينفصل ويبتدأ. [3]

لكن قال سيبويه إنه جاء في الشعر وزعموا أنه مصنوع، قول الشاعر:

هـــم القـــائلون الخـــير والآمرونـــه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظـما[4]

---

(١) انظر البيت في: الشرح ٤/ ٦٣، شرح الأبيات للنحاس ١٣٥، التحصيل ١٣٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٤) انظر البيت في: الشرح ٤/ ٨٨، التحصيل ١٥٢، النكت ١/ ٤٠٨.

وقول الآخر:

ولم يرتفـــق والنـــاس محتـــضرونه جميعًـــا وأيـــدي المعتفـــين رواهقـــه[1]

والوجه أن يقول: «آمروه» و «محتضروه».

وقد رُدّ على سيبويه حملُه على هذا التقدير، وجُعلت الهاء بيانا لحركة النون على نية الوقف وإثباتها في الوصل ضرورة، وتشبيها في الحركة بهاء الإضمار ضرورة أيضا، وكلا الوجهين بعيد[2].

- إضافة الصفة المشبهة مجردة من الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف

قصر سيبويه جواز قولك: «حسنة وجهَها» بالشعر، ووصفه بالرداءة، وصرح بالسبب بقوله: «لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام»[3]. أي: لأنه يؤدي إلى تكرار الضمير إذ هناك الضمير المنقول أصلاً من (وجهها) والمستكن في (حسنة) ففي إعادته مرة أخرى رداءة[4].

---

(١) انظر البيت في: الشرح ٤/ ٨٩، التحصيل ١٥٢، النكت ١/ ٤٠٨.

(٢) التحصيل ١٥٢، وانظر كذلك: الشرح ٤/ ٨٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٨.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣١.

وذكر شاهدا لذلك قول الشاعر:

أمِـن دمنتـين عـرّس الركـب فـيهما بحقـل الرخـامى قـد عفـا طللاهمـا

أقامـت عـلى ربعـيهما جارتـا صـفا كميتـا الأعـالي جونتـا مـصطلاهما[1]

والشاهد في قوله (جونتا مصطلاهما)، والضمير الذي في «مصطلاهما» يعود إلى «جارتا صفا» ويعني الشاعر أن الأعالي من موضع الأثافي لم يسود لأن الدخان لم يصل إليهما فهي على لون الجبل بينما موضع الموقود مُسوَّدا «جونتا مصطلاهما»[2].

ولم يخالف أحد في تقدير البيت إلا المبرد الذي زعم أن الضمير في (مصطلاهما) عائد على (الأعالي) وجاء بلفظ التثنية؛ لأن الأعالي جمع في اللفظ مثنى في المعنى، ولم يرتضِ أحد تقديره بل اتُفق على بعده والتكلف الذي به[3].

وكما قال ابن عصفور: «والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد، فساد المعنى وضعف اللفظ؛ أما ضعف اللفظ فإن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ وحمله على المعنى قليل. أما فساد المعنى فإنه يكون المعنى إذ ذاك: جونتا مصطلي الأعالي والمصطلي في الحقيقة إنما هو للجارتين لا للأعالي»[4].

وحتى ابن مالك وإن كان يجيز مسألة إضافة الصفة مجردة من اللام إلى معمولها

---

(١) انظر البيت في: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٣، التحصيل ١٦٠، النكت ١/ ٤١٧.

(٢) انظر: الشرح ٤/ ١٠٦-١٠٧، النكت ١/ ٤١٧.

(٣) انظر: شرح الرضي ٣/ ٤٣٨، البسيط ٢/ ١٠١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٤.

المضاف إلى ضمير الموصوف نحو (حسن وجهه)، فهو رفض تقدير المبرد[1].

وقد وافق ابن مالك الكوفيين في إجازتهم هذه المسألة بلا قبح في السعة معتمدًا في ذلك على ورود شواهد قليلة.

وكذا الخوارزمي فقد ذكر أنه قليل [2]؛ بينما النحاة على قصر المسألة على الشعر[3].

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٩٩.

(٢) انظر: المقتصد ١/ ٥٤٨.

(٣) انظر: الشرح ٤/ ١٠٧، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٣، التحصيل ١٦٠، النكت ١/ ٤١٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٠، شرح الرضي ٣/ ٤٣٧.

أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه

السبب

١ - الحمل على المعنى:

❐ الحمل على الشبه:

في مسائل هذا النوع كان الشبه سببًا في الحمل على العمل، وهو قانون من قوانين اللغة العربية، وكلما قوي الشبه كان العمل أقوى. فالقياس باب واسع في اللغة[١].

وفي مسألة (أمثلة المبالغة) أكد سيبويه على أن الشبه المعنوي الذي به استحق اسم الفاعل العمل موجود في أمثلة المبالغة.

يقول: «أجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بـ (فاعل) من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة»[٢].

مؤكدًا على أن الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء هو (فاعل)، وعلى أنه جاز ذلك في التي بنيت للمبالغة؛ لأنها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجري الفعل يدلك على ذلك أنها قليلة. فالبناء نفسه والمعنى واحد فاستحقت أمثلة المبالغة العمل[٣].

---

(١) انظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه ٢٥٣.

(٢) الكتاب ١/ ١٧٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٧٨.

❐ الحمل على الموضع

الموضع مع المعنى أجاز هذه المسألة.

يقول سيبويه: «وإنما جاز هذا الإضمار؛ لأن معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ «هذا ضرب زيدا» وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى» [1].

❐ الحمل على سعة الكلام

أكد سيبويه أن علم المخاطب بالمعنى، وطلب المتحدث للإيجاز والاختصار، هو سبب الحمل على سعة الكلام بأشكالها وأبوابها المختلفة. [2]

٢- الشعر:

أصل القاعدة النحوية هو السبب في هذه المسائل بمختلف أحكامها.

* وتتجلى الوحدة العقلية لدى سيبويه في هذه الأبواب فيما يلي:

١- وضح سيبويه أن النصب في «هذا ضارب زيدٍ وعمرا» أحسن من النصب في (جئني بمثل بني بدر أو مثلَ ... البيت) وذلك لأن الأصل هو (الجر) في (بمثل)[3].

فمراعاة للأصل قوي النصب وحسُن في نصب المعطوف على موضع المفعول في الإضافة اللفظية؛ بينما كان الجر أجود فيما حمل على موضع الجر[4]؛ مبينًا أن ذلك كله عربي جيد.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٣.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٧، الشرح ٤/ ٦٥.

(٤) وهو ما ذكره في باب الحمل على الموضع مفضلا الجر فيه لما ذكرنا راجع المسألة وانظر: الكتاب ١/ ١٠٩.

٢- براعة الاستدلال فقد قرن الحمل على الموضع بالحمل على المعنى عند العرب معتمدين فيه على قرينة المعنى فقط؛ مؤكدًا على جواز ومنطقية الأول[١].

٣- أكد سيبويه أن الحمل على سعة الكلام هو فيما سمع عن العرب تقوله، وإن كان فيه تجاوز؛ منبها على هذا التجاوز، والذي سبق أن وقف عليه في بيت (كما عسل الطريق الثعلب)؛ ليذكر القارىء على أنها هنا من باب التوسع دون أن يغفل عن حكمها السابق [٢].

٣- لم يعمد سيبويه لتأويل النصوص الشعرية لتتوافق مع القاعدة بل يحكم عليها حسب تجاوزها من شعر أو مصنوع أو رديء[٣] كما فعل في مسائل الشعر الواردة أو يأخذ ما فيها إن وافقها القياس السليم كما فعل في أمثلة المبالغة. [٤]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٨.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٤-٢٢٥، ٢٨٥.

(٣) راجع مسائل الشعر.

(٤) راجع مسألة حمل أمثلة المبالغة على اسم الفاعل في العمل.

المجرى الثاني: الفعل المضمر المستعمل إظهاره

الوجه الثاني من إسناد الفعل، وعمله في الأسماء والمصادر، هو ما ينتصب بالفعل المضمر المستعمل إظهاره.

وقد اختص **حذف الفعل جوازًا** بأساليب الكلام الآتية:

١- في الأمر والنهي مما يكون في الأسماء بقرينة.

٢- في غير الأمر والنهي مما يكون في الأسماء بعد حرف.

٣- في مواضع معلومة مما يكون في المصادر وما أجري مجراها.

١ - في الأمر والنهي مما يكون في الأسماء بقرينة:

تحدث سيبويه عن إضمار الفعل المستعمل إظهاره عند علمك الاستغناء عن لفظه وذلك إنما يكون فيما عليه الدلالة من الكلام أو شاهد من الحال[١] في مواضع الأمر والنهي، ولك فيه الإظهار والإضمار.

ومثل سيبويه لجواز الإظهار بقول الشاعر:

خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر[٢]

ومثل للإضمار بقول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح[٣]

كأنه يريد: الزم أخاك[٤]

٢- في غير الأمر والنهي مما يكون في الأسماء بعد حرف

يجوز لك أن تحذف الفعل بعد الأداة المختصة بالدخول على الأفعال، كما يجوز لك ذكره، فاختصاصها بالأفعال كان من أظهر القرائن على الحذف، ومثّل سيبويه للحذف الجائز بعد أداة (إنْ) الشرطية بقول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٣٥، الشرح ٥/ ٣٣.

(٢) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٢١، التحصيل ١٧٥، النكت ١/ ٤٥٤.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٢٢، التحصيل ١٧٦، النكت ١/ ٤٥٥.

(٤) الكتاب: ١/ ٣٣٨.

فـإن تـك في أموالنـا لا نـضق بهـا ذراعـا، وإن صـبرٌ فنـصبر للـصبر[1]

والتقدير: إن وقع صبر.

وكذلك بقول الشاعر:

قـد قيـل ذلـك إن حقـا وإن كـذبا فـما اعتـذارك مـن شيء إذا قـيلا[2]

أي: إن كان ذلك حقا، وإن كان ذلك كذبا.

ومثل سيبويه للحذف الجائز بعد (إما) بقول الشاعر:

لقـد كـذبتك نفـسك فاكـذبنها فـإنْ جزعـا وإن إجمـالَ صـبر[3]

(فإن) هنا ليست (إن) الجزاء، بل (ما) مطروحة منها فهي (إما)، والدليل المعنى؛ إذ لو كانت (إن) الجزاء؛ لاحتاجت إلى جواب. وحذف (ما) من (إما) هنا هو جائز في الشعر فقط.[4]

٣- في مواضع معلومة مما يكون في المصادر وما أجري مجراها

وكذلك يجوز حذف الفعل؛ استغناء عنه؛ لما في الكلام من قرينة الحال؛ واكتفاء بعلم المخاطب[5] ومثل سيبويه لذلك في المصادر بقول الشاعر:

---

(١) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٢٧، التحصيل ١٧٦، النكت ١/ ٤٥٧.

(٢) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٢٧، التحصيل ١٧٧، الخزانة ٤/ ١٠.

(*)انظر: بقية الأبيات في الحذف بعد (إنْ) الجزاء: الكتاب ١/ ٣٤٦-٣٤٧

(٣) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٣٤، التحصيل ١٨٠، النكت ١/ ٤٦١.

(*) وانظر ما استشهد به سيبويه للحذف بعد (إما): الكتاب ١/ ٢٥٢

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٥١-٣٥٢، الشرح ٥/ ٣٥، النكت ١/ ٤٦٢.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٥٧.

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثرب[1]

كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب

وكذلك يجوز حذف الفعل فيما هو معلوم وقوعه في موضع بعينه، مثل وقوع (كان) بعد (لد) كما في قول الشاعر:

مِنْ لدُ شولا فإلى إتلائها[2]

نصب (شولا) على إضمار (كان)؛ لوقوعها في مثل هذا الموضع كثيرًا. [3]

(١) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٣٨، النكت ١/ ٤٦٣، الخزانة ١/ ٧٥.

(٢) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٣٣، التحصيل ١٨٠، النكت ١/ ٤٦٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٤٩-٣٥٠، الشرح ٥/ ٣٤، التحصيل ١٨٠.

المجرى الثاني: الفعل المضمر المستعمل إظهاره

السبب

نصّ سيبويه على أن الموضع وعلم المخاطب، هما ما جعلا المتكلم يستغني عن اللفظ بالفعل، وليس الموضع وحده؛ بل لا بد من عدم التباس المعنى.[1]

وقد قدّم سيبويه في هذه الأبواب قوانين هذا الحذف، ومن ذلك:

١- «اعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل؛ ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع»[2].

أي أنك متبع لسنة العرب في كل هذا لا تتعداه.

٢- «وكلهم يفسر ما ينوي، وإنما سهل تفسيره عندهم؛ لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار»[3].

يعني أنه قد كثر استخدام المحذوف في الموضع حتى عرف فسهُل تفسيره.

٣- «كلما كثر الإضمار كان أضعف»[4].

وما ذاك إلا لأنه يحتمل اللبس أكثر فأصل حكم الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا[5].

ومن ذلك (إن لا صالحٍ فطالحٍ) على تقدير: (إن لا أكن مررت بصالح فبطالح)

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٣٥-٣٤٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥٠.

(٣) الكتاب ١/ ٣٣٧.

(٤) الكتاب ١/ ٣٤٣.

(٥) انظر: الشرح ٥/ ٣٠.

وهذا رآه سيبويه قبيحًا ضعيفًا لإضمار بعد (إن لا) فعلا آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد (إن لا) في قولك: إن لا يكن صالحًا فطالحٌ: فأنت تضمر هنا (إن لا يكن صالحا)

أما في حالة الجر فتضمر (أكن) ومررت والباء.

وزاد ضعف الحذف قبحا (حذف الجار)[1].

٤- أحس ما يضمر من الكلام أحسنه في الإظهار[2].

٥- عدم الالتباس ومن ذلك:

- حذف فعل الأمر حين لا يخاطب المأمور، فلا تقول (زيدا) وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك: أن يضرب زيدًا [3].

- إضمار فعلين لشيئين نحو: (زيدٌ) وأنت تريد ليُضرب زيد، وليضرب زيد عمرًا[4].

فضعف هذا لإضمار فعلين لشيئين مع ما يدخل فيه من اللبس، واللبس الذي يدخل فيه أنه ليس للمخاطب فعل ظاهر ولا مضمر، عليه دلالة، فلا يعلم أنك أردت (قل: فليضرب زيدًا)، لو أردت (لا تقل له: ليضرب زيدًا).

---

(١)انظر: الكتاب ١/ ٣٤٧، الشرح ٥/ ٣٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٣٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٤١، الشرح ٥/ ٢٤.

٦- قواعد أساسية في أبواب نحوية تراعى في الحذف، من ذلك:

- اختصاص الأدوات بالدخول على الأفعال، وقد ذكر (إن) و (إما) و (أو) و (لو) و (هلا وأخواتها) وما اختصاصها بالأفعال إلا لأن معانيها لا تؤدى إلا بأفعال[1] ولكون ذلك قانونا عُرِف الموضع أنه للأفعال، فسهل حذفها.

- جواز الرفع والنصب في الاسم المحذوف بعد هذه الأدوات فإن رفعت هذه الأسماء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت وهو الفعل.[2]

- الجار لا يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار غير منفصل، فصار كأنه شيء من الاسم معاقب للتنوين.[3] *

٧- ويبقى القانون الحاضر دوما في النحو العربي وهو: «كما يشبهون الشيء بالشيء

---

(١) راجع الباب: «ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف» الكتاب ١/ ٣٤٢ وكذلك الشرح: ٥/ ٣١-٣٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٦، الشرح ٥/ ٣٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٣٦.

* ولا تعارض بين قانون عدم إضمار الجار وبين ذكرنا قبل قليل إجازة سيبويه: (مررت برجل صالح إن لا صالحٍ فطالحٍ) مع قبحه؛ ولذلك ضعفه؛ فقد ذكر سيبويه أنه مما سهل حذف الجار هنا، هو ذكره السابق في قوله (مررت برجل) وأن العرب تفعل ما هو أبعد من هذا نحو حذف (رب) ولم يكن لها ذكر سابق نحو: (وبلدة ليس بها أنيس).

انظر: الكتاب ١/ ٣٤٧-٣٤٨، وانظر البيت في: الشرح ٥/ ٣٠، التحصيل ١٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٠.

وإن لم يكن مثله ولا قريبًا منه»[1] وقد ذكره سيبويه عندما فضل الرفع على النصب في جواب الشرط لـ (إن)، وما ذلك إلا لوجود الفاء في الجواب التي حسنت وقوع الأسماء بعدها؛ وإنما جاز النصب في الجواب؛ لأنه يجزم كما يجزم الشرط؛ ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة.[2]

(١) الكتاب ١/ ٣٤٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٤٢.

المجرى الثالث: الفعل المضمر المتروك إظهاره

الوجه الثالث من إسناد الفعل، وعمله في الأسماء والمصادر، هو ما ينتصب بالفعل المتروك إظهاره.

وقد اختص **حذف الفعل وجوبًا** بوجوه الكلام الآتية:

أولاً : أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع الأسماء.

ثانياً : أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع المصادر في ابتداء الكلام.

ثالثاً: أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع المصادر بعد تمام الكلام.

أولاً: أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع الأسماء

واشتملت على الأبواب التالية:

١- ما جرى منه على الأمر والتحذير.

٢- ما يحمل على الفاعل والمفعول من (إياك).

٣- ما حذف لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل.

٤- ما حذف في غير الأمر والنهي.

٥- ما حذف في باب (المفعول معه).

١- ما جرى منه على الأمر والتحذير

مثل سيبويه لهذا النوع بعدة أساليب[1] هي:

أ) إياك، إذا كنت تحذر قلت: إياك؛ كأنك قلت: إياك نح.

ب) ما عطف على إياك، نحو قولك: إياك والأسد، وإياك والشر. كأنك قلت: إياك فاتقين والأسد.

ج) الاسمان المعطوفان أحدهما على الآخر نحو: رأسك والحائط

د) المصادر الواقعة بدلا من أفعالها سواء كررت أم لا نحو:

الحذرَ الحذرَ، النجاء النجاء

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٦١-٣٦٤.

وكما قال الشاعر:

أريـــد حبـــاءه ويريـــد قـــتلي عـذيرك مـن خليلـك مـن مـراد[1]

(عذيرك) جاء بدلا من اللفظ بالفعل على تقدير : (هات عذرَك)، وقد ذكر السيرافي[2]: أنه اختلف في (عذير) فقال بعضهم: هو بمنزلة عاذر، وقال: بعضهم: هو مصدر بمعنى العذر.

ونص السيرافي على أن سيبويه اختار أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأنه أفصح بذلك في موضع آخر، وذكر الأعلم[3] في (التحصيل) أن سيبويه اختار أن يكون مصدرا، وهذا ما أرجحه؛ لأن سيبويه في معرض الحديث عن نيابة المصدر عن الفعل؛ فالمصدر يطرد وضعه موضع الفعل، ولا يطرد ذلك في اسم الفاعل.

وكذلك استشهد سيبويه بقول الشاعر:

عـــذير الحـــي مـــن عـــدوا ن كـــــانوا حيـــــة الأرض[4]

(عذير) جاء بدلاً من اللفظ بالفعل على تقدير (هات عذر الحي عدوان)

وأكد سيبويه على عدم جواز إظهار الفعل في هذا كله، وأنه قبيح لكونه محالا إدخال فعل على (فعل)، قاصدا بـ (الفعل) الاسم أو المصدر الذي ناب عن الفعل فكأنه (هو)

---

(١) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٤٥، التحصيل ١٨٢، النكت ١/ ٤٦٧.

(٢) انظر : الشرح ٥/ ٤٦.

(٣)انظر: التحصيل ١٨٢ .

(٤) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٤٦، التحصيل ١٨٤، النكت ١/ ٤٦٨.

فمحال إدخال فعل على فعل [1].

٢- ما حُمِل على الفاعل والمفعول من (إياك)

نبه سيبويه على قواعد لا بد أن تراعى عند العطف على إياك، وذلك فيما كان صفة المرفوع المضمر في النية، وفيما يكون معطوفًا على المفعول، وذلك قولك: (إياك أنت نفسُك أن تفعل، وإياك نفسَك أن تفعل) ومن هذه القواعد:

* أنه لا يحسن في المرفوع ألا يتقدمه توكيد قبل النفس؛ لأن المرفوع يكون في النية بغير علامة، والمنصوب لا يكون إلا بعلامة، وقد يقع في المرفوع اللبس في بعض الأحوال؛ فلو قلت: (هند خرجت نفسها)؛ لجاز أن يتوهم أن الفعل للنفس فيصير كقولك: (هند خرجت جارتها)؛ فإذا قلت: خرجت هي نفسها، عُلِم أنها توكيد، والعطف بهذه المنزلة فلا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر وهو قبيح لما ذكرنا. [2]

واستشهد سيبويه للعطف على إياك مع الفصل بـ (أنت) بقول الشاعر:

إيـــاك أنـــت وعبـــدَ المـــسيح أن تقربـــا قبلـــة المـــسجد[3]

فنصب (عبدَ المسيح) بالعطف على إياك، ولو رفع كان حسنا أيضا.

* وكذلك نبه سيبويه أنه لا يجوز حذف حرف الجر في أساليب الأمر والتحذير التي حذف فيها الفعل، نحو: (رأسك الجدارَ) ، (إياك الأسد)؛ بل لا بد من ذكره، أو

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٦-٣٦٧، الشرح ٥/ ٤٨.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٤٨، التحصيل ١٨٤، النكت ١/ ٤٦٩.

تغيير الأسلوب بالعطف فتقول (رأسك والجدار)، (إياك والأسد)؛ منبها على جواز حذف حرف الجر من صلة (أن تفعل)؛ لطولها تخفيفًا كعادة العرب[1].

وذكر سيبويه قول الشاعر:

إيـــاك إيـــاك المـــراء فإنـــه إلى الـــشر دعَّـــاءٌ وللـــشر جالـــب[2]

وفيه حذف حرف الجر من (إياك المراء)، وقد خرجه سيبويه على أن (المراء) منصوب بفعل مضمر بعد (إياك) فقال: اتقِ المراء[3].

وذكر السيرافي والأعلم أنه يجوز أن يكون حمل المراء على أنه تمادى في إسقاط حرف الجر[4].

٣- ما حذف لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل

تحدث سيبويه في هذا الباب عن حذف الفعل وجوبا في مواضع كثر استخدامه فيها فاستغني عنه؛ لكثرة هذا الاستخدام؛ فأصبح بذلك مشابها للمثل الذي به من الأحكام الخاصة نظرًا (لكثرة استخدامه ومعرفة منطلقه وعلام يدل). فذكر سيبويه أشياء في كلام العرب وأشعارها حذفوا فيها الفعل[5] ومن ذلك:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٧-٣٦٨.

(٢) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٤٩، التحصيل ١٨٤، النكت ١/ ٤٦٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٨.

(٤) انظر: الشرح ٥/ ٤٩، التحصيل ١٨٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٩، الشرح ٥/ ٥١.

قول الشاعر:

ديـــارَ ميّـــة إذ مـــيّ مـــساعفة ولا يـرى مِثْلَهـا عُجْـمٌ ولا عـرب[1]

كأنه قال: اذكر ديار مية، وحذفه لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك.

وقول الشاعر:

فواعديـــه سرحتـــي مالـــك أو الربـــا بيـــنهما، أســـهلا[2]

نصب (أسهلا) بإضمار فعل دل عليه ما قبله بتقدير (التمس أسهلا).

وقول الشاعر:

فكـــرت تبتغيـــه فوافقتـــه عـــلى دمـــه ومـــصرعه الـــسباعَا[3]

فنصب (السباعا) على إضمار الموافقة؛ لما جرى من ذكرها في صدر البيت والتقدير: فكرت تبتغيه فوافقته، ووافقت السباع على دمه ومصرعه.

وقول الشاعر:

تـــذكرتُ أرضـــا بهـــا أهلهـــا أخوالَهَـــا فيهـــا وأعمامَهـــا[4]

نصب (أخوالها وأعمامها) بإضمار فعل؛ لدخولهم في التذكر.

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٥٢، التحصيل ١٨٥، النكت ١/ ٤٧٠.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٥٤، التحصيل ١٨٧، النكت ١/ ٤٧١.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٥٤، التحصيل ١٨٨، النكت ١/ ٤٧٢.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٥٥، التحصيل ١٨٨، النكت ١/ ٤٧٢.

وقول الآخر:

إذا تغنى الحمام الوُرْقُ هيجني ولو تغربت عنها أمَّ عمار[1]

حمل (أمَّ عمار) على فعل مضمر دل عليه قبله؛ لأنه لما قال: هيجني علم أنه يتذكر مَن يحب فكأنه قال: هيجني فذكرني أم عمار.

*وقد ذكر البكاء[2] أن سيبويه من قوله: فكرت تبتغيه.. إلى آخر الباب يتحدث عن «ما انتصب بإضمار فعل تحمله على الأول» مثل مثال (فواعديه سرحتي مالك)؛ إلا أن هذه الأمثلة الأخر يصح فيها إظهار الفعل وهو فارق دقيق عن الأول التي يجب فيها إضمار الفعل.

أقول:

الذي حمل البكاء على قوله هذا هو أن الأمثلة السابقة لـ (فكرت تبتغيه) هي من باب الأمر والنهي خلاف الباقية (*)، ثم قول سيبويه:[3] «ونظير ذلك في الكلام قوله: انته يا فلان أمرا قاصدا؛ فإنما قلت: انتهِ وأتِ أمرا قاصدا، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار

---

(١) انظر البيت : شرح الأبيات للنحاس ١٥٥، التحصيل ١٨٩، النكت ١/ ٤٧٣.
انظر بقية الشواهد: الكتاب ١/ ٣٧٦-٣٧٨.

(٢) انظر: الكتاب، الحاشية (*) ١/ ٣٧٣.

(*) ولذلك عنون البكاء الباب بـ (حذف الفعل لكثرته في كلامهم في الأمر والنهي) وسيبويه عنونه بـ (هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل).
انظر: الكتاب ١/ ٣٦٩

(٣) الكتاب: ١/ ٣٧٣.

الفعل فإنما ذكرت لك ذا؛ لأمثل لك الأول به؛ لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم، ما رأيت كاليوم رجلاً، ومثل ذلك... فكرت تبتغيه.. ومثله...».

والذي أراه أن سيبويه لم يفرق الأمثلة عن بعضها من بداية الباب إلى آخره في الحكم وهو (إضمار الفعل المتروك إظهاره) سواء كانت في الأمر والنهي أو مما حمل على المعنى، ففي كلا الأمرين استغني عن الفعل بدلالة الموضع في الأول، وبدلالة الذكر القريبة في الثاني، وفي كليهما؛ كثرة الاستخدام جعلته واجبًا؛ ولذلك أوضح سيبويه حينما مثل بمثال معتاد (انتهِ يا فلان أمرًا قاصدًا) أنه يجوز لك إظهار الفعل؛ وذلك لأنه ليس من مواضع كثرة الاستخدام حتى صار كالمثل، وهذا ما قصده سيبويه.

والدليل أيضًا على أن سيبويه لم يفرق بينهما في الحكم ما قاله في نهاية الباب:[1] «ولا يجوز أن تقول (ينتهي خيرًا له) ولا (أأنتهى خيرا لي)؛ لأنك إذا نهيت فأنت تزجِّيه إلى أمر، وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئًا من ذلك؛ إنما تعلم خيرًا أو ترشد مخبرا، وليس بمنزلة (وافقته على دمه ومصرعه السباعا)؛ لأن (السباع) داخل في معنى (وافقته) كأنه قال: وافقت السباع على مصرعه» فنبه على أن الاستفهام والخبر لا يحذف منه الفعل كما في النهي وفي الحمل على معنى الأول؛ وما ذلك إلا للاستغناء الحاصل فيهما عن الفعل(*).

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٩

(*) أما عن شراح الكتاب فلم يقفوا على المسألة أو على أنها من باب الواجب أو الجائز.

راجع: شرح الأبيات للنحاس ١٥٢-١٥٨، الشرح ٥/ ٥٤-٥٩، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤٢٧-٤٢٩، النكت ١/ ٤٦٩-٤٧٧.

ثم لا أعتقد أنه في أمثلة إضمار فعل دل عليه المعنى، يفرق أن يكون المقدر فعل أمر أو خلافه؛ لأن الموضع هو (الحمل على المعنى) وهو ما ذكر فيه سيبويه نصًا أنه مما ينتصب في هذا الباب على (إضمار الفعل المتروك وإظهاره) ومثل بـ: فواعديه سرحتي مالك.

٤- ما حذف في غير الأمر والنهي

تحدث سيبويه عن أساليب كثيرة عند العرب فيها إضمار للفعل وجوبا [١] ومن هذه الأساليب قول العرب: أما أنت منطلقا انطلقت معك، ومنه قول الشاعر:

أبــا خراشــة أمــا أنــت ذا نفــر فــإن قــومي لم تــأكلهم الــضبع[٢]

(أما) هي (أن) ضمت إليها (ما) التوكيد عوضا من ذهاب الفعل.

والتقدير: إذ صرت منطلقا فأنا أنطلق معك، وقد كثرت في كلامهم (أما) واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل. [٣]

٥- ما حذف في باب (المفعول معه)

وضح سيبويه أن من العرب من يقول: كنت أنت وزيدا، بنصب زيدا على إضمار (تكون)؛ لأنها تقع في هذا الموضع كثيرًا وفي الوقت نفسه ذكر سيبويه أن النصب في (زيد) قليل في كلام العرب، وأن الكثير هو الرفع (كنت أنت وزيد) ويحمل (زيد) على

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٠-٣٨٦.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٦١، التحصيل ١٩٢، النكت ١/ ٤٨٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٢.

الابتداء دون تقدير شيء[1].

ومثل لحال النصب بقول الشاعر:

فـــما أنـــا والـــسيرَ في متلـــف يـــبرِّح بالـــذكر الـــضّابط [2]

ثم تحدث سيبويه في الباب الذي يليه عن قول العرب (مالك وزيدا) وأنه في هذه الحالة لا بد من إضمار فعل لنصب زيد؛ إذ لو لم يحمل على الفعل لحمل على الكاف المضمرة، وعطف الظاهر على المضمر قبيح [3].

ومثل لذلك بقول الشاعر:

فـــما لـــك والتلـــددَ حـــول نجـــد وقـــد غـــصت تهامـــة بالرجـــال[4]

* بقي أن أشير إلى ما ذكره البكاء من أن سيبويه ذهب إلى إضمار الفعل وجوبا في نحو:

فكونـــوا أنـــتم وبنـــي أبـــيكم مكـــان الكليتـــين مـــن الطحـــال[5]

فـ (بني) منصوب على إضمار فعل يلابس الفعل المظهر الذي قبل الواو وإلى أن الباب ضمن أبواب (إضمار الفعل وجوبا) وهو (باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٦٥، التحصيل ١٩٦، النكت ١/ ٤٨٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٠.

(٤) انظر البيت في: الشرح ٥/ ٨٠، التحصيل ٢٠٠، النكت ١/ ٤٩٠.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٦٣، التحصيل ١٩٣، النكت ١/ ٤٨٣.

الاسم؛ لأنه مفعول معه ومفعول به) ناصًا على إثباته بـ (باب ما يضمر فيه الفعل حسب ما ورد موافقا لرواية شرح عيون الكتاب) [1].

أقول:

* الباب هو في الأشهر (باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه).

* مذهب سيبويه واضح وإن (اضطرب النقل في العنونة) فهو يقول: «وذلك قولك: ما صنعت وأباك» ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها؛ إنما أردت، ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى؛ ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها»[2] فهذا تصريح بعدم الإضمار.

ومما يزيد في التدليل، الباب الذي يليه «هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعا على كل حال، وذلك قولك: أنت وشأنك، وكل رجل وضيعته»[3] وفيه يقول سيبويه: «وإنما فرِّق بين هذا وبين الباب الأول؛ لأنه اسم والأول فعل فأعمل، كأنك قلت في الأول: ما صنعت أخاك وهذا محال»[4] ويقول أيضا في أن هذا الباب ليس فيه إلا الحمل على الابتداء «فإنها أيضًا تعمل

---

(١) انظر: الكتاب، حاشية رقم (١) ص ١/ ٣٨٩.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٩.

(٣) الكتاب ١/ ٣٩١.

(٤) الكتاب ١/ ٣٩٢.

فيما بعدها الابتداء [يعني: أنت أعلم وعبدالله] كما أعملت في (ما صنعت وأخاك) (صنعت)» [1].

وكل هذا نص صريح في أن العامل في (ما صنعت وأباك) هو الفعل المظهر (صنعت).

وقد صرح النحاة بأن هذا هو مذهب سيبويه في المفعول معه، وأولهم السيرافي[2] في الشرح وكذلك ابن يعيش[3] وابن مالك[4] وساروا على رأيه ومنهجه.

* يظل السؤال لماذا أدرج سيبويه هذين البابين إن لم يكن فيهما حذف للفعل ضمن أبواب حذف الفعل وجوبًا؟ !

الجواب: لأن ما يلابسهما هو من باب حذف الفعل وجوبا وأقصد «كيف أنت وزيدا ومالك زيدا» فكيف السبيل إلى توضيحهما وتوضيح حكمهما والفرق بينهما دون التوطئة والتمهيد بتوضيح (ما صنعت وأخاك) و(كيف أنت وزيد)؛ لذا أدرج سيبويه البابين الأولين من المفعول معه ولا إضمار للفعل فيهما.

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٢-٣٩٣

(٢) انظر: الشرح ٥/ ٧١-٧٢.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٠

وراجع الخلاف في الناصب في المفعول معه في الإحالتين السابقتين أيضًا.

ثانيا: أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع المصادر في ابتداء الكلام

واشتملت على الأبواب التالية:

١- الأبواب التي يُراد بها تزجية الفعل وإثباته.

٢- الأبواب التي يراد بها اتصال الفعل.

٣- الأبواب التي يراد بها التشبيه.

١- الأبواب التي يراد بها تزجية الفعل وإثباته

أورد سيبويه في هذه الأبواب مصادر وردت منصوبة عن العرب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره.

وقد بدأ بالمصادر التي تنتصب إذا ذُكر مذكور فتدعو له أو عليه، على إضمار الفعل نحو: سقيا، وسحقا[١].

ومثل لها بقول الشاعر:

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا[٢]

نصب (بهرا) على إضمار فعل غير مستعمل إظهاره، ثم مثل سيبويه لأسماء جرت مجرى المصادر التي يدعى بها.[٣] نحو: تُربا وجندلا، ونحو قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس١٦٧، التحصيل ٢٠١، النكت ١/ ٤٩١.

وانظر بقية الشواهد: الكتاب ١/ ٤٠٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٨.

فقلت له: فاها لفيك، فإنها قلوص امرىء قاريك ما أنت حاذره[1]

(فاها) نصبه على إضمار فعل، والتقدير: ألصق الله فاها لفيك بمعنى (دهاك الله).

وكذلك الصفات منها ما جرى مجرى المصادر المدعو بها[2] وذلك قولك:

هنيئًا مريئًا، ونحو قول الشاعر:

هنيئًا لأرباب البيوت بيوتهم وللعَزَب المسكين ما يتلمَّس[3]

وأيضًا المصادر غير المتصرفة تنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في الدعاء نحو: سبحان الله ومعاذ الله؛ كأنه قال: تسبيحًا، وعياذا بالله؛ ولكنهم لم يظهروا الفعل كما لم يظهر في المصادر المتصرفة [4]، ومن ذلك قول الشاعر:

أقول لمّا جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر[5]

أي: براءة منه.

٢- الأبواب التي يراد بها اتصال الفعل

بدأ سيبويه هذه الأبواب بما انتصب من المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره سواء أكان فيه الألف واللام أم لم يكن، وذلك في حال (الإخبار) و (الاستفهام)؛ إذ

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٦٩، التحصيل ٢٠٣، النكت ١/ ٤٩٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤١٠.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٧١، التحصيل ٢٠٥، النكت ١/ ٤٩٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤١٧-٤١٩.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٧٣، التحصيل ٢٠٨، النكت ١/ ٥٠١
وانظر بقية الشواهد: الكتاب ١/ ٤١٨-٤٢١.

يصير بدلاً من اللفظ بالفعل[1] مؤكدًا على أن معنى الباب أنه فعل متصل في حال ذكرك إياه؛ استفهمت أو أخبرت، وأنك في حال ذكرك شيئًا من هذا الباب تعمل في تثبيته لك أو لغيرك[2]؛ ولهذا كان النصب، ومثل له في حال الإخبار بقول الشاعر:

ألم تعلـــم مـــسرحي القـــوافي فـــلا عِيّـــا بهـــنَّ ولا اجتلابـــا[3]

كأنه نفى قوله: فعيّا بهن واجتلابا، أي: فأنا أعيا بهن عيّا وأجتلبهن اجتلابا؛ ولكنه نفى هذا حين قال: فلا، فجعل سيره متصلا إذا سار وإذا سرّح.

ومثل للاستفهام بقول الشاعر:

أعبـــدا حـــل في شـــعبي غريبـــا ألؤمـــا لا أبالـــك واغترابـــا[4]

يقول: أتلؤم لؤما، وأتغترب اغترابًا وحذف الفعل.

* ثم ذكر سيبويه أن من الأسماء التي أخذت من الأفعال ما ينتصب انتصاب الفعل استفهمت أم لم تستفهم وذلك قولك: أقائمًا وقد قعد الناس؟ وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم تقول: قاعدا - عَلِمَ الله- وقد سار الركب [5].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٤٢.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٥/ ١٠٩، التحصيل ٢١٠، النكت ١/ ٥٠٨.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٧٤، التحصيل ٢١١، النكت ١/ ٥١٠.
انظر بقية الشواهد في: الكتاب ١/ ٤٤٠-٤٤٣.

(٥) انظر : الكتاب ١/ ٤٤٤.

وعاد سيبويه ليؤكد أن الفعل متصل في حال ذكرك، وأنت تعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرك إياه [1].

ومثل له بقول الشاعر:

ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا وعائذا بك أن يعلوا فيطغوني [2]

كأنه قال: وعياذا بك.

* كذلك مثل سيبويه لباب من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل وجرت مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) لرجل رأيته في حال تلون، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، ولست تسأل مسترشدًا عن أمر هو جاهل به. [3]

ومثل ذلك قول الشاعر:

أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه الإماءِ العوارِكِ [4]

أي: تنقلون وتلونون مرة كذا ومرة كذا.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٤٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٧٥، التحصيل ٢١٢، النكت ١/ ٥١٢.
وانظر بقية الشواهد: الكتاب ١/ ٤٤٦.

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٤٤٧.

(٤) انظر البيت في: الشرح ٥/ ١١٦، التحصيل ٢١٣ ، النكت ١/ ٥١٤.
وانظر بقية الأبيات: الكتاب ١/ ٤٤٩.

* وختم سيبويه هذه الأبواب بما ثني من المصادر وجاء منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك حنانيك أي تحننا بعد تحنن[1]،

ومثل له بقول الشاعر:

أبـا منـذر أفنيـت فاسـتبق بعـضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض[2]

على تقدير (تحنَّنْ علينا تحننا) وثنى مبالغة وتكثيرا [3].

٣- الأبواب التي يراد بها التشبيه

شرح سيبويه كيف تقول: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، وذلك في المصدر المشبه به، وأنه منتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، مبينًا أن لك فيه نصبه على تقدير فعل مفهوم من الجملة التي تسبقه (يصوت)، ولكن حذف؛ لأن جملة (له صوت) صارت بدلاً منه [4].

وقد مثل له بقول الشاعر:

مقذوفـة بـدخيس الـنحض بازلُهـا له صريـفٌ صريـفَ القَعْـو بالمـسد[5]

والتقدير (يصرف صريفَ القعو).

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٥٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٧٧، التحصيل ٢١٤، النكت ١/ ٥١٧
وانظر بقية الأبيات: الكتاب ١/ ٤٥٧.

(٣) انظر: التحصيل ٢١٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٦٤-٤٦٦.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٧٩، الشرح ٥/ ١٢٩، التحصيل ٢١٧.

ثالثًا: أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع المصادر بعد تمام الكلام

تحدث سيبويه عن نوعين من المصادر ينصبان بعد تمام الكلام بفعل محذوف وجوبا وهما:

١- التوكيد

٢- المصدر في تركيب (أما كذا فكذا)

١- التوكيد

يأتي المصدر توكيدا لما قبله نحو: هذا عبدالله حقا، ويأتي توكيدا لنفسه نصبا، وذلك قولك: (له عليّ ألف درهم عرفا)، وإنما صار (عرفا) توكيدا لنفسه؛ لأنه حين قال: له عليّ، فقد أقر واعترف؛ ولكنه قال (عُرفا) توكيدا، وهذه المصادر تكون بدلا من اللفظ بالفعل[١] الذي لا يظهر، واستشهد سيبويه بقول الشاعر:

إني لأمنحك الصدود وإنني قسما إليك مع الصدود لأميل[٢]

لأنه لما قال (وإنني لأميل) عُلِم أنه محقق مقسم؛ فقال: (قسما) على المصدر المؤكد.

٢- المصدر في تركيب أما كذا فكذا

النوع الثاني ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال صار فيه المذكور، وذلك قولك: (أما علمًا فعالم)، وانتصب المصدر (علما)؛ لأنه حال مضمر فيه، والتقدير: مهما يكن من شيء فأنا عالم بزيد العِلم، لأن هذا الكلام إنما جرى على إنسان مذكور، وحذف ذكره استغناء،

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٠١-٥٠٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٨٦، التحصيل ٢٢٦، النكت ١/ ٥٤١.

ثم صار الحذف، ونابت (أما) عن الشرط وفعله وقدم العلم منصوبًا[1]؛ فإن أدخلت الألف واللام على المصدر في هذا التركيب قبح أن يعرب حالا؛ لأن الحال لا يكون معرفة، فيكون إعرابه على المفعول له الذي يجوز فيه التعريف،[2] نحو قول الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل فأما الصبرَ عنها فلا صبرا[3]

على تقدير: مهما ذكرت للصبر ومن أجله فلا صبرَ له، والفعل محذوف وجوبًا وهو منهج أهل الحجاز في هذا التركيب[4].

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٠٧، الشرح ٥/ ١٦٣-١٦٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٥٠٩.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٨٧، التحصيل ٢٢٨، النكت ١/ ٥٤٦.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٥٠٩، الشرح ٥/ ١٦٨، التحصيل ٢٢٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٩-٣٣٠، راجع رأي ابن مالك في المسألة.

المجرى الثالث: الفعل المضمر المتروك إظهاره

السبب

أولاً: ما يحذف وجوبا مع الأسماء

- [الأمر والنهي- ما يحمل على الفاعل والمفعول من (إياك) -ما كثر في الكلام كالمثل]

كان الموضع والمعنى سببي الحذف وجوبا في هذه الأبواب وقد عبّر سيبويه عن الموضع بعبارات منها:

«ما جرى من الأمر والنهي»[1] «كثرة استعمالهم إياه في الكلام»[2].

«لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل»[3] «لكثرة استعمالهم إياه»[4]؛ فبسبب كثرة الاستعمال عرف الموضع، وكان الحذف فيه غير مشكل[5].

وعبر عن المعنى بـ:

«استغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر»[6].

«لاستدلاله بما يرى من حاله»[7].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٢-٣٦٣-٣٧٠-٣٧٣.

(٣) الكتاب ١/ ٣٦٩.

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٥) انظر: الشرح ٥/ ٤١.

(٦) الكتاب ١/ ٣٦٣.

(٧) الكتاب ١/ ٣٧٠.

«لعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: ائتِ خيرًا لك وادخل فيما هو خير لك»[1].

- في غير الأمر والنهي

ظهر الموضع هنا كسبب رئيس في كافة الأبواب بطرق شتى:

«كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره»[2]، وهذا منطلق كون الموضع سببًا للحذف.

كون الموضع شاغرًا بالفعل نحو أسلوب [أما أنت منطلقا انطلقت معك] فأصلها (أن كنت منطلقا)، فالموضع بعد (أن) هو للفعل وليس للاسم؛ لذا قُدر فعل وعُلِم أنه محذوف؛ لكون الاسم غير قادر على شغل الموضع وهو ما عبّر عنه سيبويه بقبح ورود الاسم بعد (أن)[3].

- في المفعول معه

كون الموضع يستعمل فيه (يكون) كثيرًا في أسلوب (كيف أنت وزيدًا)[4]، كذلك ظهرت القاعدة كسبب هنا في مسألة (مالك وزيدا)، إذ وجب تقدير فعل؛ لأنه دون ذلك سيترتب عطف الظاهر على المضمر، وهو ما عبر عنه سيبويه بالقبح[5].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٣.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨١.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٣-٣٨٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٠.

ثانياً: الحذف مع المصادر في ابتداء الكلام

- المراد بها تزجية الفعل

كان موضع الدعاء في حال إذا ذُكِر مذكور فدعوت له أو عليه سببًا لإضمار الفعل في هذه الأبواب وقد عبر هنا سيبويه بلفظة (اختزل) مع استخدامه (كلمة إضمار) دون فرق[1].

- المراد بها اتصال الفعل

موضع الإخبار والاستفهام صار هنا بمنزلة الأمر والنهي في الدلالة على الحذف؛ لأن الفعل يقع فيهما وإن كان الأمر والنهي أقوى؛ لأنهما لا يكونان بغير فعل[2]؛ ولكن كثر استخدام الحذف في موضع الاستفهام والخبر عند إرادة المعنى متصلا حتى صار الاسم فيه بدلاً من اللفظ بالفعل[3].

- المراد بها التشبيه

كان المعنى سببًا في حذف الفعل بدلالة الجملة السابقة في نحو (له صوت صوت حمار) فقد فهم من الجملة السابقة (له صوت) أن المعنى (يصوت) فكان سببًا في الحذف واستخدم سيبويه هنا لفظة (توهم) [4].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٥-٤٠٨-٤١٠-٤١٢-٤١٣-٤١٦-٤١٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٤١-٤٥٢.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٦٥.

ثالثاً: الحذف مع المصادر بعد تمام الكلام

توهم المعنى هو سبب الحذف في التوكيد وفي أسلوب (أما كذا وكذا) يقول سيبويه في التوكيد: «ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول؛ لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لم) كأنه قال: أحق حقا، فجعله بدلاً»[1].

وفي النصب على الحال في أسلوب «أما علمًا فلا علم له» يقول: «لأنهم يتوهمون الحال»[2].

وفي النصب على المفعول له إن كان المصدر معرفًا بأل يقول: «لأنهم قد يتوهمون هذا الباب غير الحال... فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب، لأنه موقوع له نحو قولك: فعلته مخافة ذلك...»[3]

وقد نثر سيبويه في هذه الأبواب أصول التقدير؛ وكأنه يكمل ما قدمه من قوانين الحذف والتقدير التي بدأها في أبواب الحذف الجائز، والتي يمكن تلخيصها بقانون واحد وهو:

اتباع ما وضعته العرب وعدم وضع الكلام على غير الموضع الذي وضعته العرب[4]، وهذا يأخذ صورًا مختلفة منها:

---

(١) الكتاب ١/ ٥٠٥.

(٢) الكتاب ١/ ٥٠٨.

(٣) الكتاب ١/ ٥٠٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٤.

* إن كان المصدر معرفة في ابتداء الكلام فالمستحب رفعه؛ لأنه صار معرفة فقوي في موضع الابتداء. وهو أصل الكلام إلا أن يكون فيه معنى المنصوب فيجوز لك نصبه فتقول: الحمد لله ويجوز: حمدًا لله. [1]

* الحمل على الظاهر أفضل من التقدير إلا إن ترتب عليه قبح، ففي (ما أنت وزيدٌ) الرفع أجود وأكثر من النصب لإمكان الحمل على الظاهر كما هي الحال في (ما شأن عبدالله وزيد) الجر أحسن وأجود من النصب للحمل المتفق على الظاهر (ما شأن عبدالله وشأن زيد). [2]

ولا يلجأ للتقدير إلا إن كان في الحمل على الظاهر قبح، نحو (مالك وزيدًا): قبح عطف الظاهر على المضمر المخفوض، وقبح الالتباس في (ما شأنك وعمرًا)؛ لأن الشأن ليس يلتبس بـ (عمرا)[3].

* إعطاء الموضع ما يستحقه فإن كان الموضع موضع رفع جعل الرفع لازما نحو: (أنت وشأنك) فموضع (شأنك) هو رفع[4] وأخذ سيبويه يدلل ببراعة[5] على أن الموضع رفع فأورد قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٢٥-٤٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٥-٤٠٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٢.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٣-٣٩٤.

تكلفنـــي سَـــوِيق الكـــرم جَـــرْم ومـــا جـــرمٌ ومـــا ذاك الـــسَّويقُ[1]

فدل على أن الموضع رفع.

وكذا قول الشاعر:

فمـــن يـــك ســـائلاً عنـــي فـــإني وجـــــروةَ لا تـــــرود ولا تعـــــار[2]

(فإني) بمنزلة الابتداء فدل على أن المعطوف عليها له الموضع نفسه، وهذا كله ليثبت أن الموضع رفع في نحو (أنت وشأنك).[3]

* في التقدير يتبع المشهور في استخدام العرب دون ما فيه تجاوز وإن استعمل عندهم، ففي قول العرب: مَن أنت زيدا، كان الكثير هو نصب (زيدا) على إضمار فعل وجوبا، وقل الرفع؛ وذلك لأن إعمال الفعل أحسن من أن يكون (زيد) خبرا لمصدر ليس له؛ كأنه قال: من أنت كلامُك أو ذكرك زيد، ولكنه يجوز على سعة الكلام[4] وكذلك في قول الشاعر:

(إياك إياك المراءَ)، فقد قدر سيبويه فعلا محذوفًا لنصب المراء، وهو ما تفعله العرب كثيرًا في المصادر على التحذير، ولم يقل كالنحاة إنه منصوب على التوسع بإسقاط حرف الجر ضرورة فقدر بالمشهور ما دام له سبيل.[5]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٦٤، التحصيل ١٩٥، النكت ١/ ٤٨٧.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٦٥، التحصيل ١٩٦، النكت ١/ ٤٨٨.

(٣) انظر كذلك في هذا القيد : الكتاب ١/ ٤٧٩-٤٨٢.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٨١-٣٨٢.

(٥) راجع مسألة (ما جرى على الأمر والتحذير).

* جواز الرفع فيما ورد منصوبًا متى ما احتمل المعنى ذلك على تقدير قول سيبويه «فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت» [1] ما دام المعنى في المنصوب موجودا في المرفوع، وهو ما كرره سيبويه كلما أشار إلى جواز الرفع[2]. بينما إذا المعنى لا يحتمل إلا الرفع لم يجز غيره، وهو ما ورد في قولهم: «له علمٌ علمُ الفقهاء» فكان الرفع هو الوجه في (علم) الثانية؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم.. خلاف (له صوت صوت حمار) فقد أردت أن تخبر أنك مررت به وهو يصوت صوت حمار».

فإذا قلت (له صوت صوتٌ حسن) مما يكون فيه المعنى ثابتا؛ كان الرفع أيضًا هو الوجه[3].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٢.

(٢) راجع الكتاب: ١/ ٤٠٦-٤٠٨-٤١٣-٤١٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٨١.

الفصل الثاني

إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله

إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله

إسناد الاسم هو النوع الثاني من أحوال تركيب المسند والمسند إليه، وهو يشمل وجوه تأليف ستة[1]، وجدت التأويل في وجهين منها:

أولاً: التوابع

الحمل على المعنى

- تأويل المعرفة بنكرة في النعت
- الحمل على الجوار في النعت
- القطع في النعت والبدل
- تذكير المؤنث

ثانياً: الحال

١- الحمل على المعنى

- الحمل على الحكاية في رفع ما ينصب من الحال في المعرفة

٢- التقديم والتأخير

- إلغاء الظرف في نحو (عبد الله فيها قائما)
- تقدم الحال على صاحبها النكرة

(1) انظر: الكتاب ٣/ ٧.

أولاً: التوابـع

الحمل على المعنى

- **تأويل المعرفة بنكرة:**

يتحدث سيبويه في باب النعت عن أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة[1]؛ وذلك لأنهما كالاسم الواحد[2] وهذا هو الأصل؛ لكن التعريف معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم؛ لذا كانت إضافة الأسماء المأخوذة من الفعل إضافة يقصد بها التخفيف بحذف التنوين، وهي بمعناها نكرة غير مضافة. [3]

ومثل سيبويه لذلك بأمثلة منها:

قول الشاعر:

ظللنـــا بمُـــسْتَنٍّ الحـــرور كأننـــا لدى فـرس مـستقبل الـريح صـائم[4]

وقول الآخر:

سرت تخبط الظلماء من جـانبي قـسا وحُبَّ بهـا مـن خـابط الليـل زائـر[5]

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٦٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٤٢، الشرح ٦/ ٥٧.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٩١، التحصيل ٢٣٥، النكت ٢/ ٢٥.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٩٢، التحصيل ٢٣٦، النكت ٢/ ٢٦.

انظر بقية الشواهد: الكتاب ٢/ ٤٢-٤٤.

وقد أخذ سيبويه يدلل على أن الإضافة اللفظية لم تعط تعريفًا كما هو الأصل عند الإضافة إلى معرفة بشواهد منها:

قول الشاعر:

يـا رب غابطنـا لـو كـان يعـرفكم لاقـى مباعـدة مـنكم وحرمانـا[1]

فـ(رب) لا تدخل إلا على النكرات فدل على أن (غابطنا) نكرة ولم تعرفه الإضافة.

وكذلك قول الشاعر:

وأي فتـى هيجـاء أنـت وجارهـا إذا مـا رجـال بالرجـال اسـتقلت[2]

لأن (أي) إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنها في معنى الجنس فدل على أن (جارها) نكرة.

وأيضًا قول الشاعر:

وكـم دون بيتـك مـن صفـصف ودكـداك رمـل وأعقادهـا

ووضـع سـقاء وإحقابـه وحـل حُلُـوس وإغمادهـا[3]

فمحال أن يقول (وكم أعقادها)؛ لأن الموضع موضع تمييز نكرة[4].

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٩٢، التحصيل ٢٣٧، النكت ٢/ ٢٧.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٠٣، التحصيل ٢٥٤، النكت ٢/ ٦٤.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٠٣، التحصيل ٢٥٥، النكت ٢/ ٦٤.

(٤) انظر: الشرح ٦/ ١٤٠-١٤١.

- الحمل على الجوار

قال سيبويه: «ومما جاء نعتا على غير وجه الكلام (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأن (الخرب) نعت (الجحر) و(الجحر) رفع؛ ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب؛ ولكنه نعت للذي أضيف إلى (الضب) فجرّوه»[1].

ثم أسهب سيبويه في بيان السبب وهو الشبه اللفظي (نكرة كالضب)، والموضع فقد وقع في موضع يقع فيه نعت (الضب)، فصار هو والضب بمنزلة اسم واحد. [2]

وقد علق سيبوبه على مذهب الخليل بعدم جواز الحمل على الجوار حتى يكون المتجاوران متساويين في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع كقولهم: هذا جحر ضب خرب، وجحرا ضبين خربين، وجحرة ضباب خربة.

علق عليه بأن هذا وعدمه سواء؛ لأن اللبس مأمون فالمعنى غير مشكل إن قلت: هذان جحِرا ضب خربين[3] واحتج بقول الراجز:

كـــأن نـــسـجَ العنكبـــوت المرمـــلِ[4]

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٥٧.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٥٧-٥٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٥٩، التحصيل ٢٣٩-٢٤٠.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٤٩٥، التحصيل ٢٣٩، النكت ٢/ ٣١.

فالنسج مذكر، والعنكبوت مؤنث. [1]

- القطع:

في باب الإتباع يجوز لك أن تجري الثاني على الأول فتجعله تابعًا، ويجوز لك قطع الكلام والابتداء، ويجوز قطع الكلام سواء على المدح أم الذم أم الترحم في حال لم ترد أن تحدث الناس، ولا من تخاطب بأمر جهلوه؛ ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فتجعله ثناء، إن أردت أو شتما أو ترحما حسب مرادك، وكل ما تفعل واسع جائز في العربية وفق مرادك ووفق المعنى الذي تريد إيصاله أو قطعه للتنبيه عليه.

وقد أكد سيبويه على جواز ذلك في المعرفة والنكرة على سواء؛ فيجوز في بدل المعرفة من النكرة، ويجوز في بدل المعرفة من المعرفة، وكذلك في النعت، نعت المعرفة ونعت النكرة. [2]

وقد مثل سيبويه للقطع بالرفع في بدل المعرفة من النكرة بقول الشاعر:

يـــامي إن تفقـــدي قومًـــا ولـــدتهم أو تخلـــسيهم فـــإن الـــدهر خـــلاس

عمرٌو وعبد منـاف والـذي عهـدت بـبطن عرعـر آبي الـضيم عبـاس [3]

ومثل للقطع بالرفع في بدل المعرفة من المعرفة،

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٥٩، انظر: قضية الحمل على الجوار ومذاهب العلماء مفصلة في: الحمل على الجوار في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز ٢٥-٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٤٥-١٤٩.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٦٠، التحصيل ٢٤٢، النكت ٢/ ٤١.

بقول الشاعر:

ولقد خبطن بيوت يشكرَ خبطة أخوالُنا وهم بنو الأعمام[1]

كأنه قيل له: وما هم؟ فقال: هم أخوالنا، ومثل للقطع بالنصب على المدح في نعت المعرفة، بقول الشاعر:

لا يبعدن قومي الذين هم سمُّ العداة وآفة الجزر[2]
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

ومثل للقطع بالنصب على الشتم في نعت النكرة، بقول الشاعر:

ويأوي إلى نسوة عطَّل وشعثا مراضيع مثل السعالي[3]

ومثل للقطع بالنصب على الترحم[4]، بقول الشاعر:

فأصبحت بقر قرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا[5]

ومثل للقطع بالرفع في نعت المعرفة، بقول الشاعر:

فأصبح في حيث التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوف اليدين ومزعف[6]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٦١، التحصيل ٢٤٣، النكت ٢/ ٤١.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٠٥، التحصيل ٢٥٥، النكت ٢/ ٦٧

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٠٦، التحصيل ٢٥٨، شرح التسهيل ٣/ ٣١٨.

(٤) (في غير النعت) والقطع بالنصب على إضمار فعل غير مستعمل إظهاره.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢١١، التحصيل ٢٦٥، النكت ٢/ ٧٩.

(٦) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٩٥، التحصيل ٢٤٠، النكت ٢/ ٣٨.

وقد أكد سيبويه على اتباع مواضع العرب في التعظيم والشتم، فعليك أن تستحسن ما استحسنوه وتجريه على ما أجروه.[1]

* أما عن القطع الواجب فهو ما ذكره سيبويه في الأبيات التالية:

أ - إن بهـــا أكتـــل أو رزامـــا خـــويربين ينقفـــان الهامـــا[2]

ب - أمن علم الجرّاف أمس وظلمه وعدوانـــه اعتبتمونـــا براســـم
أمـــيري عـــداء إن حبـــسنا علـــيهما بهـــائم مـــال أوديـــا بالبهـــائم[3]

جـ- ولم أر ليلى بعـد يـوم تعرضـت لنـا بـين أثـواب الطـراف مـن الأدم
كلابيـــةً وبريـــة حبتريـــة نأتـك وخانـت بالمواعيـد والـذمم[4]

والسبب في الأول أن انتصاب (خويربين) على الشتم، وليس على (إنّ)؛ لأنه لو كان عليها لقال (خويربا)[5].

وفي الثاني لأنك إن حملت (الأميرين) على (الإعتاب) كان محالا، وذلك لأنه لا تحمل صفة الاثنين على الواحد، ولا تحمل الذي جر (الإعتاب) على الذي جرّ (الظلم)؛

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٥٣.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٤، التحصيل ٢٨٦، النكت ٢/ ١٢٢.

(٣) انظر البيت في: الشرح (ع) ٢/ ٤٧٨، التحصيل ٢٨٧، النكت ٢/ ١٢٣.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٥، التحصيل ٢٨٨، النكت ٢/ ١٢٤.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤.

فلما اختلف الجرّان واختلطت الصفتان عمدت إلى القطع.[1]

وفي الثالث أنك لو حملت الكلام على جعله حالا كان المعنى ضعيفا؛ لأنك لم ترد أن توقع شيئا في حال لقبحه ولضعف المعنى، بل المعنى ثابت وصفات لازمة.[2]

لذلك كان النصب (بفعل محذوف) واجبًا فيما ذكرنا.

- تذكير المؤنث:

فصل سيبويه أحكام التأنيث والتذكير والتثنية والجمع، وكل ما يختص بأحكام المطابقة، ومن ذلك الفصل بين المؤنث والمذكر بالعلامة، فهي لازمة في الفعل المسند إلى مؤنث وهو الأصل الذي رتب اللفظ له؛ وذلك لأن المذكر قد يسمى بمؤنث وبالعكس فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء، ليعلم من أول وهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث.[3]

ولكن قال بعض العرب : (قال فلانة)؛ استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته. وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل؛ وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء.[4]

أما إذا تقدم المؤنث ثم أُتي بفعله، لم يحسن إسقاط علامة التأنيث كحسن إسقاطها

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧-٣٨، وراجع الأبيات في السبب نفسه: ٣/ ٣٧.

(٣) انظر: الشرح ٦/ ١١٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٢، شرح الرضي ٣/ ٣٤١.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١١١.

إذا تقدم الفعل، وذلك قولك: دارك بنى، والسبب أنه إذا تقدم الاسم صار الفعل لضميره وهو مختلط بالفعل، وليس في لفظه دلالة على التأنيث، فكرهوا إسقاط العلامة مع ذهاب اللفظ الموضوع للتأنيث[1]، وقد قصر سيبويه جواز ذلك على الشعر.[2]

* أما الحالة الأولى فقد أجازها، وذكر أنها في الشعر أكثر من أن يحصيه، والفعل ومن قام مقامه (كاسم الفاعل) سواء، ومثل لذلك بأمثلة كثيرة منها:[3]

قول الشاعر:

بعيد الغزاة فما إن يزا ل مضطمرا طرتاه طليحا[4]

وقول الآخر:

قرنبى يحك قفا مقرف لئيم مآثره قعدد[5]

وقد ذكر سيبويه أن من العرب من يقول (ضربوني قومك) بإظهار علامة الجمع مع الفاعل المجموع تشبيهًا لهذا الفعل بالفعل ظاهر العلامة في نحو: قالت فلانة والأصل حذف العلامة أي توحيد الفعل مع الفاعل المثنى والمجموع اكتفاء بالفاعل الظاهر، وقال سبيويه إن ذلك قليل[6]، ومثل له بقول الشاعر:

---

(١) انظر: الشرح ٦/ ١٢٧-١٢٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٠.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١١٨-١٢٠.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٠٠، التحصيل ٢٤٨، النكت ٢/ ٥٧.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٠٠، التحصيل ٢٤٩، النكت ٢/ ٥٧.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ١١٣.

ولكـــن ديـــافي أبـــوه وأمـــه بحـوران يعـصرن الـسليط أقاربـه[1]

وبناء على قول سيبويه هذا قال الرضي: [2]

«ويساوي التاء في اللزوم وعدمه... تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية في نحو: يعصرن أقاربه»، وسيبويه لم يقصر ذلك فيما قال الرضي فقط بل تحدث عن اللغة وقال إنها قليلة.

* ومثل سيبويه لتذكير الفعل العائد على مؤنث والذي جوزه في الشعر بشواهد منها:[3]

قول الشاعر:

فإمـــا تـــري لمتـــي بـــدلت فـــإن الحـــوادث أودى بهـــا[4]

وقول الآخر:

فـــلا مزنـــة ودقـــت ودقهـــا ولا أرض أبقـــل إبقالهـــا[5]

وقد تأول النحاة المؤنث في الأبيات بمذكر، وذلك بتأول (الحدثان) في (الحوادث)، وبتأول (مكان) في (أرض) [6].

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ١٩٩، التحصيل ٢٤٧، شرح الرضي ٣/ ٣٤٤.

(٢) انظر: شرح الرضي ٣/ ٣٤٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٠-١٢١.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٠١، التحصيل ٢٥١، النكت ٢/ ٥٩.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٠١، التحصيل ٢٥١، النكت ٢/ ٥٩.

(٦) انظر: الشرح ٦/ ١٢٧-١٢٨، ما يحتمل الشعر من الضرورة لابن السيرافي ٢٦٢-٢٦٣. وراجع: سيبويه والضرورة الشعرية: ٣٠٧-٣٠٩.

وسيبويه سكت عن ذلك؛ لم يؤول؛ بل قصر الجواز على الشعر؛ وكأنه ذكر بعد ذلك ما يشعر بأن الحمل على المعنى يجيز مخالفة التطابق كالذي حصل ومثَّل لذلك بأمرين:

الأول: قول الشاعر:

شربت بها والديك يدعو صباحه إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا[1]

(بنو نعش) هي (بنات نعش) جعلها مذكرًا، وأخبر عنها بما يخبر عن الآدميين، إذ نزلها منزلتهم، وهذا جائز عندهم.

الثاني: قول الشاعر:

ومهمهين قذفين مرتين ظهرا هما مثل ظهور الترسين[2]

فالشاعر ثنى (ظهراهما) ثم جمع (ظهور) الترسين

وجاز ذلك لأمن اللبس بدلالة المضاف إليه؛ بينما حد الكلام (ظهري الترسين).

وبما أنهم يصنعون ذينك الأمرين (الأول والثاني) ذكروا الفعل العائد على المؤنث فليس عجبا.

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٠٢، التحصيل ٢٥٢، النكت ٢/ ٦٠.

(٢) انظر البيت في: الشرح ٦/ ١٣٠، التحصيل ٢٥٣، النكت ٢/ ٦٠.

ثانيا: الحـال

أفرد سيبويه لدراسة الحال أبوابًا عديدة[1] شرح فيها كل ما يجوز فيها ويطرأ عليها، ومن ذلك:

- ما ينتصب منها في المعرفة ويجوز فيه الرفع نحو: هذا عبدالله منطلقًا، ويجوز الرفع، فتقول: هذا عبدالله منطلق. [2]

- ما ينتصب منها في المعرفة؛ سواء قدمت المعرفة أم أخرتها، ويجوز الرفع فيها، وذلك قولك: (فيها عبدالله قائمًا، وعبدالله فيها قائمًا)[3].

- ما ينتصب منها؛ لأنه يقبح أن يوصف بها بعده ويبنى على ما مثله، وذلك قولك: (هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجل)، والاختيار فيها عند تقديمها النصب؛ فرارًا من ذلك القبح نحو: (فيها قائمًا رجل). [4]

ووجّه سيبويه الرفع في هذه المسائل الثلاث بـ

- الحمل على الحكاية في الأولى.
- إلغاء الظرف في الثانية.
- تقديم الحال في الثالثة.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٦٧-٢٠٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٨١.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٧.

١- الحمل على المعنى

- الحمل على الحكاية في رفع ما ينصب من الحال في المعرفة

يجوز الرفع في الحال المنتصبة في المعرفة نحو قولك: (هذا عبدالله منطلق) وذلك بإضمار مبتدأ تقديره (هذا) أو (هو) منطلق، أو جعلها خبرا مع الخبر الأول: نحو قولك هذا حلو حامض، أو على عطف البيان أو البدل. ولا خلاف في ذلك؛ لكن ورد قول الشاعر:[١]

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرجٌ ولا محروم[٢]

وكان وجه الكلام نصب (حرج) و(محروم) على الحال وكما قلنا يجوز الرفع، وقال بعض النحويين على تقدير مبتدأ محذوف كما ذكرنا آنفًا، والتقدير (لا أنا حرج ولا أنا محروم).

ولم يرتض الخليل هذا التقدير كما لم يجز في نحو (زيد لا قائم ولا قاعد) على تقدير (لا هو قائم ولا هو قاعد)؛ لأنه ليس موضع تبعيض وقطع، ورأى أنه على الحمل على الحكاية (فأبيت بمنزل الذي يقال له: لا حرج ولا محروم)[٣]. والحمل على الحكاية كثير عند العرب[٤]. وذكر سيبويه شواهد له تقوية لمذهب الخليل، منها:

على حين أن كانت عقيل وشائظا وكانت كلابُ خامري أمّ عامر[٥]

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٤.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢١٣، التحصيل ٢٦٧، النكت ٢/ ٨٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٥.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٧١١.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢١٤، التحصيل ٢٦٨، النكت ٢/ ٨٤، وانظر الشاهد الآخر الذي ذكره سيبويه: الكتاب ٢/ ١٧٦.

والتقدير (كانت كلاب التي يقال لها: خامري أم عامر) والوجه (كانت كلاب مخامرة).

واختار سيبويه الرفع على النفي كأنه قال (فأبيت لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنا به) وحذف الخبر لعلم السامع؛ والظرف يحذف كثيرا عند العرب. [1]

٢- التقديم والتأخير

- إلغاء الظرف في (عبدالله فيها قائما)

تحدث سيبويه عن الظرف في قولك (عبدالله فيها قائمًا) وأنه وقع موقع الأسماء فحسن السكوت عليه فصار خبرا، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر عبدالله فقلت (قائمًا) منصوبا على الحال. [2]

ويجوز في جميع ما يكون ظرفا (الإلغاء)، فتقول (فيها زيدٌ قائمٌ) أو (زيد قائم فيها) [3] إذا جعلت الكلام تاما قبل الظرف، فجرى الظرف مجرى ما لا يستغني السكوت عليه وهو (لغو) هنا وترفع (قائم) على الخبر.

ومثل سيبويه للإلغاء بقول الشاعر:

فبـــت كـــأني ســـاورتني ضـــئيلة مـــن الـــرقش في أنيابهـــا الـــسم نـــاقع [4]

فناقع خبر المبتدأ (السم) على إلغاء المجرور (في أنيابها)، وكذلك بقول الآخر:

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٦-١٧٧، الشرح ٦/ ١٧١، التحصيل ٢٦٧.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٨١-١٨٤.

(٣) مذهب سيبويه أن الاسم يرتفع بالابتداء أخرت الظرف أو قدمته انظر: الشرح ٦/ ١٧٥.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢١٥، التحصيل ٢٦٩، النكت ٢/ ٨٧.

لا در دري إن أطعمـــت نـــازلكم قـرف الحتـيِّ وعنـدي الـبر مكنـوزُ[1]

ألغي (عندي) ورفع (مكنوز) خبرا للمبتدأ (البر).

ومثّل لإعمال الظرف بقول الشاعر:

إن لكـــم أصـــل الـــبلاد وفرعهـــا فـــالخير فـــيكم ثابتًـــا مبـــذولا[2]

نصب (ثابتًا مبذولاً) على الحال و(فيكم) خبر (للخير).

- **تقدم الحال على صاحبها النكرة**

يسمى سيبويه الحال (خبرًا) وما ذلك إلا لأنها خبر في المعنى وصاحبها مخبر عنه، فأصل صاحبها أن يكون معرفة، ولا يكون صاحب الحال نكرة إلا بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك في الأكثر إلا بمسوغ، وقد يكون صاحب الحال نكرة دون مسوغ نحو (فيها رجل قائمًا) وهو قبيح وذلك لإمكان الإتباع، فالموضع موضع صفة. فإذا تقدم الحال (فيها قائمًا رجل) اختير النصب، وبطلت الصفة؛ لأن الحال تتقدم وتتأخر والصفة لا تتقدم على الموصوف. [3]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢١٦، التحصيل ٢٦٩، النكت ٢/ ٨٨، وانظر بقية الشواهد الكتاب ١/ ١٨٤.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢١٦، التحصيل ٢٧٠، النكت ٢/ ٨٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٧-٢٢٨، الشرح ٧/ ٥٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣٣.

* ومثّل سيبويه لذلك بقول الشاعر:

وتحت العوالي في القنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيون الجآذر[1]

نصب (مستظلة) على الحال مقدمة على صاحبها (ظباء).

وقول الآخر:

وبالجسم مني بيِّنا لو علمته شحوبٌ، وإن تستشهدي العين تشهد[2]

نصب (بينا) على الحال مقدمًا على(شحوب).

وأكد سيبويه على أن قولك (فيها قائمًا رجل)، أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام.[3]

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢١، التحصيل ٢٧٨، النكت ٢/ ١٠٥.

(٢) انظر البيت في: الشرح ٧/ ٥٨، التحصيل ٢٧٨، النكت ٢/ ١٠٦. وانظر بقية الشواهد: الكتاب ٢/ ٢٢٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٨، الشرح ٧/ ٥٧.

إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله
السبب

أولا: التوابع

الحمل على المعنى

- تأويل المعرفة بنكرة في النعت

قانون المطابقة في العربية يلزم التطابق في التعريف والتنكير؛ وذلك لعدم اللبس. وفي هذه المسألة ظهر الموضع كدليل يرفع اللبس وعدم التطابق؛ ليعيد أصل التطابق إلى وضعه.

- الحمل على الجوار في النعت

هذا الأسلوب من أوضح الأدلة على بعد النحو عن التقعيد الصناعي البحت فقول العرب (هذا جحر ضب خرب) على غير القياس، وأجازه النحاة، وذكر سيبويه السبب وهو الشبه اللفظي والموضع وعدم اللبس.

- القطع في النعت والبدل

في باب التوابع سواء كان على البدل أم على النعت يجوز لك في العربية قطع هذا الإتباع لمعنى تريد إبرازه، أو تريد لفت الانتباه أكثر إليه فتقطع على الرفع بإضمار مبتدأ أو خبر، أو على النصب بإضمار فعل محذوف وجوبا لا يظهر والسبب المعنى.

- تذكير المؤنث

يظهر قانون التطابق هنا أيضًا في التذكير والتأنيث وفي التثنية والجمع.

في الأولى: إسقاط التاء مع الفاعل المؤنث- أجازه سيبويه لوروده عن العرب؛

واستغناء بالمؤنث الظاهر فالدلالة ما زالت موجودة، ويظل قبح اللفظ في عدم المطابقة؛ لذا حسنه سيبويه إذا طال الكلام رعاية للألفاظ مع رعاية المعاني.

وفي الثانية: تذكير الفعل العائد على المؤنث قصر الجواز على الشعر بسبب ضعف الدلالة، مؤكدًا على أن المعنى هو الرائد في هذه المسألة، وعليه جاز جعل المؤنث مذكرًا تبع مرادك، وعليه جاز وضع موضع التثنية نظرًا لوضوحه وعدم اللبس والأصل خلافه مطابقة للمعنى واللفظ.

ثانيًا: الحـــال

١- الحمل على المعنى

- الحمل على الحكاية في رفع ما ينصب من الحال في المعرفة

في هذه المسألة (فأبيت لا حرجٌ ولا محرومٌ) .

وجه الخليل الرفع على الحمل على الحكاية دون حذف المبتدأ، وهو الكثير المتفق عليه في مثل هذا؛ وذلك رعاية للمعنى هنا فهو لا يقبل التبعيض؛ لذا وجهه حملا على حكاية من يقول: (فأبيت بمنزلة الذي يقال له: لا حرج ولا محروم)، وأيده سيبويه لكن رأى توجيها أسهل منه وهو على إعمال (لا) عمل (ليس) وحذف خبرها وأوله بالظرف وهو مما يحذف كثيرًا.

الحمل على الحكاية، السبب فيه المعنى لا يقبل التبعيض.

الحذف (حذف خبر لا) وهو ظرف، السبب فيه المعنى لا يقبل التبعيض، وسهولة هذا التأويل باستعماله كثيرًا وقلة المحذوف فيه.

٢- التقديم والتأخير

- إلغاء الظرف في (عبدالله فيها قائما)

جواز الإلغاء والإعمال والسبب (الموضع والمعنى) فالموضع يحتمل أن يكون مثبتًا عليه ويحتمل أن يكون ملغى لا يحسن السكوت عليه، والمعنى يحتمل ذلك أيضًا.

- تقديم الحال على صاحبها النكرة

عندما تقول (فيها رجل قائمًا) بنصب (قائمًا) هذا قبيح؛ والسبب (الموضع) موضع صفة وليس الحال، وعند التقديم (فيها قائما رجل) زال قبح وضع الحال موضع الصفة؛ لأن الموضع في التقديم لا يمكن أن يكون للصفة فهي لا تتقدم على الموصوف فالموضع موضع الاسم وليس الصفة، وانتصب الاسم على الحال؛ لأنها تتقدم وتتأخر.

الفصل الثالث

الإسناد الذي بمنزلة الفعل

الإسناد الذي بمنزلة الفعل

هذا هو القسم الثالث من صور تركيب الإسناد، وهو يضم في الكتاب: الحروف الخمسة، وكم، والنداء، والنفي بلا، والاستثناء.

وجميع هذه الوجوه من التأليف قد اعتمد الأداة؛ فهي نوع واحد من الإسناد.[1]

وقد تناولت التأويل فيها على النحو التالي:

أولاً: الحروف الخمسة

١- الإلغاء

- إلغاء الظرف
- إلغاء (إن وأخواتها) عند اتصال (ما) بها

٢- الشعر

- إعمال (إن ولكن) مع التخفيف

٣- الحمل على المعنى

- الحمل على موضع الابتداء

ثانياً: كم

الشعر

- الفصل بين كم الخبرية ومميزها المجرور

---

(1) انظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ٩٠-٩١.

ثالثاً: النداء

١- الحمل على المعنى

- الحمل على موضع المنادى
- تأويل المضاف بمفرد إن كان وصفا (تأويل المعرفة بنكرة)
- الحمل على المعنى في تحديد النكرة المقصودة وغير المقصودة

٢- الزيادة

- تكرير المنادى

٣- الحذف

- حذف ناصب المنادى والاختصاص
- حذف حركة المنادى للإتباع
- حذف آخر المنادى للتخفيف

٤-الشعر

- نداء ما فيه أل
- المعرفة المنونة
- حذف أداة النداء من النكرة
- حذف هاء التأنيث من المرخم في الوقف
- الترخيم في غير النداء

رابعاً: لا النافية

١- الحمل على المعنى

- الحمل على موضع (لا واسمها)
- تأويل المعرفة بنكرة عند وقوعها اسما لـــ (لا)

٢- الإلغاء

- إلغاء (لا)

٣- الشعر

- إلغاء (لا) دون تثنية

خامساً: الاستثناء

١- الحمل على المعنى

- حمل المستثنى على موضع العامل فيه
- الحمل على المعنى في أساليب مخصوصة في الاستثناء

٢- التقديم والتأخير

- تقديم المستثنى على المستثنى منه

أولاً: الحروف الخمسة

١ - الإلغـــاء

- إلغاء الظرف في باب الحروف الخمسة

تعمل الحروف الخمسة فيما بعدها عمل الفعل فيما بعده؛ ولكنها لا تتصرف تصرفه، فهي بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال.

وتعمل عملين الرفع والنصب، وقد يقع الظرف في موضع خبرها، ولك فيه الإعمال والإلغاء حسب المعنى المراد وإن صح السكوت عنه أو لم يصح عنه ذلك[١].

ومثل سيبويه لإلغاء الظرف بقول الشاعر:

فـــلا تلحنـــي فيهـــا فـــإن بحبهـــا أخاك مـصابُ القلـب جـم بلابلـه[٢]

فـ (أخاك) اسم إن و (مصاب) الخبر، والظرف (بحبها) ملغى.

وقد أكد سيبويه على جواز إلغاء الظرف بدليل إلغائه مع دخول اللام المزحلقة عليه في قول الشاعر:

إن امـــرأ خـــصني عمـــدًا مودتـــه عـلى التنـائي لعنـدي غـيرُ مكفـور[٣]

فقد ألغى الظرف (لعندي) مع دخول لام التأكيد عليه، وهذه اللام إنما حقها الصدر؛ لكن لكونها للتأكيد، وكذلك (إن)؛ كرهوا اجتماع حرفين بمعنى واحد ففرقوا بينهما بأن

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٠-١١.

(٢) انظر البيت في: الشرح (ع) ٢/ ٤٦٤، التحصيل ٢٧٩، النكت ٢/ ١١٣.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٢، التحصيل ٢٨٠، النكت ٢/ ١١٤.

خلفوا اللام إلى الخبر، وهي في الحكم والنية مقدمة، والموجود حكمًا كالموجود لفظًا. [1]

فإن كانت كذلك ودخلت على الظرف وهو ملغى، فذلك أكبر دليل على جواز إلغاء الظرف متى ما سمح المعنى بذلك.

- إلغاء (إن وأخواتها) عند اتصال (ما) بها

تحدث سيبويه عن إلغاء عمل (إن وأخواتها)، وذلك في حال اتصال (ما) الزائدة بها، فتكفها عن العمل [2]، واستشهد بقول الشاعر على إلغاء (لعل):

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلما أنت حالم

وذكر أن الإلغاء في (ليتما) حسن؛ مشيرًا إلى ورود بقاء العمل فيها مع (ما) عن العرب وذلك لبقاء اختصاصها. [3]

وذكر قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد[4]

برفع الحمام ونصبه.

ونظّر سيبويه لهذا الإلغاء مع (ما) بإلغاء عمل الظرف فيما بعده عند اتصال (ما)

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٦٥-٦٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦، وراجع قضية لام الابتداء مفصلة في: الصدارة في النحو العربي ٢٣١-٢٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٦-١٧.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٣، التحصيل ٢٨٣، النكت ٢/ ١١٧.

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨.

به، نحو قول الشاعر:

أعلاقـــــة أم الوليِّـــــد بعـــــدما أفنــان رأســك كالثغــام المخلــس[1]

ارتفع (أفنان) على الابتداء دون أن يكون في موضع المضاف إليه لـ (بعد) والسبب دخول (ما) عليها.[2]

وقد أجاز ابن السراج إجراء غير (ليتما)- أي: باقي الأدوات- مجراها قياسًا، يقصد بقاء العمل مع (ما)، ووافقه ابن مالك.[3]

٢- الشعـر

- إعمال (إن ولكن) مع التخفيف

يقول سيبويه:[4] «روى الخليل أن ناسًا يقولون: إنّ بك زيد مأخوذ، فقال هذا على قوله: إنّه بك زيد مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله...

ويومًـــا توافينـــا بوجـــه مقـــسم كـأنْ ظبيـةٌ تعطـو إلى وارق الـسلم[5]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٣، التحصيل ٢٨٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨.

(٢) انظر: الشرح (ع) ٢/ ٤٦٨، التحصيل ٢٨٣، شرح التسهيل ٢/ ٤٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨.

(٤) الكتاب ٣/ ١٣-١٥.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٢، التحصيل ٢٨٠، النكت ٢/ ١١٤.

وقال الآخر:

ووجـــــه مـــــشرق النحـــــر كـــــأنْ ثـــــدياه حقـــــان[1]

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال...

فلـو كنـت ضـبِّيًا عرفـت قرابتـي ولكـنّ زنجـيٌ عظـيم المـشافر[2]

والنصب أكثر في كلام العرب... وأما قول الأعشى:

في فتيـة كـسيوف الهنـد قـد علمـوا أنْ هالـكٌ كـل مـن يحفـى وينتعـل[3]

فإن هذا على إضمار الهاء، لم يحذفوا؛ لأن يكون الحذف يدخله في حروف الابتداء بمنزلة (إنّ) و (لكنّ)؛ ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علمًا لحذف الإضمار في (إنّ) كما فعلوا ذلك في (كأنّ)».

فعن ماذا يتحدث سيبويه وما حكمه عليه؟!

الحق؛ وجدت اضطرابًا في استخلاص الشاهد والحكم عند النحاة فمثلاً :

الشراح كالنحاس والسيرافي وابنه والأعلم قالوا: إن الشاهد في هذه الأبيات، حذف الاسم مع التخفيف[4].

---

(١) انظر البيت في: الشرح (ع) ٢/ ٤٦٦، التحصيل ٢٨١، النكت ٢/ ١١٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٢، التحصيل ٢٨١، النكت ٢/ ١١٥.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٢، التحصيل ٢٨٢، النكت ٢/ ١١٦.

(٤) انظر: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٢، الشرح (ع) ٢/ ٤٦٧، شرح الأبيات لابن السيرافي ١/ ٥٢٦، التحصيل ٢٨٠-٢٨١.

وابن عصفور قال: القضية، حذف ضمير الشأن إذا كان اسمًا لأن وأخواتها يحسن في الشعر ويقبح في الكلام[1] ووافقه صاحب (موارد البصائر)[2].

وابن مالك قال: يجوز حذف الاسم في هذا الباب إذا فهم معناه، ولا يختص ذلك بالشعر بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره[3]. ووافقه أبو حيان[4].

وقال الرضي: القضية هي لا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر على قلة وضعف، وأما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيرًا، وأما في الشعر ففيه خلاف والأصح جوازه قليلاً[5]. فما القضية؟

لقد نقلت نص سيبويه؛ لكي تصل معي إلى مراده فعلاً، فهو قد قصر جواز ارتفاع الاسم بعد (كأنْ) على الشعر في البيتين الأولين ثم فصلها عن بيت (لكنّ زنجي) وقال إن (ما سبق) يشبه قول الشاعر (ولكنّ زنجي) ثم عاد ليؤكد على أن ارتفاع الاسم بعد (أنْ) على إضمار (الهاء)، والذي أراه أن القضية هي:

(كأن) و (أن) إذا خففتا لا تعملان في الاختيار وورد عملها في الشعر للضرورة

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨، ١٧٩.

(٢)انظر: موارد البصائر لفرائد الضرائر، لمحمد بن عبدالحليم ٣٠٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٤٥.

(٥) انظر: شرح الرضي ٤/ ٣٧٥.

فهو يجوز في الشعر فقط وهو ما نص عليه الألوسي[1].

والسبب في ذلك ذكره سيبويه[2]، وهو كون (أنّ) و (لكنّ) إذا خففتا كانتا في صلة شيء قبلهما ولا يبتدأ بهما وليس الاسم بعدهما في موضع مبتدأ فيصح سقوطهما في التقدير؛[3] لذا لا بد من الإضمار معهما؛ وعليه كان حكم إعمالهما مع التخفيف قاصرًا على الشعر؛ ولذلك قال صاحب (الجواز النحوي)[4] بعد أن استغرب من أن سيبويه على حد زعمه يعد رفع الاسم بعد كأن المخففة من باب الضرورة وكذلك نصبه[5]. «ربما كان سيبويه على حق عندما اعتبر تخفيف نون (كأن) ورفع الاسم الواقع بعدها (ونصبه) من قبيل الضرورة الشعرية؛ لأن الغالب في الاستعمال القرآني عندما تخفف نون (كأن) أن يأتي بعدها فعل مضارع منفي بلم»وهي لم تكن لتدخل على الأفعال كما قال المبرد لأنها بمنزلة الفعل، ولا يقع فعل على فعل. [6]

أما عن (إنَّ) و (لكنّ) فهما (في حال عدم التخفيف) لا يغيران معنى المبتدأ فلا يحتاجان إلى تقدير اسم لهما محذوف.

وقد رأى سيبويه أن حذف الاسم مع (لكن) أسهل للسبب السابق. وأكد على

---

(١) انظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ٢١٥.

(٢) راجع النص المنقول عنه في أول المسألة.

(٣) انظر: الشرح (ع) ٢/ ٤٦٧.

(٤) انظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ١١٢.

(٥) نصب الاسم بعد كأن هذه من عند المؤلف، بينما نص سيبويه أن النصب أحسن وأجود وأكثر. انظر: الكتاب ٣/ ١٤-١٥.

(٦) انظر: المقتضب ٣/ ١٠.

حسن الإبطال مع التخفيف كعلامة لكي يزول اللبس[1]. ورأى أن حذف الخبر في هذه الحالة هو الأجود؛ وذلك لوروده كثيرًا عن العرب عند وضوح الدلالة نحو:

فما كنت ضفاطًا ولكنَّ طالبًا أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل[2]

حذف خبر (لكن) لعلم السامع به، ونحو قول الشاعر:

إنّ محلا وإنّ مرتحلا وإن في السفر ما مضى مهلا[3]

أي (لنا).

٣- الحمل على المعنى

- الحمل على موضع الابتداء

عندما تعطف على اسم (إن)، لك فيه النصب على اللفظ، ولك فيه الرفع إما على الموضع وإما على العطف على الضمير المرفوع بالخبر بعد توكيده. [4]

والعطف على الموضع مخصوص بإنَّ ولكنّ؛ وذلك لما ذكرناه سابقًا من أن معنى الجملة لا يتغير بدخولهما ويتغير بدخول بقية الأدوات، فعند العطف على اسم (إن) يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر وذلك بعد المبتدأ والخبر؛ لبقاء المعنى على ما كان عليه، ولكون الخبر الموجود صالحًا للدلالة على المحذوف؛ إذ لا تخالف بينهما، [5] ومثل سيبويه

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٥.

(٢) انظر البيت في: الشرح (ع) ٢/ ٤٦٦، التحصيل ٢٨٢، النكت ٢/ ١١٥.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٣، التحصيل ٢٨٤، النكت ٢/ ١١٨.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٩.

للعطف على الموضع، ورأى أنه وجه حسن[1] بقول الشاعر:

إن الخلافـــة والنبـــوة مـــنهم والمكرمـــاتُ وســـادةٌ أطهـــار[2]

رفع المكرمات حملاً على موضع (إن) واسمها والخبر محذوف تقديره (فيهم).

وكذلك حمل سيبويه العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر على معنى الابتداء أيضًا على وجه التقديم والتأخير، ومثل له بقول الشاعر:

وإلا فـــاعلموا أنّـــا وأنـــتم بغـــاةٌ مـــا بقينـــا في شـــقاق[3]

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنتم

وقد ذكر السيرافي جواز تقدير خبر لـ (أنَّ) يدل عليه ما بعده وجعل (بغاة) خبرا لـ (أنتم) [4].

ورأى ابن مالك أن هذا الوجه أسهل[5] من تقدير سيبويه؛ بينما عرّج سيبويه في باب التنازع على حذف الخبر من المبتدأ الأول؛ اكتفاء بدلالة خبر المبتدأ الثاني، مؤكدًا على صعوبة هذا التقدير، وأن الاستغناء الحاصل في باب التنازع أسهل منه. [6]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٥.

(٢) انظر البيت في: الشرح (ع) ٢/ ٤٧٣، التحصيل ٢٨٥، النكت ٢/ ١٢٠.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٧، التحصيل ٢٩٢، النكت ٢/ ١٢٨.

(٤) انظر: الشرح (ع) ٢/ ٤٨٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٠.

(٦) راجع: مسألة التنازع ص٧١.

ثانيا: كم
الشعـر

- الفصل بين كم الخبرية ومميزها المجرور

تجر (كم) الخبرية مميزها بالإضافة، فهما كالجار والمجرور لا يفصل بينهما؛ لأن المجرور داخل في الجار فصار كأنهما كلمة واحدة، وما ورد بالفصل بينهما بالجار والمجرور أو الظرف قصر سيبويه جوازه على الشعر[1]، وذلك نحو قول الشاعر:

كـم بجـود مقـرفٍ نـال العـلى وكـريم بخلـه قـد وضـعه[2]

وقول الآخر:

كـم فـيهم ملـكٍ أغـرَّ وسُـوقةٍ حكـم بأرديـة المكـارم محتبـي[3]

والوجه عند الفصل بين كم ومميزها هو النصب على التمييز؛ حملاً على (كم) الاستفهامية نحو قول الشاعر:

تـؤوم سـنانا وكـم دونـه مـن الأرض محـدودبا غارهـا[4]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٣١، التحصيل ٢٩٧، النكت ٢/ ١٣٤.

(٣) انظر البيت في: الشرح (ع) ٢/ ٤٨٨، التحصيل ٢٩٧، النكت ٢/ ١٣٤.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٣٠، التحصيل ٢٩٥، النكت ٢/ ١٣٢.

أما نصب مميز (كم) الخبرية دون فصل فهو لغة ناس من العرب[1]، نحو قول الشاعر:

كـم عمـةً لـك يـا جريـر وخالـة فـدعاء قـد حلبـت عـلي عـشاري[2]

وقد ورد الرفع لمميز (كم) الخبرية بتأويل معناها على الظرف، وتحمل ما بعدها على الابتداء. [3]

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢١، شرح الرضي ٣/ ١٥٦.

(٢) انظر البيت في: الشرح (ع) ٢/ ٤٨٨، التحصيل ٢٩٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٢١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤-٥٥.

ثالثاً: النـداء

١- الحمل على المعنى

- الحمل على موضع المنادى

يقول سيبويه مستفتحًا باب النداء[١]: «اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب» فالموضع دوما هو موضع نصب، وعلى هذا فسر سيبويه قول الشاعر:

إني وأســـطارٍ سُـــطِرْن ســـطرا لقائـــل: يـــا نـــصرُ نـــصرًا نـــصرا[٢]

فسّر نصب (نصرا) الأولى على أنه عطف بيان لـ (نصرُ)، ونصبه حملا على موضع (نصر). [٣]

- تأويل المضاف بمفرد إن كان وصفا

ذكر سيبويه أن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه[٤]، أي: ينتصب ولا يجوز فيه الرفع، ثم أفردا بابا لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا، وهو وصف الأسماء المبهمة، نحو: يا أيها الرجلُ[٥].

---

(١) الكتاب ٣/ ٨٠.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٣٦، التحصيل ٣٠٢، النكت ٢/ ١٤٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٨١.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٨١.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٨٧.

ومثل له أيضًا بوصف مضاف، نحو قول الشاعر:

يـــا صـــاح يـــا ذا الـــضامرُ العـــنسِ والرحـــل ذي الأنـــساع والحِلْـــس[1]

فرفع (الضامر) وإن كان مضافا إلى (العنس).

وقول الآخر:

يـــا ذا المخوفُنـــا بمقتـــل شـــيخه حجـــر تمنـــي صـــاحب الأحـــلام[2]

إذ حمل الشاعر (المخوفنا) على (ذا) نعتا له؛ لأنه في المعنى مفرد مثله؛ والسبب أن الوصف هنا من باب الإضافة اللفظية التي لا تعرف وأسهب في التدليل لذلك.[3]

- الحمل على المعنى في تحديد النكرة المقصودة وغير المقصودة

من أنواع المنادى النكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة.

والأولى تبنى والثانية تنصب والسبب في ذلك المعنى[4]

يقول سيبويه في قول الشاعر:

يـــا دارُ أقـــوت بعـــد أصرامهـــا عامـــا ومـــا يعنيـــك مـــن عامهـــا[5]

«فإنما ترك التنوين فيه؛ لأنه لم يجعل (أقوت) من صفة الدار؛ ولكنه قال (يا دار) ثم

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٣٧، التحصيل ٣٠٣، النكت ٢/ ١٤٧.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٣٨، التحصيل ٣٠٤، النكت ٢/ ١٤٧.

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٩٠ (راجع مسألة تأويل المعرفة بنكرة في النعت).

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٢-١٠٦.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤٠، التحصيل ٣٠٧، النكت ٢/ ١٥٦.

أقبل بعد يحدث عن شأنها؛ فكأنه لما قال (يا دار) أقبل على إنسان، فقال (أقوت وتغيرت). وكأنه لما ناداها قال إنها أقوت يا فلان» [1].

أراد سيبويه أن يوضح أنه قصد دارا بعينها فهي نكرة مقصودة ومثله قول الآخر:

ألا يـــا بيـــتُ بالعليـــاء بيـــتُ ولـــولا حـــب أهلـــك مـــا أتيـــت[2]

«فإنه لم يجعل (بالعلياء) وصفا؛ ولكنه قال: لي بالعلياء بيت؛ وإنما تركته لك أيها البيت الذي أتيته لحب أهله» [3].

٢- الزيـادة

- تكرير المنادى

ورد عن العرب قولهم «يا زيدَ زيدَ عمرو، وزعم الخليل ويونس أنها لغة للعرب جيدة[4]، ومن ذلك قول الشاعر:

يـا تـيمَ - تـيمَ - عـدي لا أبـالكم لا يلقيـــنكم في ســـوءة عمـــر[5]

---

(١) الكتاب ٣/ ١٠٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤١، التحصيل ٣٠٨، النكت ٢/ ١٥٧.

(٣) الكتاب ٣/ ١٠٦.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١١٣.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤٢، التحصيل ٣١٠، النكت ٢/ ١٦٠.

وقول الآخر:

يا زيـدَ - زيدَ - اليعمــلات الذبــل[1]

وبيّن سيبويه وجه قولهم (يا زيدَ زيدَ عمرو) بأنه عندما كرروا الاسم تركوا الأول نصبا على حاله؛ كأن التكرير غير موجود فصار كأنه اسم واحد (يا زيدَ زيدَ اليعملات)[2].

والقياس رفع الأول؛ لأنه علم ونصب الثاني على الموضع، وفسره المبرد على أنه من باب حذف المضاف إليه من الأول؛ استغناء بالمضاف إليه الثاني، بينما سيبويه رأى أنه مقحم وأن العرب تفعل ذلك في نحو:

يـــــا بـــــؤسَ للحـــــرب[3]

فاللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه.

ولم يرَ الحذف مطلقًا والدليل أنه فسر: يا زيدُ زيدُ الطويل على أنه استأنف النداء[4] وقد أكد كثيرًا على أن الباب كله محل للتغيير، ومن ذلك اللغة التي ذكرناها[5].

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤٣، التحصيل ٣١١، النكت ٢/ ١٦٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١١٤.

(٣) انظر البيت في: الشرح (ع) ٣/ ١٧، الخصائص ٣/ ١٠٢، التحصيل ٣٣٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٨٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١١٦-١١٧.

٣- الحذف

ظهرت ثلاثة أنواع من الحذف في باب النداء:

حذف استغناء، وحذف إتباع، وحذف تخفيف.

- فالأول هو نصب المنادى على إضمار الفعل المتروك إظهاره؛ و (يا) عوضا عنه.

ومنه أيضًا ما ينتصب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا؛ إذ أجروه على ما حمل عليه النداء، وهو النصب بالفعل (أعني)، وهو فعل لا يظهر؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله، [١] وذلك نحو قول الشاعر: [٢]

إنا - بني منقر- قوم ذوو حسب فينا سراة بني سعد ونادیها

وقول الآخر:

ألم تر أنا -بني دارم- زرارة منا أبو معبد[٣]

- والثاني (حذف إتباع) هو حذف حركة الإعراب في المنادى العلم الموصوف بابن أو بنت ويحل محلها حركة إتباع لحركة الموصوف[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٥٣.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤٨، التحصيل ٣١٩، النكت ٢/ ١٧٧.

(٣)انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤٨، التحصيل ٣١٩، النكت ٢/ ١٧٧.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٩.

ومن ذلك قول الشاعر:

يـا حكـمَ بـنَ المنـذر بـن الجـارود [1]

وقول الآخر:

يـا عمـرَ بـنَ معمـر لا منتظـر [2]

- والثالث (حذف التخفيف) هو حذف أواخر الأسماء المفردة في النداء[3] نحو قول الشاعر:

فقـد رأى الـراءون غـير البُطَّـل أنـك يـا معـاوِ يـا ابـن الأفـضلِ [4]

يريد: معاوية

وقول الآخر:

فقلـتم: تعـال يـا يـزي بـن مخـرِّم فقلـت لكـم: إني حليـف صـداء [5]

يريد: يزيد؛ وهذا كله لما كثر في كلامهم.

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤٢، التحصيل ٣٠٩، النكت ٢/ ١٥٨.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤٢، التحصيل ٣١٠، النكت ٢/ ١٥٨.

(٣) انظر الترخيم وأحكامه: الكتاب ٣/ ١٦٠-١٩٨.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٥٣، التحصيل ٣٢٧، النكت ٢/ ١٨٧.

(٥)انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٥٤، التحصيل ٣٣٠، النكت ٢/ ١٨٩.

٤- الشعـــر

- نداء ما فيه أل

لا يجوز أن تنادي اسما فيه الألف واللام، واستثني من ذلك (الله)، لأن الألف واللام فيه لازمة فكأنها من حروفه[١]، أما غير ذلك فلا يجوز إلا في الشعر، قال الشاعر:

مـن أجلـك يـا التـي تيمـت قلبـي وأنـــت بخيلـــة بـــالود عنـــي[٢]

والسبب في ذلك هو أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك بالإشارة والقصد؛ فاكتفي بذلك عن الألف واللام وصار حرف النداء بدلا في النداء منها واستغني عنها[٣].

- المعرفة المنونة

المفرد إذا كان منادى يترك تنوينه، وكل العرب ترفعه بغير تنوين؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه[٤].

أما التنوين الوارد في قول الشاعر:

ســـلام الله يـــا مطـــرٌ عليهـــا ولـيس عليـك يـا مطـرُ الـسلام[٥]

---

(١) انظر: الشرح ٨/ ٣٦.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤٨، التحصيل ٣٠٥، النكت ٢/ ١٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٠.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٨٢.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤١، التحصيل ٣٠٩، النكت ٢/ ١٥٧.

فهو كلحاق التنوين بما لا ينصرف اضطرارا، هكذا فسره سيبويه[1] وذكر أن عيسى ابن عمر يشبهه بمن يقول (يا رجلا)؛ لكنه لم يحبذه فقد قال: «لم نسمع عربيًا يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة»[2].

- حذف أداة النداء من النكرة

لا يجوز حذف حرف النداء من النكرة؛ لأن تعريفها كان بالألف واللام، وحذف لأجل النداء، وعوض عن ذلك بأداة النداء فلا يجوز حذف ما يتعرف به إلا بعوض [3].

ويجوز ذلك في الشعر، قال الشاعر:

جـــاري لا تـــستنكري عـــذيري[4]

يريد: يا جارية، وهو ليس بكثير ولا قوي[5].

- حذف هاء التأنيث من المرخم في الوقف

تحذف العرب هاء التأنيث من المنادى المرخم في الوصل، وعند الوقف يردون هذه الهاء[6]، وفي قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٨.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٤٩.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٤٧، التحصيل ٣١٨، النكت ٢/ ١٧٥.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٤٩.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٤.

كـــادت فـــزارة تـــشقى بنـــا فـــأولى فـــزارة أولى فـــزارا[1]

لم يتمكن من رد الهاء بسبب الضرورة فجعل الألف عوضًا عنها.

- الترخيم في غير النداء

ذكر سيبويه أن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء[2]، وذلك في بابين:

الأول: عندما يرخم يجعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء وهو لغة التمام، نحو قول الشاعر:

إمـــا تريـــني اليـــوم أمّ حمـــز قاربـــتُ بـــين عنقـــي وجمـــزي[3]

وإنما أراد (أمّ حمزة)

الثاني: ما اضطر إليه الشعراء في لغة من ينتظر[4] نحو قول الشاعر:

أبـــو حـــنش يؤرقنـــا وطلـــق وعـــــمّار وآونـــــة أثـــــالا[5]

يريد: أثالة

وقول الآخر:

خذوا حظكم يا آل عكـرم واذكـروا أواصرنـا والـرحم بالغيـب تـذكر[6]

يريد: عكرمة

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٥٠، التحصيل ٣٢٣، النكت ٢/ ١٨٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٨/ ٦٢، التحصيل ٣٢٦، النكت ٢/ ١٨٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٩٩.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٥٨، التحصيل ٣٣٤، النكت ٢/ ١٩٩.

(٦) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٥٨، التحصيل ٣٣٦، النكت ٢/ ٢٠٠.

ومن تغيير الاسم في غير النداء ضرورة، قول الشاعر:

في لجة أمسك فلانا عن فُلِ[1]

وأراد: فلان، وهو تغيير في بنية الاسم وجعله على حرفين[2].

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٥٣، التحصيل ٣٢٧، النكت ٢/ ١٨٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٧١.

(*) راجع الترخيم في غير النداء في:

ما يحتمل الشعر من الضرورة لابن السيرافي ٤٤-٤٥، ٩٤-٩٨.

ضرائر الشعر للقزاز ١٤٤-١٤٥.

ضرائر الشعر لابن عصفور (٢٥-٢٦)، (١٣٦-١٣٩)، (١٥٤).

موارد البصائر لفرائد الضرائر ١٩٤-٢٠٤.

الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي ٢٨٦-٢٩٣.

رابعًا: لا النافية

١- الحمل على المعنى

- الحمل على موضع (لا) واسمها

(لا) النافية تعمل فيما بعدها، وتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد[١].

و (لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلك العطف على الموضع ولك العطف على الحرف الذي عمل في المنفي.[٢]

ومن ذلك قول الشاعر:

بهـا العـين والآرام لا عِـدَّ عنـدها ولا كـرعٌ إلا المغـارات والربـل[٣]

(كرع) حمله على موضع (لا واسمها)

وقول الآخر:

هـذا لعمـركم الـصغار بعينـه لا أمَّ لي إن كـان ذاك ولا أبُ[٤]

حمل (أب) على موضع لا واسمها.

---

(١) انظر: الكتاب: ٣/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٧.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٨/ ١٣٢، التحصيل ٣٤١، النكت ٢/ ٢١٠.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٨٢، التحصيل ٣٤٢، النكت ٢/ ٢١١.

- **تأويل المعرفة بنكرة عند وقوعها اسما لِـ (لا)**

(لا) عند عملها عمل (إن) لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل، وما أجرى مجراه؛ فهي لا تعمل إلا في نكرة، كما أن (رب) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر وفي الاستفهام إلا في النكرة؛ لأنك لا تذكر بعد (لا) -إذا كانت عاملة- شيئًا بعينه كما لا تذكر ذلك بعد (رب)، فـ (لا) لا تعمل إلا في النكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذا السؤال إلا نكرة. [1]

فإن وقع بعدها معرفة وما أوهم ذلك فهو نكرة معنى، والمخاطب يعلم أن الكلام عن النكرة[2].

ومن ذلك قول الشاعر:

لا هيـــــثمَ الليلـــــة للمطـــــي

كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين[3]

وقول الآخر:

أرى الحاجـــات عنـــد أبي خبيـــب نكـــــدْن ولا أميـــــةَ بـــــالبلاد[4]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٤.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٨/ ١٣٩، التحصيل ٣٤٥، النكت ٢/ ٢١٦.

(٤) انظر البيت في: الشرح ٨/ ١٤٠، التحصيل ٣٤٥، النكت ٢/ ٢١٦.

٢- الإلغـاء

- إلغاء لا

قد تلغى (لا) وذلك في حالتين:

الأولى: تكون جوابًا لقولك: أغلام عندك أم جارية؟ إذا ادعيت أن أحدهما عنده، وعليه لا يحسن إلا أن تعيد (لا) وهي في الموقعين لا تغير الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل (لا)[١].

ومن ذلك قول الشاعر:

ومـا صرمتـك حتـى قلـت معلنـة لا ناقـــةٌ لي في هـــذا ولا جمـــل[٢]

الثانية: تكون (لا) قد لحقت ما عمل فيه غيرها فلا تغيرها عن حالها، ولا يلزمك هنا تثنية (لا)، كما لا تثنى (لا) في الأفعال التي هي بدل منها، وذلك قولك: لا مرحبا ولا أهلا. [٣]

ومن ذلك قول الشاعر:

ونبئـــت جوّابـــا وسَـــكْنا يـــسبني وعمرو بن عفرا لا سلامٌ على عمرو[٤]

رفع (سلام) على الابتداء و (لا) ملغاة.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٢.

(٢) انظر البيت في: الشرح ٨/ ١٣٩، التحصيل ٣٤٤، النكت ٢/ ٢١٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٩.

(٤) انظر البيت في: الشرح ٨/ ١٤٨، التحصيل ٣٤٨، النكت ٢/ ٢١٧.

ومن ذلك أيضًا أن تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه فهي ملغاة وكأن المضاف إليه ليس معه شيء ومنه قول الشاعر:

ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حينَ لا حينِ[1]

فإنما هو (حينَ حينٍ) و (لا) بمنزلة (ما) إذا ألغيت.

وإنما تجيء لمعنى.[2]

٣- الشعر

- إلغاء (لا) دون تثنية

ذكرنا قبل قليل أنك عندما ترفع بـ (لا) على الإلغاء فإنك تثنيها؛ وذلك لأنها جواب لمن قال: أبرجل شجاع مررت أم بفارس؟ فتقول: (مررت برجل لا فارس ولا شجاع).

ومن قال: مررت برجل لا فارس، دون تثنية فهو قبيح؛ لما ذكرنا[3] وقد أجازه سيبويه على ضعف في الشعر، ومن ذلك قول الشاعر:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجع[4]

وقد أجاز سيبويه في الشعر (دون ضعف) رفع المعرفة مع عدم تثنية (لا) في نحو قول الشاعر:

---

(١) انظر البيت في: الشرح ٨/ ١٥١، التحصيل ٣٤٩، النكت ٢/ ٢١٩.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٥١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٤٣.

(٤) انظر البيت في: الشرح ٨/ ١٥٢، التحصيل ٣٤٩، النكت ٢/ ٢٢٠.

بكـت جزعًـا واسـترجعت ثـم آذنـت ركائبهـــا أن لا إلينـــا رجوعُهـــا[1]

ذلك أن المعنى هنا لا يحتاج إلى تكرير، فلو قال: إنه إلينا رجوعها لكان كلاما حسنا، ودخلت (لا)، وعملت الجحد ولم تغير لفظ الموجب، وهي في ذلك تشبه (ليس) أيضًا. [2]

(١) انظر البيت في: الشرح ٨/ ١٤١، التحصيل ٣٤٦، النكت ٢/ ٢١٥.

(٢) انظر: الشرح ٨/ ١٤٤.

خامسا: الاستثناء

١ - الحمل على المعنى

- حمل المستثنى على موضع العامل فيه

يكون الاسم بعد (إلا) على وجهين:

الأول: أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق.

الثاني: أن يكون الاسم بعدها خارجًا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت (عشرون درهمًا). [١]

ولك في هذه الحالة أن تحمل الاسم على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم. [٢]

ومن ذلك قول الشاعر:

يـــا ابنـــي لُبينـــى لـــستما بيـــد إلا يـــدا ليـــست لهـــا عـــضُد[٣]

حمل (يدا) على موضع (بيد) وهو النصب خبرًا لـ (ليس)

- الحمل على المعنى في أساليب مخصوصة في الاستثناء

* ذكرنا الوجهين في الاسم ما بعد (إلا)، لكن في مواضع يختار فيها أحد الوجهين عن الآخر من ذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، فالمختار عند سيبويه النصب على

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٥١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٥٩.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٦٢، التحصيل ٣٥٢، النكت ٢/ ٢٢٩.

الاستثناء دون الوجه الآخر وهو البدل؛ لأن الآخر (حمار) ليس من نوع الأول فكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى (ولكن) وعمل فيه ما قبله، وهو لغة أهل الحجاز.[1]

أما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار، كأنهم قالوا: ليس فيها إلا حمار؛ ولكنه ذكر (أحدا) توكيدا، ثم أبدل أو على التوسع[2].

ومما جاء على لغة تميم قول الشاعر:

وبلـــدة لـــيس بهـــا أنـــيسُ إلا اليعـــافيرُ وإلا العـــيسُ[3]

(اليعافير) و (العيس) رفع على الاتساع والمجاز؛ إذ جعل اليعافير والعيس هي الأنيس.

وكذلك قول الشاعر:

عـــشية لا تغنـــي الرمـــاحُ مكانهـــا ولا النبـــلُ إلا المـــشرفي المـــصمم[4]

(المشرفي) رفعه على البدل من (الرماح والنبل) اتساعًا ومجازًا.

* وفي موضع آخر من أسلوب الاستثناء يكون لا بد من الحمل على معنى (ولكنّ) أي النصب دون البدل.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٦٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٦٤، الشرح ٨/ ١٩٦.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٦٣، التحصيل ٣٥٤، النكت ٢/ ٢٣٥.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٦٦، التحصيل ٣٥٧، النكت ٢/ ٢٣٧، وانظر بقية الشواهد الكتاب ٣/ ٢٦٦-٢٦٩.

وذلك في نحو: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام.

ولا يجوز البدل لأن ما بعد (إلا) ليس من جنس ما قبلها، فـ (لا تكونن من فلان) أي: لا تخالطنه، وقوله (سلاما بسلام) أي: متاركة، فكأنه قال: لا تخالطنه إلا متاركة، وليست المتاركة من المخالطة في شيء[1]، ومن ذلك قول الشاعر:

ولا عيب فيهم غيرَ أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب[2]

وقد استشهد سيبويه بشواهد كثيرة، وذكر أن هذا في الشعر كثير. وأورد أبياتًا للاستثناء (بغير) كالشاهد السابق وكذلك شاهدين بـ (إلا)[3]،

كقول الشاعر:

من كان أشرك في تفرق فالج فلبونه جربت معا وأغدَّت

إلا كناشرة الذي ضيعتم كالغصن في غلوائه المتنبَّت[4]

والتقدير: لكن مثل ناشرة لا جربت لبونه وأغدت.

وقد ورد استخدام العرب لـ (إلا) وما بعدها على الوصفية بمنزلة (مثل) و (غير)[5]، نحو قول الشاعر:

---

(١) انظر: الشرح ٨/ ٢٠٤.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٦٦، التحصيل ٣٥٧، النكت ٢/ ٢٣٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٢-٢٧٤.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٦٧-٢٦٨، التحصيل ٣٥٩، النكت ٢/ ٢٤٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٨

وإذا أقرضـــت قرضـــا فـــاجزه إنـما يجـزي الفتـى غـيرُ الجمـل[1]

(غيرُ) رفعه نعتا لـ (الفتى) هذا في (غير)

وفي (إلا) قول الشاعر:

وكـــل أخ مفارقـــه أخـــوه لعمـــر أبيـــك إلا الفرقـــدان[2]

والتقدير (وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه)

٢- التقديم والتأخير (تقديم المستثنى على المستثنى منه)

- تقديم المستثنى على المستثنى منه

قلنا: إن النصب على الاستثناء والبدلية هما وجهان لك في الاسم بعد إلا . أما عند تقديم المستثنى على المستثنى منه، يلزمك النصب ويمتنع البدل؛ وذلك لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه.[3]

واستشهد سيبويه بقول الشاعر:

الناس ألـب علينـا فيـك، لـيس لنـا إلا الـسيوفَ وأطـراف القنـا وزر[4]

قدم (السيوف) على المستثنى منه (وزرُ) فنصبه.

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٧٠، التحصيل ٣٦٢، النكت ٢/ ٢٤٦.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٧١، التحصيل ٣٦٣، النكت ٢/ ٢٤٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٢.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٧٢، التحصيل ٣٦٤، النكت ٢/ ٢٥٠.

الإسناد الذي بمنزلة الفعل

السبب

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
الحروف الخمسة	إلغاء الظرف	الإلغاء	الموضع
	إلغاء (إن وأخواتها)عند اتصال (ما) بها	الإلغاء	أصل تقعيدي (زوال الاختصاص)
	إعمال (إن ولكن) مع التخفيف	الشعر	الموضع
	حذف الاسم عند تخفيف (أن ولكن)	(وفيه حذف)	
	الإبطال عند التخفيف		أصل تقعيدي (زوال الشبه الذي من أجله استحقت العمل)
	الحمل على موضع الابتداء	الحمل على المعنى (وفيه حذف)	الموضع والمعنى
كم	الفصل بين كم الخبرية ومميزها المجرور	الشعر	أصل القاعدة (لا يفصل بين الجار والمجرور)
النداء	الحمل على موضع المنادى	الحمل على المعنى	الموضع
	تأويل المضاف بمفرد إن كان وصفا (تأويل المعرفة بنكرة)	الحمل على المعنى	الموضع
	الحمل على المعنى في تحديد النكرة المقصودة وغير المقصودة	الحمل على المعنى	المعنى (دلالة الكلام)

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	تكرير المنادى	الزيادة	أصل تقعيدي (الحكم الإعرابي) ولم يؤول على الحذف بل قبل النص على أنه لغة للعرب
	حذف ناصب المنادى والاختصاص وجوبا	الحذف	أصل تقعيدي والكثرة سبب الوجوب
	حذف حركة المنادى للإتباع	الحذف	التخفيف (ظاهرة لغوية) والكثرة دعت ذلك
	حذف آخر المنادى للتخفيف	الحذف	التخفيف (ظاهرة لغوية) والكثرة دعت ذلك
	نداء ما فيه أل	الشعر	الأصل النحوي (كل منادى مرفوع معرفة)
	المعرفة المنونة	الشعر (ضرورة)	أصل الاستخدام (المنادى المفرد بلا تنوين)
	حذف أداة النداء من النكرة	الشعر	أصل القاعدة (لا تحذف الأداة من المنادى النكرة)
	حذف هاء التأنيث من المرخم في الوقف	الشعر (ضرورة)	مخالفة استعمال العرب (رد الهاء إلى المرخم عند الوقف)
	الترخيم في غير النداء	الشعر (ضرورة)	مخالفة القواعد
لا	الحمل على موضع لا واسمها	الحمل على المعنى	الموضع
	تأويل المعرفة بنكرة عند وقوعها اسمًا لـ (لا)	الحمل على المعنى	الموضع

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	إلغاء (لا)	الإلغاء	الموضع
	إلغاء (لا) دون تثنية	الشعر	قبح المعنى جعله جائزا في الشعر على ضعف بينما جاز عدم تثنية المعرفة عند الإلغاء بسبب المعنى الذي لا يحتاج إلى تكرير في هذه الحالة
الاستثناء	حمل المستثنى على موضع العامل فيه	الحمل على المعنى	الموضع
	الحمل على المعنى في أساليب مخصوصة في الاستثناء		
	- (ما فيها أحد إلا حمارا)	الحمل على المعنى	اختار سيبويه النصب بسبب المعنى وأجاز الرفع على التوسع
	- (لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام)	الحمل على المعنى	وجب النصب لأن المعنى لا يحتمل البدل للمخالفة بين الشطرين
	- استخدام (إلا) بمعنى (غير) و(مثل)	الحمل على المعنى	المعنى
	تقديم المستثنى على المستثنى منه	التقديم والتأخير	الموضع

الفصل الرابع

أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون

أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون

خلص جهد البكاء إلى أن أنواع الإسناد السابقة في الفصل الأول والثاني والثالث، قد خصت الاسم المظهر التام المنون.

وأن هذا الفصل هو دراسة أحكام الإسناد باعتماد أنواع الاسم الأخرى، فدرس أحكام الإسناد مع الضمائر، ثم الاسم الناقص الذي يتم بحشو أو صلة، وما لا ينصرف، والأسماء في باب الحكاية.

وقد تناولت التأويل النحوي فيها، كما يلي:

أولاً: الضمائر

١- الشعر

- وضع الضمير المنفصل موضع المتصل
- حذف نون الوقاية مع (ليت، قط، قد)
- قبح التشريك بين المظهر والمضمر
- وضع الضمير المجرور موضع الظاهر

٢- الحمل على المعنى

- وضع ضمير النصب وضمير الجر موضع الرفع

ثانياً: الاسم الناقص

١- الشعر

- جمع (مَن) في الوصل
- حذف لام الجزم وبقاء عملها
- النصب بعد الفاء في الواجب
- المجازاة بـ(إذا)
- حذف الفاء من جواب الشرط
- قبح (إن تأتي آتيك)
- بقاء الجزاء مع عدم شغل (كان) وأشباهه في (إنّ مَن يأتني آته)
- بقاء الجزاء بعد (إذ) وما أشبهها
- تقديم الاسم على فعل الشرط المجزوم في أدوات الشرط
- تقديم الاسم على الحروف المختصة بالدخول على الأفعال
- حذف (ما) وهي لغو من (الكاف) عند عملها في (أن)
- حذف (أن المصدرية) من أفعال المقاربة المستعملة معها
- حذف ألف الاستفهام

٢- الإلغاء

- إلغاء (إذن)
- إلغاء (حتى)
- إلغاء (لا)
- إلغاء الجزاء بعد (لكن)

- إلغاء (ما) بعد (إن)

٣- الحمل على المعنى

- جواز النصب والرفع فيما بعد حروف التشريك
- فتح وكسر همزة (إن)
- إنَّ بمنزلة حرف جواب

ثالثاً: مالا ينصرف

١- الحمل على المعنى

- في أسماء الأماكن
- في أسماء القبائل والأحياء
- في أسماء السور
- في التسمية بالحروف والكلم
- في التسمية بالاسم
- الحمل على الحكاية في بقاء الجمل على حالها

٢- الشعر

- ترك صرف (مثاني)
- إتمام جمع المنقوص
- إسكان الياء في موضع النصب
- إسكان (مع)

أولاً: الضمائـر

١- الشعـر

- وضع الضمير المنفصل موضع المتصل

وضعت العرب للمضمرين علامات، وجعلت مواضع معروفة للمتصل منها للمنفصل[١]؛ فلا يجوز تغيير هذه المواضع التي وردت عن العرب، وما جاء من ذلك فهو يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام.

ومن ذلك وضع (إيا) موضع (الكاف) لضرورة الشعر نحو قول الشاعر:

أتتـــك عـــنس تقطـــع الأراكـــا إليـــك حتـــى بلغـــت إياكـــا[٢]

والقياس [بلغتك]

وقول الآخر:

كأنّـــــا يـــــوم قُـــــرّى إ نـــــما نقتـــــل إيانـــــا[٣]

والقياس [نقتل أنفسنا].

ورأى الأعلم أن البيت الأخير أقل ضرورة من الأول، لأنه وضع (إيانا) موضع [أنفسنا] وكلاهما ظاهر[٤]؛ لكني لا أرى اختلافا بينهما؛ فالعرب استخدمت ألفاظًا

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٦-٩.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٧٩، التحصيل ٣٧٢، النكت ٢/ ٢٧٠.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٩/ ٥٩، التحصيل ٣٧٢، النكت ٢/ ٢٧٠.

(٤) انظر : النكت ٢/ ٢٧٠.

معينة في مواضع معينة، فالفعل (نقتل) لا يتعدى إلى ضميره فقالت العرب (أنفسنا)، وأنت تجري مجرى العرب.

- حذف نون الوقاية مع (ليت، قط، قد)

تدخل على ضمير النصب (الياء) نون زائدة؛ وذلك حراسة لأواخر الأفعال من دخول كسرة عليها، لتباعد الأفعال من الجر، والكسرة لفظها لفظ الجر، تقول : ضربني وأكرمني.

ولما أجريت (إن) وأخواتها مجرى الفعل لزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل، إلا أن العرب قد تكلمت فيها بإسقاط النون وذلك في (إنّ وأنّ وكأنّ ولعل)[1]؛ لكثرتها في كلامهم وأنهم يستثقلون التضعيف، و(لعل) وإن لم يكن آخرها نونا، فإن اللام قريب من النون؛ ولقربها من النون تدغم النون فيها؛ لذلك حُذفت النون مع (لعل)[2].

أما (ليت) فحقها أنه تثبت فيها النون فلا موجب لحذفها إلا اضطرار الشعراء.

قال الشاعر:

كمنيـــة جـــابر إذ قـــال ليتـــي أصـــادفه وأفقـــد جـــلَّ مـــالي[3]

وكذلك تلزم نون الوقاية ما آخره ساكن نحو (قط، قد، عن، من، لدن)؛ حماية لآخرها من الحركة، وذلك كراهية أن تشبه الأسماء نحو يد وهن.[4]

وقد اضطر شاعر فقال (قدي) تشبيهًا بـ (حسبي) لأن المعنى واحد:

---

(١) انظر: الشرح ٩/ ٧٦.

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٣٤-٣٥.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٧٩، التحصيل ٣٧٣، النكت ٢/ ٢٧٥.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٣٦-٣٧.

قــدني مــن نــصر الخُبَيْبَــيْنِ قــدي لــيس الإمــام بالــشحيح الملحــد[1]

- قبح التشريك بين المظهر والمضمر

يقبح أن يشرك المظهر المضمر في الفعل المرفوع، ذلك قولك فعلت وعبدالله، وأفعل وعبدالله، إلا أن تفصل بينهما بالتأكيد أو ما أشبهه بما يطول به الكلام.[2]

وذلك لأن ضمير الفاعل قد يكون في الفعل بغير علامة كقولهم (قم واذهب)، ومنه ماله علامة تغير بنية الفعل بتسكين آخر الفعل الماضي وذلك (قمت وقمنا)، فلما كان بعضه يقدر في الفعل ويبقى لفظ الفعل مجردا، وبعضه كأنه من حروف الفعل بتسكينه لما كان من الفعل مفتوحا واختلاطه بحروفه، صار المعطوف عليه في اللفظ كأنه قد عطف على الفعل وحده، إذ كان الموجود لفظ الفعل مجردا، أو ما يجري ببنيته مع الفعل كالمجرد، والاسم لا يعطف على الفعل؛ فقبح لذلك عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع المتصل بالفعل[3].

وقد يجوز في الشعر فقط، ومن ذلك:

قلــت إذ أقبلــتْ وزهــرٌ تهــادى كنعــاج المــلا تعــسَّفن رمــلا[4]

والقياس: أقبلت هي وزهر

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٧٩، التحصيل ٣٧٣، النكت ٢/ ٢٧٦.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٧-٤٨.

(٣) انظر: الشرح ٩/ ٩١.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٨٢، التحصيل ٣٧٦، النكت ٢/ ٢٨١.

وقال آخر:

فلـــما لحقنـــا والجيـــادُ عـــشية دعـــوا يالَكلـــبٍ واعتزينـــا لعـــامرِ[1]

والقياس: لحقنا نحن والجياد

وكذلك يقبح عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور فلا تقول: مررت بك وزيد؛ لأنهم كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها، جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين؛ فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم، ولم يجز أيضًا أن يتبعوها إياه وإن وصفوا، لا يحسن أن تقول: مررت بك أنت وزيدٍ. [2]

وقد ورد في الشعر العطف دون إعادة الجار:

آبَـــكَ أَيِّـــهْ بِيَ أو مُـــصدَّرِ مـــن حمـــر الجلَّـــة جـــأب حـــشور[3]

عطف (مصدر) على المضمر المجرور (بي) دون إعادة الجار.

وقال آخر:

فـــاليوم قربـــت تهجونـــا وتـــشتمنا فاذهب فما بك والأيـامِ مـن عجـب[4]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٨٢، الشرح ٩/ ٨٩، التحصيل ٣٧٦،

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٥١.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٩/ ٩٠، التحصيل ٣٧٧، النكت ٢/ ٢٨٢.

(٤) انظر البيت في: الشرح ٩/ ٩٠، التحصيل ٣٧٧، النكت ٢/ ٢٨٣.

- وضع الضمير المجرور موضع الظاهر

استغنت العرب في مواضع عن الإضمار من حروف الجر ووضعت ظاهرا، ومن ذلك أنهم استغنوا عن الكاف في (أنت كزيد)، وقالوا (مثله) و (شبهه) فأسقطوا الضمير؛ إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس[1] نحو قول الشاعر:

وأمّ أو عـــالٍ كهـــا أو أقربـــا[2]

يريد (مثلها).

وقـال: فـلا تـرى بعـلا ولا حلائـلا كَـــهُ ولا كَـــهُنَّ إلا حـــاظلا [3]

يريد (مثله) و (مثلهن).

٢- الحمل على المعنى

- وضع ضمير النصب وضمير الجر موضع الرفع

ورد عن العرب «ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم وذلك: لولاك، ولولاي، إذا أضمر فيه الاسم جُرَّ، وإذا أُظْهِر رُفِع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس، لقلت: لولا أنت... ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا».[4]

هكذا استعمال العرب له، فالموضع بعد (لولا) موضع رفع، وورد عنهم وضع

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٥٥.

(٢) انظر البيت في: الشرح ٩/ ١٠١، التحصيل ٣٧٨، النكت ٢/ ٢٨٤.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٨٣، التحصيل ٣٧٨، النكت ٢/ ٢٨٤.

(٤) الكتاب ٤/ ٤١.

الضمير (الياء) و (الكاف) في هذا الموضع، وهما لا يكونان علامة مضمر مرفوع.

قال الشاعر:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي[1]

وكذلك (عسى) فالموضع بعدها رفع، وورد عن العرب قولهم (عساك)، والكاف منصوبة، قال الشاعر:

يا أبتا علك أو عساكا[2]

واستدل سيبويه بأنها منصوبة بوجود نون الوقاية مع (الياء) في قول الشاعر:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني[3]

إذ لو كانت مجرورة لقال (عساي)؛ ولكنهم حملوها على (لعلك)؛ لأن المعنى واحد.

وأكد سيبويه على أن (عسى، و لولا) لهما في الإضمار هذا الحال، كما ورد عن العرب استخدامات خاصة نحو (لدن غدوة)، ورفض أن تكون الضمائر في موضع رفع؛ لأنه وجه رديء فلا ينبغي كسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر، وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره، وربما وقع ذلك في كلامهم. [4]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٨٠، التحصيل ٣٧٤، النكت ٢/ ٢٧٧.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٨١، التحصيل ٣٧٥، النكت ٢/ ٢٨٠.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٨١، التحصيل ٣٧٥، النكت ٢/ ٢٨٠.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٤٤.

ثانيا: الاسم الناقص

١- الشعـر

- جمع (مَن) في الوصل

تأتي (من) للاستفهام، وهي في ذلك تشبه (أي) إلا أن (أيا) الأصل فيها الاستفهام وهي أكثر في كلامهم من (مَن) فيه، وهي تشبه الأسماء التامة التي لا تحتاج إلى صلة في الجزاء وفي الاستفهام. وقد تُشَبَّهُ (من) بها في هذه المواضع لأنها تجري مجراها فيها لكنها لم تقو قوة (أي) لما ذكرناه، ولما يدخل (أي) من التنوين والإضافة، فـ (أي) قد تجمع في الصلة، وتضاف وتثنى وتنون، و (مَن) لا يثنى ولا يجمع في الاستفهام ولا يضاف[١].

وذكر سيبويه أن يونس كان يقيس (من) على (أي) فينون (من) ورأى أنه بعيد، وإنما يجوز على قول شاعر قاله مرة في شعر، ثم لم يسمع بعد[٢]

أتـوا نـاري فقلـت: منـون أنـتم؟ فقالوا: الجن، قلـت: عمـوا ظلامـا[٣]

جَمَع (من) في الوصل وإنما تجمع في الوقف، وهو ما لا تكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير. [٤]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٩٤-٩٦.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٩٥.

(٣) انظر البيت في: الشرح ٨/ ١٤٢، التحصيل ٣٨٠، النكت ٢/ ٢٩٨.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٩٦، شرح الأبيات لابن السيرافي ٢/ ١٨٤.

وقد أوّل الزجاج البيت على أن الشاعر وقف على (منون) وسكت عندها ثم ابتدأ، فللشاعر أن يجري الكلام في الوصف مجراه في الوقف.[1]

- حذف لام الجزم وبقاء عملها

تدخل لم ولما واللام التي في الأمر و(لا) في النهي على الأفعال فتجزمها، وقد يجوز حذف (اللام) في الشعر وتعمل مضمرة تشبيها لها بـ (أن) إذا عملت مضمرة[2]، نحو قول الشاعر:

محمد تفدِ نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا[3]

ولم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار؛ إذ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب، وقد أضمر الشاعر الجازم؛ تشبيهًا لإضمارهم (رب) و (واو القسم) في كلام بعضهم.[4]

- النصب بعد الفاء في الواجب

ينتصب الفعل المضارع بعد الفاء بـ (أن) مضمرة وجوبًا في قولك:

(لا تأتيني فتحدثني) إذا لم ترد التشريك بينه وبين الفعل الأول؛ بل تريد نقض

---

(١) انظر: النكت ٢/ ٢٩٩.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١١٩.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٨٦، التحصيل ٣٨٢، النكت ٢/ ٣٠٩. وانظر بقية الأبيات: الكتاب ٤/ ١٢٠.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ١٢٠.

النفي وتغيير المعنى، يعني: ليس يكون منك إتيان فحديث؛ ولأجل هذه المخالفة التي لا تكون إلا في النفي كان النصب. [1]

وعليه لا نصب بعد الفاء في الواجب؛ لأن الذي أحوجنا إلى إضمارها وتقدير الكلام على غير ظاهره، وحمله على غير لفظه، الدلالة على المخالفة بين الأول والثاني، وإذا كان ذلك في الواجب لم يقع خلاف بين الأول والثاني يحوجنا إلى ذلك التقدير، وذلك قوله: إنه عندنا فيحدثنا، الأول والثاني واجبان على كل حال. [2]

وقد يجوز في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، تجعل (أن) العاملة، وفي ذلك:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا[3]

وهو ضعيف في الكلام، وقد شبه سيبويه العطف بالنصب على جواب الشرط المجزوم في قولك (إن تأتني آتك وأعطيَك) بالنصب في الواجب، ورأى أنه في الجزاء صار أقوى قليلا؛ لأنه في الشرط ليس بواجب أنه يفعل إلا أن يكون من الأول فعل، فلما ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه جاز ذلك فيه على ضعفه، وإن كان معناه كمعنى ما قبله.[4]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٤٥، ١٥٩.

(٢) انظر: الشرح ١٠/ ٣٩.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٩٤، التحصيل ٣٩٢، النكت ٢/ ٣٣١، وانظر بقية الأبيات: الكتاب ٤/ ١٥٦، ١٥٨.

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٢٣١-٢٣٢.

ومن ذلك قول الشاعر:

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى مصارع مظلوم مجرّا ومسحبا
وتدفنَ منه الصالحات وإن يُسِئْ يكن ما أساء النار في رأس كبكبا[1]

- المجازاة بـ (إذا)

حروف الجزاء أبدا مبهمة فحق ما يجازى بها ألا يدرى أيكون أم لا يكون كقولك: إن قدم زيد زرته، وإن تمطر اليوم نجلس للحديث، ولا يدري أتمطر اليوم أم لا، أما (إذا) فالذاكر لها في الكلام كالمعترف أنها كائنة، كقولك: إذا طلعت الشمس فأتني، فالمتكلم معترف بطلوع الشمس، فالفعل في (إذا) بمنزلته في (حين).[2]

وقد جازوا بـ (إذا) في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب.[3]

نحو قول الشاعر:

ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا إذا خمدت نيرانهم تقدِ[4]

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، والجيد الرفع معها.[5]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣١٠، التحصيل ٤١٥-٤١٦، النكت ٢/ ٣٦٤.

(٢) انظر: الشرح ١٠/ ٧٤.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ١٨٨-١٨٩.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٠٣، التحصيل ٤٠٣، النكت ٢/ ٣٤٨. وانظر بقية الأبيات: الكتاب ٤/ ١٨٩-١٩٠.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٩٠.

- حذف الفاء من جواب الشرط

جواب الشرط لا يكون إلا بفعل أو بالفاء، فتقول: إن تأتني آتك وإن تأتني فأنا صاحبك، وقد حذفت العرب هذه (الفاء) في الجواب في ضرورة الشعر، وسهل ذلك أن أصل الجواب لا يكون فيه فاء؛ بل أن يكون مستقبلا؛ لأنه شيء مضمون فعله إذا فُعِل الشرط، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب، ولا يقعان موقع فعل مجزوم فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر وجعلوه مع ما بعده في موضع الجواب،[1] وهي لا تكون إلا معلقة بما قبلها؛ لذا كرهوا الجواب دون الفاء، وقد يقوله الشاعر مضطرا يشبهه بما يتكلم به من الفعل [2]، قال الشاعر:

مــن يفعــل الحــسنات الله يــشكرها والــشر بالــشر عنــد الله مــثلان[3]

- قبح (إن تأتني آتيك)

يقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله، فلا تقول: (آتيك إن تأتني) إلا في شعر؛ لأنك أخّرت (إن) وما عملت فيه، ولم تجعل لـ (إن) جوابا ينجزم بما قبله فهكذا جرى هذا في كلامهم.[4]

---

(١) انظر: الشرح ١٠/ ٧٧-٧٨.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٩٢-١٩٣.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٠٣، الشرح ١٠/ ٦٧، التحصيل ٤٠٥، وانظر بقية الأبيات: الكتاب ٤/ ١٩٣.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ١٩٤-١٩٧.

وقد جاء في الشعر:

يــا أقــرع بــن حــابس يــا أقــرع إنــك إن يــصرع أخــوك تــصرعُ[1]

والتقدير إنك تصرعُ إنْ يصرعْ أخوك، و (تصرع) مقدم في النية، ويتضمن الجواب في المعنى، وقد جاز في الشعر تشبيها بالجزاء إذا كان جوابه منجزما؛ لأن المعنى واحد[2]. وقد أجاز سيبويه (إن أتيتني آتيك) أي رفع الجواب على نية التقديم، والذي اختلف فيه عدم عمل (إن) في لفظ الشرط [3] ومثل ذلك قول الشاعر:

وإن أتــاه خليــل يــوم مــسألة يقــولُ: لا غائــبٌ مــالي ولا حــرم[4]

رفع (يقول) على نية التقديم والتقدير: يقول إنْ أتاه خليل، وقد جاز ذلك كما ذكرنا.

- **بقاء الجزاء مع عدم شغل (كان) وأشباهه في (إنّ من يأتني آته)**

إذا أعملت (كان) و (إنّ) ذهب الجزاء بعدهن ولم يكن من مواضعه، فتكون الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي نحو: إنّ من يأتيني آتيه وكان مَن يأتيني آتيه.

فإن شغلت هذه الحروف (كان وأشباهه) بشيء، جازيت فمن ذلك: (إنه مَن يأتنا نأته)، وتقول: (كان من يأته يعطه) على إضمار الاسم في كان وإلا كان الكلام محالا[5].

---

(١) انظر البيت في: الشرح ١٠/ ٦٨، التحصيل ٤٠٦، النكت ٢/ ٣٤٩. وانظر بقية الأبيات: الكتاب ٤/ ١٩٦-١٩٧، ٢٠٠.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٩٧.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ١٩٥.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٠٤، الشرح ١٠/ ٦٨، التحصيل ٤٠٥.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٢٠٢-٢٠٣.

وجاء في الشعر:

إنّ مَـــن لام في بنـــي بنـــت حـــسا ن أَلُّـــمْه وأعـــصه في الخطـــوب[1]

أعمل الجزاء على إضمار الاسم في إن.

- بقاء الجزاء بعد إذ وما أشبهها

ليس من مواضع الجزاء أن يأتي بعد الحروف التي تدخل على المبتدأ والمبني عليه فلا تغير الكلام عن حاله نحو (إذ، ما، وأما)، فإن أتى ذهب فيه الجزاء، نحو: أتذكر إذ مَن يأتينا نأتيه، وقد يجوز في الشعر أن نجازي بعد هذه الحروف.

فنقول: أتذكر إذ مَن يأتنا نأته، وقد أجازوه؛ لأن (إذ) وما أشبهها لا تغيّر ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيء بها فقالوا: ندخلها على أسلوب الشرط ولا تغير الكلام[2]، قال الشاعر حين اضطر:

عـلى حـين مَـنْ تلبـث عليـه ذنوبـه يـرثْ شربـه إذ في المقـام تـدابر[3]

- تقديم الاسم على فعل الشرط المجزوم في أدوات الشرط (دون إن)

يقبح في حروف الجزاء أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال؛ وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر؛ لأن فيها بعض التصرف فيدخلها

---

(١) انظر البيت في: الشرح١٠/ ٨٥، التحصيل ٤٠٨، النكت ٣٥٥. وانظر بقية الأبيات: الكتاب ٤/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) انظر البيت في: الشرح ١٠/ ٨٩، التحصيل ٤١٠، النكت ٢/ ٣٥٧.

(فعل) و (يفعل) ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء، وتكون بمنزلة الذي؛ ولذا جاز الفرق في الكلام بين (إن) إذا لم تجزم في اللفظ وبين فعلها فإن جزمت ففي الشعر؛ وذلك لأنها أم الباب، أما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام؛ لأنها ليست كـ (إن)[1]، ومن ذلك:

فمتى واغل يَنُبْهُم يُحيّو ... هُ وتُعْطَف عليه كأس الساقي[2]

فقدم الاسم على الفعل في (متى) مع جزمها له، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر ولو كان (فعل) أي لم يجزم فعل الشرط كان أقوى، إذ كان ذلك جائزًا في (إن) في الكلام.

- تقديم الأسماء على الحروف المختصة بالدخول على الأفعال

في العربية حروف لا يليها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها ومن هذه الحروف: قد، سوف، ربّما، قلّما، هلّا، لولا، وألّا [3].

وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم[4]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٥٦-٢٥٩.

(٢) انظر البيت في: الشرح ١٠/ ١٥٠، التحصيل ٤٢٢، النكت ٣٧٧.

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٢٦٠

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣١٥، الشرح ١٠/ ١٥٣، التحصيل ٤٢٣.

- حذف (ما) وهي لغو من (الكاف) عند عملها في (أن)

تدخل (الكاف) على (أن) فتعمل فيها، وتلزمها (ما) وهي (لغو)؛ كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأنّ) [1]؛ ويجوز إسقاطها في الشعر:

قُـرومٍ تـسامى عنـد بـابٍ دفاعُـه كـأنْ يُؤخـذُ المـرءُ الكـريم فيقـتلا[2]

فـ (ما) لا تحذف هنا كما لا تحذف في الكلام من (أنّ)؛ ولكنه جاز في الشعر، والأصل (كما أنه) فحذف (ما) وخفف. وهناك من جعل (أن) ناصبة للفعل (يؤخذ)[3].

- حذف (أن المصدرية) من أفعال المقاربة المستعملة معها

تقول العرب (عسيت أن تفعل) و (يوشك أن تجيء)، ولم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه، فقد استغنوا بـ (أن تفعل) فتركوا الاسم لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء، ومن العرب من يقول: عسى يفعل، ويوشك يجيء[4]، بحذف (أن)، ومنه:

- عسى الكرب الـذي أمـسيت فيـه يكـــون وراءه فـــرج قريـــب[5]

- يوشـــك مَـــنْ فـــر مـــن منيتـــه في بعـــض غراتـــه يوافقهـــا[6]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٣٠٠-٣٠٢.

(٢) انظر البيت في: الشرح (ع) ٣/ ٣٦٦، التحصيل ٤٣٢، النكت ٢/ ٤٠٠.

(٣) انظر: التحصيل ٤٣٢.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٣٢٦-٣٣١.

(٥) انظر البيت في: الشرح (ع) ٣/ ٣٩٤، التحصيل ٤٣٧، النكت ٢/ ٤١١.

(٦) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٢٣، التحصيل ٤٣٨، النكت ٢/ ٤١٢.

أما (كاد) فإنهم لا يذكرون فيها (أن)، وكذلك (كرب)، وقد جاء في الشعر (كاد أن يفعل) فشبهوه بـ (عسى)، قال الشاعر:

قد كاد من طول البلى أن يمصحا[1]

- حذف ألف الاستفهام اكتفاء بدلالة المعنى:

يجوز في الشعر حذف ألف الاستفهام عند دلالة المعنى عليها[2] نحو قول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر[3]

والتقدير (أشعيث) لأن قوله (ما أدري) يقتضي وقوع الألف و (أم) مساوية لها.

فعلم المخاطب لأي شيء وضع الكلام يجعل الحذف جائزا في الشعر[4]،

كما حذف جواب (رب) في أشعار العرب، ومنه:

ودَوِّيةٍ قفرٍ تُمشِّي نعامها كمشي النصارى في خفاف الأرندج[5]

والتقدير (رب[6] دوية قفر قطعتها)

---

(١) انظر البيت في: التحصيل ٤٣٨، النكت ٢/ ٤١٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٦١.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٥١.

(٣) انظر البيت في: الشرح (ع) ٣/ ٤١٥، التحصيل ٤٤١، النكت ٢/ ٤٢١.

(٤) انظر: الكتاب : ٤/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣١٣، التحصيل ٤٢٠، النكت ٢/ ٣٧٢.

(٦) سيأتي الوقوف على حذف حرف الجر (رب) وحكمه ص٢٧٤.

٢- الإلغـاء

- **إلغاء (إذن)**

(إذن) إذا كانت جوابا، وكانت مبتدأة، عملت في الفعل النصب، وذلك قولك: إذن أجيئك.

وإذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه؛ فإنها ملغاة لا تنصب البتة، ومن ذلك: إن تأتني إذن آتك؛ لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن)، ومن ذلك أيضًا: والله إذن لا أفعلُ، من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين، و (إذن) لغو[١]، ومنه قول الشاعر:

لـئن عـاد لي عبـد العزيـز بمثلهـا وأمكننـي منهـا إذن لا أقيلُهـا[٢]

اعتمد على القسم المقدر في أول الكلام، وتقديره «والله لئن عاد لي» [٣].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٢٦-١٢٩.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٨٨، التحصيل ٣٨٤، النكت ٢/ ٣١٥.

(٣) انظر: الشرح ٩/ ١٩٤-١٩٥.

- **إلغاء (حتى)**

حتى من الحروف الخافضة وإذا نصبت الفعل نصبته بإضمار (أن)، ويرتفع الفعل كذلك بعدها بإيجاب ما قبله وتأديته إليه، فـ (حتى) التي ترفع ليست هي التي تنصب الفعل، ويجوز لك عطف أحدهما على الأخرى[1]، ومن ذلك قول الشاعر:

سريت بهم حتى تكلَّ مطيهم وحتى الجيادُ ما يقدن بأرسان[2]

فـ (حتى) الثانية غير عاملة. [3]

- **إلغاء (لا)**

تدخل (لا) في الكلام، فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أن تنفيه، ولا تنفيه مغيّرًا عن حاله، يعني: في الإعراب الذي كان عليها، فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست منه (لا)، ومن ذلك دخولها على أسلوب الشرط فلا تغير فيه شيئًا[4] يقول الشاعر:

وقدر ككف القرد لا مستعيرها يعار، ولا مَنْ يأتها يتدسَّم[5]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٤٢-١٤٤.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٩٠، التحصيل ٣٨٦، النكت ٢/ ٣٢٣.

(٣) انظر: الشرح ١٠/ ٢١.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٠٧، التحصيل ٤١١، النكت ٢/ ٣٥٨.

- **إلغاء الجزاء بعد (لكن)**

(لكن) بمنزلة (إذا) في حسن إضمار الابتداء بها، فحسنت المجازاة على ذلك التقدير بعدها، وإن لم تنو الإضمار تركت الجزاء، فيحسن لك العمل وتركه بعد (لكن)[1] ومن ذلك قول الشاعر:

ولـــست بحـــلال الـــتلال مخافـــة ولكـــن متـــى يـــسترفدِ القـــوم أرفـــد[2]

جازى بـ (متى) على نية الإضمار (ولكن أنا).

- **إلغاء (ما) بعد (إنْ)**

تدخل (إن) على (ما) فتصرفها إلى الابتداء، كما تصرف (ما) عمل (إن) إلى الابتداء، فكل واحدة منهما أبطلت عمل ما قبلها، وصار ما بعدها مبتدأ وخبرا. [3]

كما قال الشاعر:

ومـــا إنْ طبُّنـــا جُـــبْنٌ ولكـــن منايانـــا ودولـــة آخرينـــا[4]

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢١٠-٢١١.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٠٧، التحصيل ٤١١، النكت ٢/ ٣٥٨.

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٣١٨-٣٢٠، الشرح (ع) ٣/ ٣٨٤.

(٤) انظر البيت في: الشرح (ع) ٣/ ٣٨٢، التحصيل ٤٣٥، النكت ٢/ ٤٠٧.

٣- الحمل على المعنى

- جواز النصب والرفع فيما بعد حروف التشريك

يجوز لك فيما يقع بعد هذه الأحرف في غير الواجب أن تنصب وأن ترفع، ذلك تبعًا للمعنى الذي تريده، فإن أردت أن يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ، رفعت. وإن لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، نصبت فتقول: لا تأتيني فتحدثني، إذ إنك لما حوّلت المعنى عن الدخول في الفعل الأول تحوّل إلى الاسم؛ كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أن) لأن (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم.[١]

- ومن النصب بعد الفاء، قول الشاعر:

وما قام منا قائم في ندينا فينطقَ إلا بالتي هي أعرف[٢]

ومن الرفع بعدها:

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ وهل تخبرنْك اليوم بيداء سملق[٣]

لم يجعل الأول سببًا للآخر؛ ولكنه جعله ينطق على كل حال؛ كأنه قال: (فهو مما ينطق).

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٤٥.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٩٢، التحصيل ٣٨٧، النكت ٢/ ٣٢٨.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٩٤، الشرح ١٠/ ٢٩، التحصيل ٣٩١، انظر بقية الشواهد: الكتاب ٤/ ١٤٨-١٥٥.

ولا تفضيل بين الرفع والنصب إلا مراعاة للمعنى الذي تريد أو للمعنى الأنسب، أو مراعاة للأصول النحوية.

فمثلاً إذا قلت: لا يسعني شيءٌ فيعجز عنك، أي: لا يسعني شيء فيكون عاجزًا عنك، ولا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك، فإن حملته على الأول (أي رفعت)، قبح المعنى، لأنك لا تريد أن تقول (إن الأشياء لا تسعني ولا تعجز عنك). [1]

وكذلك مما يُراعى في اختيار الوجهين، الأصول النحوية كما ذكرت، كضعف عطف المضارع على الماضي، وتفضيل غيره عليه، تقول: ما أتيتنا فتحدثنا، اختير النصب؛ لأن الوجه أن تقول: ما أتيتنا فحدثتنا، فضعف أن تضم (يفعل) إلى (فعلت) فحمل على الاسم، فكان النصب الاختيار. [2]

وكذلك تراعي عدم عطف الفعل على الاسم، تقول: ما أنت منا فتحدثنا، لا يكون الفعل محمولا على (ما)؛ لأن الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلا يصح الرفع إلا بالتقدير والأحسن النصب[3]، قال الشاعر:

ما أنت من قيس فتنبحَ دونها ولا من تميم في اللَّها والغلاصم[4]

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٥٠.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٤٨-١٤٩.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ١٥٠.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٩٢، التحصيل ٣٨٨، النكت ٢/ ٣٢٨.

ومما تراعيه أيضًا الموضع، ففي قول الشاعر:

يـــا نـــاق ســـيري عنقـــا فـــسيحا إلى ســـــــــليمان فنـــــــــستريحا[1]

لا سبيل إلى الجزم (أي التشريك) من قبل أن الأفعال المضارعة لا تكون في موضع (افعل)؛ لأنها إنما تنصب وتنجزم بما قبلها، و (افعل) مبنية على الوقف. [2]

والأمر نفسه مع بقية الأحرف، فمن النصب بعد الواو:

ألم أك جـــاركم ويكـــونَ بينـــي وبيـــــنكم المـــــودة والإخـــــاء[3]

ومن الرفع:

فـــلا يـــدعني قـــومي صريحـــا لحـــرَّةٍ لـــئن كنـــت مقتـــولا ويـــسلمُ عـــامر[4]

والذي يفرق فقط المعنى بين هذه الأحرف[5]

- ومن النصب بعد (أو) قول الشاعر:

فقلـــت لـــه: لا تبـــك عينـــك إنـــما نحـــاول ملكـــا أو نمـــوتَ فنعـــذرا[6]

ومن الرفع:

---

(١) انظر البيت في: الشرح ١٠/ ٢٧، التحصيل ٣٨٩، النكت ٢/ ٣٢٩.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٥٣.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٩٦، التحصيل ٣٩٣، النكت ٢/ ٣٣٣.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٩٧، التحصيل ٣٩٥، النكت ٢/ ٣٣٦، وانظر بقية الشواهد: الكتاب ٤/ ١٦١-١٦٦.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٦١.

(٦) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٩٧- التحصيل ٣٩٦، النكت ٢/ ٣٣٧.

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل[1]

فارتفع الفعل (تنزلون) على تقدير (أو أنتم تنزلون) وهو تقدير يونس وسيبويه، أما الخليل رفعه حملا على موضع الفعل (إن تركبوا)، وقد رأى سيبويه أن تقدير مبتدأ أسهل من الحمل على التوهم.[2] بينما رأى الأعلم أن تقدير (إذا) في موضع (إن) أسهل من القولين السابقين، فـ (إذا) و (إن) متقاربتان في المعنى وإن اختلف عملهما.[3]

- فتح وكسر همزة (إن)

أنّ وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر، ويعمل فيها جميع العوامل إلا أنها لا تقع مبتدأة في اللفظ.

وأما (إن) فإنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في (أن) كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، ولا تكون (إن) إلا مبتدأة وذلك قولك: إن زيدًا منطلق وإنك ذاهب.[4]

فإن أردت الابتداء، أو استئناف الكلام كسرت همزة (إن)، ومن ذلك قول الشاعر:

أراني ولا كفران الله إنما أواخي من الأقوام كل بخيل[5]

---

(١) انظر البيت في: الشرح ١٠/ ٥٠، التحصيل ٣٩٨، النكت ٢/ ٣٤٠. وانظر بقية الشواهد: الكتاب ٤/ ١٦٩-١٨١.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٧٣-١٧٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٠.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣١٨، التحصيل ٤٢٩، النكت ٢/ ٣٩١.

كسر همزة (إن)؛ لأن الكلام مبتدأ فكأنه قال (زيد إنما يواخي كل بخيل)[1]

فهذا الموضع تحسن فيه (إن) لأن (أن) تصيّر الكلام شأنا وحديثًا، ولا يكون الخبر ولا الحديث (الرجل) و (لا زيدا). ومن المواضع التي تحسن فيها (إن) -وهي مواضع الابتداء - بعد (إذا وحتى)، نحو قول الشاعر:

وكنت أرى زيدًا كما قيل سيدا إذا إنه عبد القفا واللهازم[2]

ويجوز فتحها على معنى (فإذا أمره العبودية واللؤم).

وكذلك من المواضع التي يحسن فيها كسر همزة (إن) بعد (إلا) و (ما)[3] نحو قول الشاعر:

ما أعطياني ولا سألتهما إلا وإني لحاجزي كرمي[4]

ودخول (اللام) في خبر (إن) يؤكد على أن الموضع هو لـ (إن) إذ لا تكون في الابتداء.[5]

أما (أن) فمتى ما حسن وضع المصدر موضعها حسن دخولها، نحو قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٨٧ وانظر بقية الشواهد: الكتاب ٤/ ٢٩٢، ٢٩٧.

(٢) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٢٠، التحصيل ٤٣٣، النكت ٢/ ٤٠٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٣٠٨.

(٤) انظر البيت في: الشرح (ع) ٣/ ٣٧١، التحصيل ٤٣٤، النكت ٢/ ٤٠٣.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٣١٤.

(*) انظر شواهد كسر همزة (إن) ودخول اللام في خبرها: الكتاب ٤/ ٢٧٩، ٣١٣.

أحقـــا أنَّ جيرتنـــا اســـتقلوا فنيتنـــا ونيـــتهم فريـــقُ [1]

* وقد ورد قول الشاعر:

منعـــت تمـــيما منـــك أني أنـــا ابنهـــا وشـــاعرها المعـــروف عنـــد المواســـم[2]

بفتح وكسر همزة (إن)؛ فالكسر على الابتداء، والفتح على إرادة معنى اللام فتكون وقعت موضع المصدر (لكوني ابنها) [3]؛ وجاز حذف اللام هنا؛ لكثرة استعماله في كلامهم، كما حذفوا (رب) في كلامهم، كما قال الشاعر:

وجـــداءَ مـــا يرجـــى بهـــا ذو قرابـــة لعطـــف ومـــا يخـــشى الـــسماة ربيبهـــا[4]

وكقول الآخر:

ومثلِـــكِ بكـــرًا قـــد طرقـــت وثيبـــا فألهيتهـــا عـــن ذي تمـــائم مغيـــل[5]

وفيهما حذف حرف الجر (رب)، وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح؛ ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر في كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج. [6]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣١٩، التحصيل ٤٣٠، النكت ٢/ ٤٠١. وانظر الشواهد الأخرى: الكتاب ٤/ ٢٧٤، ٢٩٦، ٣٢١، ٣٢٥.

(٢) انظر البيت في: الشرح (ع) ٣/ ٣٤٦، التحصيل ٤٢٧، النكت ٣/ ٣٨٩، وانظر: الكتاب ٤/ ٣٢٢.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٨٠.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٨، التحصيل ٢٩٤، النكت ٢/ ١٣٢.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٢٢٩، التحصيل ٢٩٤، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٨٨.

(٦) الكتاب ٣/ ٥١.

أما قول الشاعر:

أتغـــضب إنْ أُذْنـــا قتيبـــة حُزَّتـــا جهارا، ولم تغضب لقتل ابن خـازم[1]

فقد ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن (إن) هنا فقال: إنه قبيح أن تفصل بين (أنْ) و (الفعل) كما هو قبيح أن تفصل بين (كي) والفعل؛ لاختصاصها بالدخول على الأفعال إذ لم تفصل العرب بين الفعل وبين (أَنْ) الناصبة له، ولم يأت ذلك في كلام ولا شعر[2]، فلما قبح ذلك ولم يجز حُمل على (إن) الشرطية؛ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال.

- **إنّ بمنزلة حرف جواب**

تقول العرب في الجواب (إنَّهُ)، وسيبويه يرى أنها هنا بمنزلة (أجل) حرف جواب، وإذا وصلت، قلت: (إنَّ يا فتى) أي: أجل، وإذا وقفت أتيت بهاء السكت كعادة العرب في المحافظة على حركة المبني عند الوقف[3]، ومنه قول الشاعر:

بكـــــر العـــــواذل في الـــــصبو ح يلمننـــــــــــي وألومهنـــــــــهْ

ويقلـــــن: شـــــيب قـــــد عـــــلا ك وقـــد كـــبرت، فقلـــت: إنَّـــهْ[4]

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٢٤، التحصيل ٤٣٨، النكت ٢/ ٤١٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٣٢، الشرح (ع) ٣/ ٣٩٧.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٣١٧، الشرح (ع) ٣/ ٣٩٧.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٢٤، التحصيل ٤٣٨، النكت ٢/ ٤١٢.

ثالثًا: ما لا ينصرف

١- الحمل على المعنى

الاسم الذي ينصرف هو الذي ينون ويخفض، وغير المنصرف هو الذي لا ينون ولا يخفض.

وما لا ينصرف هو كل اسم اجتمعت فيه علتان فرعيتان فصاعدا عن علل تسع أو وجد فيه علة تقوم مقام علتين.

والعلل التسع: العدل والتعريف والصفة والعجمة والتركيب والتأنيث وزيادة الألف والنون ووزن الفعل والجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

والعلة التي تقوم مقام علتين من هذه العلل : التأنيث اللازم والجمع الذي لا نظير له في الآحاد. (١)

وصُرف المذكر(٢)؛ لأنه أشد تمكنًا فهو الأصل والتأنيث فرع عنه؛ فلذلك كان المذكر أحمل للتنوين. (٣)

- وقد ورد عن العرب **أسماء أماكن** مما ليس فيه علامة تأنيث، والغالب عليه أن يكون مؤنثًا للبقعة، وقد يجوز أن يذكر ويذهب به إلى المكان(٤).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٧-٣٢٨.

(٢) وفيه تفصيل، فالذي ينصرف في المذكر كل مذكر سُمي بثلاثة أحرف مما ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنًا ما كان وانظر شرح ذلك: الكتاب ٤/ ٤١٣.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٤١٣.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٤٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٦٥.

ومن ذلك قول الشاعر:

مـنهن أيـام صـدق قـد عرفـت بهـا أيـام فـارس والأيـام مـن هجـرَا[1]

منع صرف (هجرا) حيث أنثها.

- كذلك يجوز الحمل على المعنى الذي نقصده في **أسماء القبائل والأحياء**، وما يضاف إلى الأب والأم،[2]

ففي قول الشاعر:

نبـا الخـز عـن روح وأنكـر جلـده وعجت عجيجا من جذامَ المطارف[3]

ترك صرف (جذام) حملا على معنى القبيلة، ولو أراد به الأب لصرفه، وفي قول الشاعر:

غلـب المسـاميح الوليـد سـماحة وكفـى قـريشَ المعـضلات وسـادها[4]

ترك صرف (قريش) حملا على معنى القبيلة، ولو حملها على (الحي) لصرفها، وكل جائز حسن؛ حتى وإن كان الأكثر في كلامهم أن يكون أبا أو أن يكون للأحياء[5].

---

(١) انظر البيت في: التحصيل ٤٥٣، النكت ٢/ ٤٦٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٦٦. وانظر بقية الشواهد: الكتاب ٤/ ٤٤٦-٤٤٩.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٥١.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٢٨، التحصيل ٤٥٤، النكت ٢/ ٤٦٤، وانظر الشاهد الآخر: الكتاب ٤/ ٤٥٣.

(٤) انظر البيت في: الشرح (ع) ٤/ ٢٠، التحصيل ٤٥٥، النكت ٢/ ٤٦٦.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٤٥٤.

- وكذلك يجوز ما ذكرنا في **أسماء السور**، إن أردت الحمل على معنى (السورة) أنثت وتركت الصرف، وإن أردت الحمل على الاسم كـ (هود) ذكرت وصرفت[1]، إلا (حم) فليس لك فيها إلا ترك الصرف؛ ذلك لأنهم شبهوها بالأسماء الأعجمية كـ (هابيل) إذ هي على الزنة نفسها فتركوا صرفها[2]، ومنه قول الشاعر:

أو كتبا بُيّن من حاميما قد علمت أبناء إبراهيما[3]

- أما عن **التسمية بالحروف والكلم** فالعرب تختلف فيها، يؤنثها بعض ويذكرها بعض، وما ذلك إلا حملا على معنى الكلمة فتؤنث، أو على لفظ الحروف فتذكر وتصرف[4]، ومن تذكيرها، قول الشاعر:

كافا وميمين وسينا طاسما[5]

ذكر (طاسما) وهو نعت للسين؛ لأنه أراد الحرف

ومن تأنيثها، قول الشاعر:

كما بُيِّنت كافٌ تلوح وميمها[6]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٤٦٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٦٥.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٣٠، التحصيل ٢٦٢، النكت ٢/ ٤٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ ٤٦٩.

(٥) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٣١، التحصيل ٤٦٢، النكت ٢/ ٤٧٥.

(٦) انظر البيت في: الشرح (ع) ٤/ ٢٨، التحصيل ٤٦٢، النكت ٢/ ٤٧٥.

قال: بينت، فأنث.

- وإذا **سميت باسم** نحو قول الشاعر:

أصبح الدهر وقد ألوى بهم غير تقوالك من قيلٍ وقال[1]

فلك فيها أيضًا الوجهان السابقان، إن حملت على تسمية الحرف ذكرت وصرفت، وإن حملته على التسمية بالكلمة أنثت وتركت الصرف، وفي البيت جر حملا على معنى الحرف، ولك أيضًا الحمل على الحكاية فتتركه على حاله[2].

* ففي **باب الحكاية لا تغير الأسماء عن حالها في الكلام**، ومنه قول الشاعر:

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المعار[3]

فهذه جملة حكاها على حالها.

ومن ذلك أيضًا:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني[4]

كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له (جلا) مثل (تأبط شرا). وزعم عيسى بن عمر أنه من التسمية بالفعل الممنوعة من الصرف؛ إذ امتنع أصلاً الاسم من الصرف؛ لشبهه

---

(١) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٣٢، التحصيل ٤٦٥، النكت ٢/ ٤٧٨.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٤٨٢-٤٨٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٧٠-٣٧١.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٣٧، التحصيل ٤٨٨، النكت ٢/ ٥١٦. وانظر بقية الأبيات: الكتاب ٤/ ٥٦٢-٥٦٣.

(٤) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٢٦، التحصيل ٤٤٧، النكت ٢/ ٤٤٢.

بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات التي ذكرناها سابقًا، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين إحداهما أنه مشتق، والأخرى أنه يفتقر إليه.[1]

ومن تلك الجهات وزن الفعل وفيه تفصيل،[2] فإن كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال فمذهب الجمهور صرفه؛ لذا حمله سيبويه على الحكاية في البيت.[3]

وقد أكد سيبويه أن جواز الحمل على المعنى في التأويل الذي ذكرناه في كل ما سبق ليس بدعا فالعرب تفعل ذلك أيضا في الجمع والإفراد؛ حملا على اللفظ والمعنى، ومنه قول الشاعر:

بحـــيٍّ نمـــيري عليـــه مهابـــة جميـــعٍ إذا كـــان اللئـــام جنادعـــا[4]

حمل على لفظ (حي) فأفرد الصفة (جميع)، ولو حمل على المعنى لقال مجتمعين.

---

(١) انظر: الهمع ١/ ٨٧.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٣٩٢.

(٤) انظر البيت في: الشرح (ع) ٤/ ٢١، التحصيل ٤٥٧، النكت ٢/ ٤٦٨ وانظر الشاهد الآخر: الكتاب ٤/ ٤٥٨.

٢- الشعـر

تحدث سيبويه عن (ما لا ينصرف) في أبواب كثيرة وعدتها كبيرة[١]، ولم يظهر الشعر إلا في مواطن قليلة جدًا، بعضها يختص بما لا ينصرف، والآخر استطراد له علاقة بما لا ينصرف، ومنه ما دعاه الحديث لذكره.

- ترك صرف (مثاني)

ومن الأول الذي يختص بما لا ينصرف، قول الشاعر:

يحـــدو ثـــماني مولعـــا بلقاحهـــا حتـــى همـــن بزيغـــة الإرتـــاج[٢]

فلم يصرف الشاعر (ثماني) تشبيها لها بما جمع على زنة (مفاعل)؛ كأنه توهم واحدتها (ثِمْنِيَة) كـ (حِذْرِيَة) فقال ثمان كما يقال حذار، والمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد، أي بلفظ المنسوب نحو (يمان)[٣].

- إتمام جمع المنقوص

ومن الأول أيضًا قول الشاعر:

فلـو كـان عبـدالله مـولى هجوتـه ولكـــن عبـــدالله مـــولى مواليـــا[٤]

---

(١) راجع الكتاب ٤/ ٣٧٢-٥٦٠.

(٢) انظر البيت في: الشرح (ع) ٣/ ٤٩٧، التحصيل ٤٥٠، النكت ٢/ ٤٥٦.

(٣) انظر: التحصيل ٤٥٠.

(٤) انظر البيت في: التحصيل ٤٨٣، النكت ٢/ ٥٠٩، الهمع ١/ ١١٧، انظر بقية الشواهد في الإجراء على الأصل: الكتاب ٤/ ٥٤٣-٥٤٧.

فـ (موالي) جمع منقوص، والوجه أن يقول (موال)؛ لأن كل شيء كانت لامه ياء أو واوا ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور كالشاهد أو مضموم، فإنها تعتل وتحذف في حال التنوين واوا كانت أو ياء وتلزمها كسرة قبلها أبدًا.[1]

وفي البيت اضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل[2].

- إسكان الياء في موضع النصب

ومن الثاني الذي له علاقة بما لا ينصرف، قول الشاعر:

يـــا دار هنـــد عفـــت إلا أثافيهـــا بـــين الطـــوي فـــصارات فواديهـــا[3]

أسكن الياء في (أثافيها) وهي في موضع نصب ضرورة[4]؛ لأنه قد كان سكنها في حال الرفع والجر فألحق النصب بها، وشبهها بالألف لأنها أختها والألف لا تتحرك البتة.

وقد ساق سيبويه هذا الشاهد في حديثه عن الاسم المركب في نحو (معدي كرب) وتسكينهم الياءات في نحو هذا الموضع؛ لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسمًا واحدًا، فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة، وهم يصنعون ذلك (إسكان الياء) فيما لا يكون ما بعده بمنزلة اسم واحد في الشعر، وأورد البيت السابق.[5]

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٥٣٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٥٤٢.

(٣) انظر البيت في: شرح الأبيات للنحاس ٣٣٥، التحصيل ٤٨٢، النكت ٢/ ٥٠٦.

وانظر الشاهد الآخر: الكتاب ٤/ ٥٣٤.

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٥٣٣.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٥٣٤-٥٣٥.

- **إسكان (مع)**

ومن الثالث الذي ذكره سيبويه؛ لأن الحديث دعاه، قول الشاعر:

وريـــشي مـــنكم وهـــواي معْكـــم وإن كانـــت زيـــارتكم لمامـــا[1]

سكن الشاعر (معْكم) حين اضطر؛ تشبيها لها بحروف المعاني المبنية على السكون مثل: هل؛ لأنها في الأصل غير متمكنة، وأعربت (مع) في أكثر الكلام؛ لوقوعها مفردة ونكرة.

وقد ذكر سيبويه هذا الشاهد في باب التسمية بالظروف والأصوات. [2]

(١) انظر البيت في: الشرح (ع) ٤/ ٥٥، التحصيل ٤٧٤، النكت ٢/ ٤٩٤.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٥٠٥.

أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون

السبب

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
الضمائر	وضع الضمير المنفصل موضع المتصل	الشعر (ضرورة)	مخالفة استعمال العرب
	حذف نون الوقاية مع (ليت ، قط ، قد)	الشعر (ضرورة)	أصل القاعدة في (ليت) وفي (قط وقد) لوجود الالتباس
	قبح التشريك بين المظهر والمضمر	الشعر	مخالفة أصول القواعد
	وضع الضمير المجرور موضع الظاهر	الشعر (ضرورة)	مخالفة أصل القاعدة (لا يعطف على جزء الكلمة)
	وضع ضمير النصب وضمير الجر موضع الرفع	الحمل على المعنى	مخالفة استعمال العرب لهذه المواضع، وما يترتب على ذلك من خلط القواعد
الاسم الناقص	جمع (مَن) في الوصل	الشعر	لم تتكلم به العرب فهي (فرع) ، ولا تتصرف كتصرف (أي) والدليل استعمال العرب
	حذف لام الجزم وبقاء عملها	الشعر	أصل القاعدة
	النصب بعد الفاء في الواجب	الشعر (ضرورة) وفيه إضمار أن	المعنى (بينما جاز العطف بالنصب على جواب الشرط المجزوم على ضعف لأن المعنى فيه أقوى من الحالة السابقة)

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	المجازاة بـ (إذا)	الشعر (ضرورة)	أصل الوضع أن المجازاة مبهمة
	حذف الفاء من جواب الشرط	الشعر (ضرورة)	سبب صناعي
	(إن تأتي آتيك)	الشعر (وفيه تقديم وتأخير)	أصل القاعدة وقبح اللفظ
	(إنّ مَن يأتني آته)	الشعر (وفيه إضمار اسم إن)	الموضع
	بقاء الجزاء بعد (إذ)	الشعر (ضرورة)	الموضع
	تقديم الاسم على فعل الشرط المجزوم في أدوات الشرط	الشعر	الموضع للفعل وجاز في الشعر؛ لأن الأداة أصل الباب
	تقديم الاسم على الحروف المختصة بالدخول على الأفعال	الشعر	الموضع
	حذف (ما) وهي لغو من الكاف عند عملها في (أن)	الشعر	عدم الالتباس
	حذف (أن) من أفعال المقاربة المستعملة معها	الشعر	استعمال العرب

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	حذف ألف الاستفهام	الشعر	المعنى، وقصر على الشعر لأصل القاعدة
	إلغاء (إذن)	الإلغاء	الموضع
	إلغاء (حتى)	الإلغاء	المعنى
	إلغاء (لا)	الإلغاء	الموضع
	إلغاء الجزاء بعد (لكن)	الإلغاء	الموضع
	إلغاء (ما) بعد (إن)	الإلغاء	الموضع
	جواز النصب والرفع فيما بعد حروف التشريك	الحمل على المعنى	المعنى
	فتح وكسر همزة (إن)	الحمل على المعنى	الموضع والمعنى
	(إن) بمنزلة حرف جواب	الحمل على المعنى	المعنى
ما لا ينصرف	مسائل ما لا ينصرف	الحمل على المعنى	المعنى واستعمال العرب
	ترك صرف (ثماني)	الشعر	مخالفة استعمال العرب
	إتمام جمع المنقوص	الشعر	مخالفة الاستعمال وإن كان إجراء على الأصل
	إسكان الياء في موضع النصب	الشعر	أصل القاعدة
	إسكان (مع)	الشعر (ضرورة)	أصل القاعدة

الخاتمة

الخاتمـة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، أحمده وأشكره، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، لا أحصي ثناء عليه سبحانه، وبعد،

فقد رأيت خير طريق لبيان منهج التأويل النحوي ومفهومه عند سيبويه، هو عرض الفصول السابقة، بأساليبها وأسبابها، مجدولة على النحو التالي:

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
الفصل الأول **إسناد الفعل**			
أبواب الفعل وما يعمل عمله ولم يقو قوته	كان التامة	الحمل على المعنى	أصل العمل والمعنى ووجود النظير، سمح بالحمل على المعنى
	تأنيث المذكر	الحمل على المعنى	المعنى والاستعمال في السعة أجازا مخالفة الأصل النحوي ومن ثم الحمل على المعنى
	إعمال (لا) عمل (ليس)	الحمل على المعنى	الشبه ووجود المثيل، أجازا مخالفة الأصل النحوي، ومن ثم الحمل على المعنى
	العطف على عاملين	الحمل على المعنى	مخالفة الأصل النحوي، لم يقبلها سيبويه، وأول بالحمل على المعنى
	ما يجري على الموضع في المشبهات بـ(ليس)	الحمل على المعنى	المعنى ودلالة الموضع

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	مجيء اسم (كان) نكرة	الشعر	مخالفة أصل التعريف أدت إلى قصر الجواز على الشعر
	اجتماع معرفتين في باب (كان)	التقديم والتأخير	وجود الأصل في كلتا الحالتين أجاز الحكم على السواء
	إلغاء الظرف وتقديمه	التقديم والتأخير	التوسع في الاستعمال أجاز مخالفة الأصل
	تقديم خبر (ما) على (اسمها)	التقديم والتأخير	جاز التقديم على قلة مع فرع العمل لوجود النظير
	تقديم خبر (ليس) على (اسمها)	التقديم والتأخير	أصل العمل و المعنى أجازا التقديم والتأخير
	وضع الظاهر موضع المضمر	حذف	الموضع للكناية نفيا للشبهة ، وأجاز سيبويه التكرير لأنه الأصل
	حذف المضاف	حذف	الأصل النحوي منع العطف على عاملين فكان الحذف لقرب الذكر ووضوح الدلالة
	ضمير الشأن مع (كان) و (ليس)	حذف	مخالفة القواعد النحوية أوجبت تقدير الإضمار
	حذف الضمير من الخبر	حذف	استعمال العرب جعل سيبويه يؤول بالحذف دون التقديم والتأخير غير الوارد عن العرب

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
أبواب استدراك في عمل الفعل	التنازع	حذف	الأصل النحوي كون العامل واحدا سبب الحذف ، واختار سيبويه العامل الثاني ؛ للمجاورة والمعنى واحد
	الاشتغال	حذف	الموضع والمعنى والمشاكلة اللفظية مجمل أسباب مسائل الاشتغال
	البدل	التقديم والتأخير	الموضع
أبواب ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه	الحمل على الشبه		
	(اسم فاعل، مصدر، صفة مشبهة)	الحمل على المعنى	الشبه المعنوي أدى إلى صحة القياس
	(أمثلة المبالغة)	الحمل على المعنى	الشبه المعنوي والبناء اللفظي جعلا القياس صحيحا مع وجود الفارق
	(أسماء الأفعال)	الحمل على المعنى	الموضع والمعنى جعلا القياس صحيحا
	نصب المعطوف على موضع المفعول في الإضافة اللفظية	الحمل على المعنى (وفيه حذف)	الموضع والمعنى
	الحمل على سعة الكلام		
	استعمال الفعل في اللفظ	الحمل على المعنى (وفيه حذف)	المعنى والإيجاز
	التوسع في الحال	الحمل على المعنى (توسع)	المعنى

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	وضع المفرد موضع الجمع	الحمل على المعنى (توسع)	المعنى
	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	الشعر	أصل القاعدة النحوية منع الفصل بينهما، وجاز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر فقط للتوسع في الاستخدام
	حذف التنوين من الإضافة اللفظية لالتقاء الساكنين	الشعر (ضرورة)	أصل القاعدة النحوية (منع النصب)
	بقاء النون والتنوين مع علامة المضمر غير المنفصل	الشعر (مصنوع)	أصل القاعدة (التنوين هو الأصل والحذف للتخفيف)
	إضافة الصلة المشبهة مجردة من الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف	الشعر (رديء)	أصل القاعدة يمنع تكرار الضمير بعد حذفه دون فائدة
الفعل المضمر المستعمل إظهاره	(المسائل الواردة)	حذف الفعل جوازا	(تبعا للعرب) الموضع وعلم المخاطب أديا إلى الحذف وجواز الذكر لاستعمال المظهر
الفعل المضمر المتروك إظهاره	(المسائل الواردة)	حذف الفعل وجوبا	الموضع والمعنى وإن كان توهما وسبب الوجوب عدم استعمال العرب للمحذوف

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
الفصل الثاني **إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله** **التوابع**	تأويل المعرفة بنكرة في النعت	الحمل على المعنى	جازت مخالفة القواعد النحوية (التطابق في التعريف) بسبب الموضع
	الحمل على الجوار في النعت	الحمل على المعنى	جازت مخالفة القواعد النحوية (التطابق في الإعراب) بسبب الموضع
	القطع في النعت والبدل	الحمل على المعنى (وفيه حذف)	جازت مخالفة القواعد النحوية (التطابق في الإعراب) بسبب المعنى وقد تجب بسبب المعنى أو العامل
	تذكير المؤنث - إسقاط التاء مع الفاعل المؤنث	الحمل على المعنى	جازت مخالفة القواعد (التطابق في التأنيث والتذكير) بسبب الدلالة (المعنى)
	- تذكير الفعل العائد على المؤنث	الشعر	ضعف الدلالة جعل المسألة قاصرة على الشعر
الحـــال	الحمل على الحكاية في رفع ما ينصب من الحال في المعرفة	الحمل على المعنى (وفيه حذف)	المعنى هو سبب الحمل على الحكاية وفضل سيبويه الحمل على العمل بسبب الشبه المعنوي وفيه حذف أيضا لكن هذا

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
			الحذف أقل من الحذف السابق في الحمل على الحكاية وكذلك مستعمل كثيرا (حذف الظرف)
	إلغاء الظرف في (عبد الله فيها قائما)	التقديم والتأخير	الموضع
	تقديم الحال على صاحبها النكرة	التقديم والتأخير	الموضع
الفصل الثالث			
الإسناد الذي بمنزلة الفعل			
الحروف الخمسة	إلغاء الظرف	الإلغاء	الموضع
	إلغاء (إن وأخواتها)عند اتصال (ما) بها	الإلغاء	أصل تقعيدي (زوال الاختصاص)
	إعمال (إن ولكن) مع التخفيف	الشعر	الموضع
	حذف الاسم عند تخفيف (أن ولكن)	(وفيه حذف)	
	- الإبطال عند التخفيف		أصل تقعيدي (زوال الشبه الذي من أجله استحقت العمل)
	الحمل على موضع الابتداء	الحمل على المعنى (وفيه حذف)	الموضع والمعنى

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
كم	الفصل بين كم الخبرية ومميزها المجرور	الشعر	أصل القاعدة (لا يفصل بين الجار والمجرور)
النداء	الحمل على موضع المنادى	الحمل على المعنى	الموضع
	تأويل المضاف بمفرد إن كان وصفا (تأويل المعرفة بنكرة)	الحمل على المعنى	الموضع
	الحمل على المعنى في تحديد النكرة المقصودة وغير المقصودة	الحمل على المعنى	المعنى (دلالة الكلام)
	تكرير المنادى	الزيادة	أصل تقعيدي (الحكم الإعرابي) ولم يؤول على الحذف بل قبل النص على أنه لغة للعرب
	حذف ناصب المنادى والاختصاص وجوبا	حذف	أصل تقعيدي والكثرة سبب الوجوب
	حذف حركة المنادى للإتباع	حذف	التخفيف (ظاهرة لغوية) والكثرة دعت ذلك
	حذف آخر المنادى للتخفيف	حذف	التخفيف (ظاهرة لغوية) والكثرة دعت ذلك
	نداء ما فيه أل	الشعر	الأصل النحوي (كل منادى مرفوع معرفة)

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	المعرفة المنونة	الشعر (ضرورة)	أصل الاستخدام (المنادى المفرد بلا تنوين)
	حذف أداة النداء من النكرة	الشعر	أصل القاعدة (لا تحذف الأداة من المنادى النكرة)
	حذف هاء التأنيث من المرخم في الوقف	الشعر (ضرورة)	مخالفة استعمال العرب (رد الهاء إلى المرخم عند الوقف)
	الترخيم في غير النداء	الشعر (ضرورة)	مخالفة القواعد
لا	الحمل على موضع لا واسمها	الحمل على المعنى	الموضع
	تأويل المعرفة بنكرة عند وقوعها اسما لـ (لا)	الحمل على المعنى	الموضع
	إلغاء (لا)	الإلغاء	الموضع
	إلغاء (لا) دون تثنية	الشعر	قبح المعنى جعله جائزا في الشعر على ضعف بينما جاز عدم تثنية المعرفة عند الإلغاء بسبب المعنى الذي لا يحتاج إلى تكرير في هذه الحالة
الاستثناء	حمل المستثنى على موضع العامل فيه	الحمل على المعنى	الموضع

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	الحمل على المعنى في أساليب مخصوصة في الاستثناء		
	- (ما فيها أحد إلا حمارا)	الحمل على المعنى	اختار سيبويه النصب بسبب المعنى وأجاز الرفع على التوسع
	- (لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام)	الحمل على المعنى	وجب النصب لأن المعنى لا يحتمل البدل للمخالفة بين الشطرين
	- استخدام (إلا) بمعنى (غير) و(مثل)	الحمل على المعنى	المعنى
	تقديم المستثنى على المستثنى منه	التقديم والتأخير	الموضع
الفصل الرابع			
أحكام الإسناد مع بدائل الاسم المظهر التام المنون			
الضمائر	وضع الضمير المنفصل موضع المتصل	الشعر (ضرورة)	مخالفة استعمال العرب
	حذف نون الوقاية مع (ليت ، قط ، قد)	الشعر (ضرورة)	أصل القاعدة في (ليت) وفي (قط وقد) لوجود الالتباس

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	قبح التشريك بين المظهر والمضمر	الشعر	مخالفة أصول القواعد
	وضع الضمير المجرور موضع الظاهر	الشعر (ضرورة)	مخالفة أصل القاعدة (لا يعطف على جزء الكلمة)
	وضع ضمير النصب وضمير الجر موضع الرفع	الحمل على المعنى	مخالفة استعمال العرب لهذه المواضع، وما يترتب على ذلك من خلط القواعد
الاسم الناقص	جمع (مَن) في الوصل	الشعر	لم تتكلم به العرب فهي (فرع) ، ولا تتصرف كتصرف (أي) والدليل استعمال العرب
	حذف لام الجزم وبقاء عملها	الشعر	أصل القاعدة
	النصب بعد الفاء في الواجب	الشعر (ضرورة) وفيه إضمار أن	المعنى (بينما جاز العطف بالنصب على جواب الشرط المجزوم على ضعف لأن المعنى فيه أقوى من الحالة السابقة)
	المجازاة بـ (إذا)	الشعر (ضرورة)	أصل الوضع أن المجازاة مبهمة
	حذف الفاء من جواب الشرط	الشعر (ضرورة)	سبب صناعي
	(إن تأتي آتيك)	الشعر (وفيه تقديم وتأخير)	أصل القاعدة وقبح اللفظ

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
	(إنّ مَن يأتني آته)	الشعر (وفيه إضمار اسم إن)	الموضع
	بقاء الجزاء بعد (إذ)	الشعر (ضرورة)	الموضع
	تقديم الاسم على فعل الشرط المجزوم في أدوات الشرط	الشعر	الموضع للفعل وجاز في الشعر؛ لأن الأداة أصل الباب
	تقديم الاسم على الحروف المختصة بالدخول على الأفعال	الشعر	الموضع
	حذف (ما) وهي لغو من الكاف عند عملها في (أن)	الشعر	عدم الالتباس
	حذف (أن) من أفعال المقاربة المستعملة معها	الشعر	استعمال العرب
	حذف ألف الاستفهام	الشعر	المعنى، وقصر على الشعر لأصل القاعدة
	إلغاء (إذن)	الإلغاء	الموضع
	إلغاء (حتى)	الإلغاء	المعنى
	إلغاء (لا)	الإلغاء	الموضع
	إلغاء الجزاء بعد (لكن)	الإلغاء	الموضع

الباب	المسألة	الأسلوب	السبب
ما لا ينصرف	إلغاء (ما) بعد (إن)	الإلغاء	الموضع
	جواز النصب والرفع فيما بعد حروف التشريك	الحمل على المعنى	المعنى
	فتح وكسر همزة (إن)	الحمل على المعنى	الموضع والمعنى
	(إن) بمنزلة حرف جواب	الحمل على المعنى	المعنى
	مسائل ما لا ينصرف	الحمل على المعنى	المعنى واستعمال العرب
	ترك صرف (ثماني)	الشعر	مخالفة استعمال العرب
	إتمام جمع المنقوص	الشعر	مخالفة الاستعمال وإن كان إجراء على الأصل
	إسكان الياء في موضع النصب	الشعر	أصل القاعدة
	إسكان (مع)	الشعر (ضرورة)	أصل القاعدة

ويظهر من العرض السابق ما يلي:

- علاقة الإسناد بالتأويل النحوي، أسلوبًا ومسببًا، تأثيرًا ومؤثرًا؛

ففي الفصل الأول، (إسناد الفعل)، كان أسلوب (الحذف) عنوان هذا الإسناد؛ وسببه الحفاظ على أصول العامل وأثره؛ لذا كان الإسناد هو (إسناد الفعل)، قائما على أصل من أصول النحو وهو (العامل).

وقد ظهر أثره أيضا على الأساليب الأخرى؛ فكان (التقديم والتأخير) جائزا، متى ما توفر أصل العمل، وكان (الحمل على المعنى) جائزا ما لم يترتب عليه مخالفة أصول العامل.

ولم يظهر (الشعر) كأسلوب واضح؛ فوجود العامل، إما يجيز الأساليب الأخرى في الكلام، أو يحافظ عليه بتلك الأساليب، كالحذف والحمل على المعنى.

- وفي الفصل الثاني، (إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله)، كان (الحمل على المعنى) عنوان هذا الإسناد؛ والسبب الموضع والمعنى؛ فجازت مخالفة التطابق بصوره، في التعريف والتنكير، وفي الإعراب، وفي التأنيث والتذكير؛ كل ذلك بدلالة الموضع والمعنى؛ لذا كان الإسناد هو (إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله)؛ مرتكزا على أصول من أصول النحو هو الموضع مقترنا بالمعنى.

وقد ظهر أثره على الأساليب الأخرى؛ فكان (التقديم والتأخير) جائزا، بدلالة الموضع.

ولم يبرز (الشعر)؛ فوجود (الموضع)؛ يكفي لجواز الأساليب الأخرى.

- وفي الفصل الثالث، (الإسناد المعتمد على أداة)، كان (الحمل على الموضع)، عنوان هذا الإسناد؛ والسبب الموضع؛ وعليه كان نوع الإسناد معتمدا على أداة؛ مظهرا قيمة الموضع قبل الإسناد وبعده.

وقد ظهر (الإلغاء) بشكل بارز في هذا الفصل؛ لأن سببه الموضع فناسب ظهوره المكثف هنا.

أما (التقديم والتأخير)، فلم يلحظ في هذا الفصل؛ إذ كان الفصل حملا على الموضع؛ فلم يُلجأ للتقديم والتأخير.

- وفي الفصل الرابع، (الإسناد مع بدائل الاسم الظاهر المنون)، كان (الشعر) عنوان هذا الفصل؛ والسبب مخالفة استعمال العرب، وعليه يظهر الارتباط بين مخالفة الاستعمال، وبين كون الفصل (الإسناد مع بدائل الاسم الظاهر المنون).

وكذا ظهر (الإلغاء)؛ والسبب الموضع، أما (التقديم والتأخير)، فلم يلحظ هنا أيضا؛ إذ مخالفة الاستعمال والموضع، تقصر المسائل على الشعر دون أسلوب آخر.

- ويظهر الجدول السابق أيضا أن الأساليب في مختلف أنواع الإسناد، ذات منهج، كما يلي:

- يتم الحذف؛ حفاظا على أصول الموضع والعامل، ويجوز الحذف؛ متى ما كثر استعمال العامل أو عرف الموضع.
- يجوز التقديم والتأخير؛ بناء على أصالة العمل (العامل) والموضع.
- يجوز تغيير العمل حملا على المعنى؛ بدلالة أصل العمل.

- يجوز الحمل على العمل حملا على المعنى؛ بدلالة الشبه بأصل العمل.
- يجوز تغيير القواعد الإعرابية حملا على المعنى؛ بدلالة الموضع.
- تجوز مخالفة صور التطابق بأنواعها، في التعريف والتنكير، والإعراب، والتأنيث والتذكير؛ بدلالة الموضع والمعنى معا.
- يجوز الإلغاء؛ بدلالة الموضع.
- يكون الشعر، مالم تتوفر دلالة الموضع، أو العامل، أو متى ما ضعفت دلالة المعنى.

ولا فرق بين تعبير سيبويه بـ (الشعر)، أو (ضرورة).

- مما سبق؛ يتضح منهج التأويل النحوي عند سيبويه، فوجود العامل، أو وجود الموضع، مع صحة المعنى؛ يجيز الحمل على المعنى، ويجيز التقديم والتأخير، ويجيز الإلغاء، ويجيز الحذف.

ولأجلهما يتم الحذف، ودونهما يكون الشعر.

ويعلن سيبويه في ذلك كله، أنك تتبع العرب، وتقف على ما وقفوا عليه، فالتأويل النحوي عند سيبويه، هو اتباع كلام العرب، وفق قوانينهم الشائعة المستعملة.

- ويمكن لهذا البحث أن يخرج نتائج فرعية كثيرة، من أبرزها:

- اللغة العربية، لغة خفة وإيجاز؛ لذا ظهر الاستغناء عند العرب في الحذف، وظهر الحمل على سعة الكلام بشكل واسع.
- وهي لغة دلالة؛ فكان الموضع والعامل، عمودي النحو العربي؛ حماية للدلالة، ومع اقتران المعنى بهما، إلا أنه لم يظهر منفردا إلا بشكل غير بارز؛ حرصا على قوة الدلالة.

- لغة سماع، فلم يرد سيبويه النصوص مطلقا.
- اللغة العربية، لغة صوتية، تهتم بالجرس، والمشاكلة اللفظية؛ فكان الحمل على الجوار بدلالة الموضع، وكان الحذف للتخفيف.
- اللغة العربية، لغة شبيه ونظير؛ فكان سيبويه يعمد إلى ذلك في الشرح والتدليل والحكم.
- خصوصية علاقة الإضافة في النحو العربي؛ فقد عبر سيبويه بالمصنوع، والرديء، والقبيح، في مخالفة قواعد الإضافة، وكذلك عبر بالقبح؛ في كل ما كان فيه التباس.
- قيمة عمل البكاء في التصنيف المنهجي لكتاب سيبويه؛ الذي ظهرت صحته وقيمته في هذا البحث؛ والذي يمكن أن يستفاد من عمله، ومن هذا البحث، ومن عمل المعيوف (نظرية الموضع في كتاب سيبويه)؛ لخلق منهج جديد لتدريس النحو، وللحكم على أعمال النحو الجديد.
- كذلك أوصي بدراسة قضية (نزع الخافض والحذف والإيصال)[1]، ومتى تكون شاذة، ومتى تكون من التوسع في الحذف؛ والتي كثر الخلاف وتنوع الحكم فيها عند القدماء والمحدثين؛ والتي بحاجة لقول فصل لتنتظم قضية التعدية والتضمين في العربية.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٧-٦٤.

الملاحق

- ثبت المصادر والمراجع
- فهرس الآيات
- فهرس الشعر

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، ١٩٨٧م.
- ابن الناظم النحوي، لمحمد علي حمزة سعيد، مطبعة أسعد، بغداد.
- إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، للسيد محمود شكري الألوسي، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢-١٩٨٢م.
- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب، القاهرة.
- الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالته ، محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي.
- أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، موزة المقبالي، الانتشار العربي، ٢٠٠٩م.
- اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية، حسن موسى الشاعر، دار البشير، ١٤١٣-١٩٩٢م.
- اختيارات أبي سعيد السيرافي النحوية في شرح الكتاب جمعًا ودراسة، عبدالله بن ثاني الرويلي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤١٨هـ، لم تطبع.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٧.

- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ.
- الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، ١٤١٩-١٩٩٩م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، الجامعة الليبية.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، ١٤٠٧-١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.
- الأصول، تمام حسان، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد .
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، جروس برس، ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي.
- الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م.
- أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه، تفسير أبي بكر الزبيدي، شرح وتعليق محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد التميمي النحوي، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦-١٩٩٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٤م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي.
- البحث النحوي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، عبدالرحمن عدس – ذوقان عبيدات – كايد عبدالحق، دار أسامة، ٢٠٠٥م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، حققه وعلق عليه زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة؛ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي،

دار القلم، دمشق، ١٩٩٨م.
- التراث اللغوي العربي، بوهاس – جيوم – كولوغلي، ترجمة محمد حسن عبدالعزيز وكمال شاهين، جامعة القاهرة للطباعة والنشر.
- التراكيب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية، لمحمد سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، دار الفكر، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي الحمصي.
- تطور الدرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية.
- التطور النحوي للغة العربية، لبرجستراسر، رمضان عبد التواب، دار الرفاعي.
- التعدية والتضمين في الأفعال في العربية - دراسات في النحو العربي -، لعبدالجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق محمد بن عبدالرحمن المفدى، ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠م.
- التعليل اللغوي في كتب سيبويه، شعبان عوض محمد العبيدي، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٩م.
- تغيير النحويين للشواهد، علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية الأزهر، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي، تحقيق سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.
- تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق صالح أحمد مسفر الغامدي، رسالة دكتوراه، ١٤١٤هـ، لم تطبع.
- التوابع في كتاب سيبويه، عدنان محمد سلمان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.
- التوسع في كتاب سيبويه، عادل هادي حمادي العبيدي، مكتبة الثقافة الدينية.
- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبدالله بن الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ١٩٨٥م.
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، ١٩٩٥م.
- الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مكتبة الشباب، مصر.
- جواب المسائل العشر لابن بَرِّي، تحقيق محمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ١٤١٨هـ.
- الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، جامعة قار يونس، بنغازي.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

- الحذف في المثل العربي، عبد الفتاح أحمد الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار.
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش-الكوفيون)، عفيف دمشقية، دار العلم للملايين بيروت، ١٩٨٢م.
- خلاصة الأسس الفنية للبحوث النحوية، علي أبو المكارم، ٢٠٠٣م.
- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، هدى جنهويتشي، دار الثقافة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، لمحمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب.
- الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، حسن منديل العكيلي، دار الضياء، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- الخلاف بين النحويين دراسة تحليل وتقويم، السيد رزق الطويل، مكتبة الفيصلية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٩١م.

- دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، حازم علي كمال الدين، راجعه وقدم له رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الآداب.
- دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه، عبد الكريم جواد كاظم الزبيدي، دار البيان العربي، ١٤٠٣-١٩٨٣م.
- دفاع عن القرآن الكريم، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، محمد حسن حسن جبل، البربري للطباعة الحديثة.
- الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه، محمد سالم صالح، دار غريب، القاهرة.
- سيبويه النحوي، حياته -كتابه- مصادر ترجمته ومراجعها، هيثم الشيخ عبدو، الأوائل للنشر والتوزيع.
- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنا، كوركيس عواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٨/ ١٩٧٨م.
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، عالم الكتب، الطبعة الثانية.
- سيبويه جامع النحو العربي، فوزي مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان مصر، ١٤٠٣-١٩٨٣م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، عبدالمنعم فائز، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
- الشاهد الشعري في النحو العربي «دراسة توثيقية وتطبيقية»، محمد الباتل الحربي، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٤٠٧هـ، لم تطبع.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ.
- شرح أبنية سيبويه، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي، تحقيق: حسن

شاذلي فرهود، دار العلوم، ١٤٠٧هـ.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق وتعليق: وهبة متولي عمر سالمة، مكتبة الشباب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبدالحميد السيد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الأندلسي، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر، ١٤٢٠هـ.
- شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي، تحقيق عبدالحميد السيد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية، ١٤٢٠هـ.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ١٩٨٢م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقرب لابن عصفور الاشبيلي الأندلسي، علي محمد فاخر، ١٤١١-١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن عصفور الإشبيلي، إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، عبدالله بن برِّي، تحقيق عيد درويش، الهيئة العام لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفّار البطليوسي، تحقيق معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة، ١٩٩٨م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله محمد السلسيلي، تحقيق علي البركاتي، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد عبد الكريم جمعة، دار العروبة، الكويت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شواهد الشعراء المخضرمين في التراث النحوي، توثيق ودراسة مجدي إبراهيم يوسف، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد، عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- الصدارة في النحو العربي، عبدالرحمن محمود مختار الشنقيطي، النهار للطبع والنشر والتوزيع، ١٤٢٠-١٩٩٩م.
- ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة العاشرة.
- ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، لأبي عبدالله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني، تحقيق وشرح ودراسة محمد غلول سلام، و محمد مصطفى هدارة، منشأة

المعارف بالاسكندرية.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي، عبد العال شاهين، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر، للسيد محمود شكري الألوسي، شرحه محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية ببغداد.
- الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ١٩٧٩م.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة دار العلوم.
- الضروري في صناعة النحو، للقاضي أبي الوليد بن رشد، تحقيق ودراسة منصور علي عبدالسميع، دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج، عبدالله بن حمد الخثران، النادي الأدبي الرياض، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، السيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد للنشر والتوزيع.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية، مصر.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، عبد الفتاح حسن على البجة، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- العامل اللغوي بين سيبويه والفراء، صبحي عبدالحميد محمد عبد الكريم، مطبعة الأمانة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.
- العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.
- الفضة المضيّة في شرح الشذرة الذهبية، أحمد بن محمد بن زيد العاتكي، تحقيق هزاع المرشد، الكويت، ١٤٢٤هـ.
- فهرس شواهد سيبويه، أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.
- في التطور اللغوي، عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود لأبي زكريا الفراء، أحمد علم الدين الجندي، جامعة أم القرى.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- في بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- في شعاب العربية، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تصنيف منهجي وتحقيق علمي، محمد كاظم البكاء، مؤسسة الرسالة، دار البشير، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٤م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله

محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٧م.
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق هادي عطية مطر، بغداد، ١٤٠٤هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسن الأصبهاني الباقولي، حققه محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية، حمدي علي المهدي، مطبعة الآداب.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، وعبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزي، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار، عبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١م.
- المركب الاسمي في كتاب سيبويه، علي بن معيوف المعيوف، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٤٢٢هـ، لم تطبع.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة،

بيروت، ١٩٨٧م.
- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، فخر صالح قدارة، دار الأمل، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديثة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، عبدالعزيز عبده أبوعبدالله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ١٣٩١هـ-١٩٨٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح عبداللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المفاهيم النحوية بين الدرسين: العربي التراثي والعربي المعاصر، محمد عبدالعزيز عبدالدايم، مكتبة النهضة المصرية.
- المفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق عيّاد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٧هـز
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب.
- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، إميل بديع يعقوب، دار الجيل بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية، حامد أحمد نيل، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر.

- من قضايا اللغة، مصطفى النحاس، جامعة الكويت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، ١٤٠٠هـ-١٩٧٩م.
- منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
- منهج تقرير مسائل النحو من سيبويه حتى ابن جني، حمدة عبدالله أبو شهاب، دار الضياء (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ١٩٨٩م.
- موارد البصائر لفرائد الضرائر، محمد سليم بن حسين بن عبدالحليم، تحقيق حازم سعيد سعيد يونس، دار عمار، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.
- نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- النزعة المنطقية في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات الكويت، ١٩٨٢م.
- نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ممراتشيا غابو تشان، ترجمة جعفر دك الباب.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، ٢٠٠١م.
- نظرية التأويل، مصطفى ناصف، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٠م.
- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيا، هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب.

- نظرية الموضع في كتاب سيبويه، علي بن معيوف المعيوف، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ١٤٢٨هـ، لم تطبع.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

الدوريات:

- تجربتي مع كتاب سيبويه، محمد عبدالخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية، العدد الرابع، ١٣٩٤هـ.
- سيبويه في الميزان، أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الرابع والثلاثون، ١٣٩٤هـ.
- صعوبات أسلوبية في كتاب سيبويه، عبدالرحمن أيوب، دراسات عربية وأسلوبية، إشراف حامد طاهر، ١٠.
- الضرورة عند النحويين، محمد عبدالحميد سعد، مجلة كلة الآداب، المجلد الرابع، ١٣٩٥هـ.
- في مشكلات البحث النحوي، علي أبو المكارم، الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.
- كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف، عبدالقادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، العدد الحادي عشر، ١٩٧٤م.
- ملخص رسالة دكتوراه، المعايير النقدية في رد شواهد النحو الشعرية، بريكان الشلوي، مجلة جامعة أم القرى، المجلد (١٥)، العدد (٢٦)، ١٤٢٤هـ.

- المنهج في كتاب سيبويه، صلاح الدين بكر، دراسات عربية وإسلامية، إشراف حامد طاهر، ٨.
- النهج الاستبدالي في كتاب سيبويه، محمود أحمد نحلة، ڤولفديترش فيشر، دراسات عربية وسامية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.
- الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، نهاد الموسى، حضارة الإسلام، العدد الثالث، ١٣٩٤هـ.
- وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، تمام حسان، الموسم الثقافي الثاني عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.

فهرس الآيات

﴿الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّة﴾ [الحاقة: ١] ٥٤
﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾ [النور:٢] ٩٧
﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء:٤]..... ١٤١
﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾ [الأنبياء:٣٥]..... ١٤٨
﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية:٢٥]..... ٤٠
﴿هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾ [المائدة:٩٥] ١٤٨
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨] ٩٧
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]..... ٤٣
﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأعراف:٨٢]..... ٤٠

فهرس الشعر

وماءُ	وافر	٣٢
والإخاءُ	وافر	٢٧١
المعزاءُ	كامل	١٣٠
صداءِ	طويل	٢٢٩
ومسحبَا	طويل	٢٥٩
كبكبا	طويل	٢٥٩
والخشابا	وافر	٩٣
ولا اجتلابا	وافر	١٧٨
واغترابا	وافر	١٧٨
أشهبُ	طويل	٦
فتصوبوا	طويل	٢٠١
جالبُ	طويل	١٦٨
لغريبُ	طويل	٨٠
فصليبُ	طويل	١٣٨
أقاربه	طويل	٢٠٠
غرابها	طويل	١١٧

ربيبها	طويل	٢٧٤
ولا عرب	بسيط	١٦٩
رغب	بسيط	١٢٩
أصابُوا	وافر	٨٨
قريب	وافر	٢٦٤
الثعلبُ	كامل	١٣٢
ولا أبُ	كامل	٢٣٤
مذهبِ	طويل	٧٢
الكتائب	طويل	٢٤٢
بيثربِ	طويل	١٥٩
عجبِ	بسيط	٢٥٣
محتبي	بسيط	٢٢٢
الخطوبِ	خفيف	٢٦٢
مرحبِ	متقارب	١٣٢
أودى بها	متقارب	٢٠٠
أتيتُ	وافر	٢٢٦
استقلتِ	طويل	١٩٣

وأغدتِ	كامل	٢٤١
المتنبتِ	كامل	٢٤١
الأرندج	طويل	٢٦٥
الساجِ	بسيط	١٣٣
الفراريجِ	بسيط	١٤٣
الإرتاج	كامل	٢٨١
طليحا	متقارب	١٩٩
فأستريحا	متقارب	٢٥٨
لا براحُ	كامل	١٤
سلاحِ	طويل	١٥٧
بمستباحِ	وافر	٨٨
أوغدا	طويل	٢٦
أحردا	طويل	١٢٨
مسردا	طويل	١٢٨

الحديدا	وافر	٢٦
وسادها	كامل	٢٧٧
يقودُها	طويل	٤٠
حصدُ	بسيط	١٤٨
الجدودُ	وافر	٩٩
تعودُ	وافر	٨٤
عضدُ	وافر	٢٣٩
فديدُ	وافر	١٢٦
أرفدِ	طويل	٢٦٨
تشهدِ	طويل	٢٠٦
كالمواردِ	طويل	١١٨
تقدِ	بسيط	٢٥٩
بالمسدِ	بسيط	١٨٠
فقدِ	بسيط	٢١٥
بالبلادِ	وافر	٢٣٥
مرادِ	وافر	١٦٦
ضرغدِ	كامل	١٣١

الراعدِ	سريع	٧٤
الأسد	منسرح	١٤٤
المسجد	متقارب	١٦٧
قعددِ	متقارب	١٩٩
أبو معبدِ	متقارب	٢٢٨
وأعقادِها	متقارب	١٩٣
وأغمادها	متقارب	١٩٣
أجرّ	متقارب	٨٤
نسرّ	متقارب	٨٤
بهرا	طويل	١٧٦
صبرا	طويل	١٨٢
فنعذرا	طويل	٢٧٢
أظهرا	طويل	٥٢
تعقرا	طويل	١٨، ١٩، ٥١
هجرا	بسيط	٢٧٧
نارا	وافر	٥٧
وصدورا	كامل	١٣٥
بالحجارة	مجزوء الكلام	١٤٣

الجزارة	مجزوء الكلام	١٤٣
نفرا	منسرح	٨٩
والمطرا	منسرح	٨٩
والفقيرا	خفيف	٥٢
فزارا	متقارب	٢٣٢
تذكرُ	طويل	٣٣٢
متيسرُ	طويل	٥٢
الجآذر	طويل	٢٠٦
متساكرُ	طويل	٣٣
عامر	طويل	٢٧١
حاضرُه	طويل	١٣٢
حاذرُه	طويل	١٧٧
عمر	بسيط	٢٢٦
القدرُ	بسيط	١٥٧
بشرُ	بسيط	٤٥
وزرُ	بسيط	٢٤٢
المعارُ	وافر	٢٧٩
حمار	وافر	٣٢

غرارُ	وافر	١٤٨
ولا تعارُ	وافر	١٨٨
أطهارُ	كامل	٢٢١
تصيرُ	خفيف	٩٦
غارُها	متقارب	٢٢٢
مقاديرُها	متقارب	١٨
مأمورُها	متقارب	١٨، ٥١
عمرو	طويل	٢٣٦
للفقرِ	طويل	٩٩
للصبرِ	طويل	159
منقرِ	طويل	265
عامرِ	طويل	٢٧١
زائرِ	طويل	192
لعامرِ	طويل	253
المشافرِ	طويل	217
جازرِ	طويل	83
سيارِ	بسيط	١٢٨
أم عمارِ	بسيط	١٧٠

مكفورِ بسيط ٢١٤

صبرِ وافر ١٥٨

قفارِ وافر ١٣١

الجزرِ كامل ١٩٦

الأزر كامل ١٦٦

الأقدارِ كامل ١٢٢

عشارِي كامل ٢٢٣

الفاخرِ سريع ١٧٧

مكنوزُ بسيط ٢٠٥

ما يتلمس طويل ١٧٧

خلاسَ طويل ١٩٥

عباسَ طويل ١٩٥

الحلسِ كامل ٢٥٥

المخلسِ كامل ٢١٦

خميصُ وافر ١٤١

وما رُضا	طويل	٩٤
بعضِ	طويل	١٨٠
ينهضِ	طويل	١٢١
الأرضِ	هزج	١٦٦
الضابطِ	متقارب	١٧٣
أشنعا	طويل	٧
جنادعا	طويل	٢٨٠
السباعا	وافر	١٦٩
مضاعا	وافر	١١٤
وضعَه	رمل	٢٢٢
أصنعُ	طويل	٦٠
ناقعُ	طويل	٢٠٤
أجمعُ	طويل	147
فاجعُ	طويل	237
رجوعُها	طويل	238
الضبعُ	بسيط	١٧٢
الخشعُ	كامل	٩

راعِ وافر ١٢٩

ومزعفُ طويل ١٩٦
أعرفُ طويل 269
أنا عارفُ طويل 62
المطارفُ طويل 277
مختلفُ منسرح ٧٩

سملقُ طويل ٢٦٩
رواهقُه طويل ١٥٠
السويقُ وافر ١٨٨
فريقُ وافر ٢٧٤
يوافقها منسرح ٢٦٤

مخراقِ بسيط ١٢٨
شقاقِ وافر ٢٢١
الساقِي خفيف ٢٦٣

الشبكُ بسيط ١١٩

العوارِكِ طويل ١٧٩

بما فعلْ	طويل	٩٥
الجملْ	رمل	٢٤٢
أعقلا	طويل	١٢١
فيقتلا	طويل	٢٦٤
قيلا	بسيط	١٥٨
أثالا	وافر	٢٣٢
تبالا	وافر	٢٥٧
سؤالا	وافر	٧٣
الخدالا	وافر	٧٣
مبذولا	كامل	٢٠٥
أسهلا	سريع	١٦٩
مهلا	منسرح	٢٢٠
رملا	خفيف	٢٥٢
قليلا	متقارب	١٤٩
إبقالها	متقارب	٢٠٠
والربلُ	طويل	٢٣٤
وكلكل	طويل	١٣٠
مفصلُ	طويل	١٣٠

ذبّلُ	طويل	١٣٠
العواذلُ	طويل	26
بلابلُه	طويل	٢١٤
حليلُها	طويل	142
لا أقيلُها	طويل	266
وينتعلُ	بسيط	٢١٦
نزلُ	بسيط	٢٧٢
مبذولُ	بسيط	٦٠
أو يزيلُ	وافر	١٤٣
لأميلُ	كامل	١٨١
مغيلِ	طويل	٢٧٤
إسحلِ	طويل	73
المالِ	طويل	77
سبيلِ	طويل	220
بخيل	طويل	٢٧٢
مالي	وافر	٢٥١
بالرجالِ	وافر	١٧٣
الطحالِ	وافر	١٧٣
المقيلِ	وافر	١١٨

وقال	رمل	٢٧٩
السعالي	متقارب	١٩٦
السلمْ	طويل	٢١٦
الأدمْ	طويل	١٩٧
والذممْ	طويل	197
تهدما	طويل	١١٤
معظما	طويل	١٤٩
فدعاهما	طويل	143
طللاهما	طويل	151
مصطلاهما	طويل	151
لماما	وافر	٢٨٣
ظلاما	وافر	٢٥٦
من لامها	سريع	١٤٣
وأعمامها	سريع	١٦٩
نياما	متقارب	٨٣
المصممُ	طويل	٢٤٠
حالمُ	طويل	215

يدومُ	طويل	263
وميمها	طويل	278
صممُ	بسيط	٩٩
حرمُ	بسيط	٢٦١
قزمُ	بسيط	١٢١
السلامُ	وافر	٢٣٠
سنامُ	وافر	١١٩
وكلومُ	كامل	١٢٢
محرومُ	كامل	٢٠٣
الجرمِ	طويل	١٣٥
من الدمِ	طويل	9
يتدسمِ	طويل	٢٦٧
بنائمِ	طويل	133
صائمِ	طويل	192
النواسمِ	طويل	١٩،10
وهاشمِ	طويل	٧٢
والغلاصمِ	طويل	270
المواسمِ	طويل	274

خازمِ	طويل	275
براسمِ	طويل	197
بالبهائمِ	طويل	197
واللهازمِ	طويل	273
لم ينمِ	بسيط	١٢٢
اليتيمِ	وافر	٩،١٩
الأحلامِ	كامل	٢٢٥
الأعمامِ	كامل	١٩٦
من عامِهَا	سريع	٢٢٥
كرمي	منسرح	٢٧٣
وحرمانا	بسيط	١٩٣
آخرينا	وافر	٢٦٨
وألومهنَهْ	مجزوء الكامل	٢٧٥
فقلت: إنَّهْ	مجزوء الكامل	٢٧٥
إيّانا	هزج	٢٥٠
متماينُ	طويل	١٢٠
المساكينُ	بسيط	٥٩
جنونُ	بسيط	٣٣

بأرسانِ	طويل	٢٦٧
رمانِي	طويل	80
مثلانِ	بسيط	٢٦٠
لا حينِ	بسيط	٢٣٧
فيطغوني	بسيط	١٧٩
عنّي	بسيط	٢٣٠
أو عساني	بسيط	٢٥٥
الفرقدانِ	بسيط	٢٤٢
تعرفونِي	بسيط	٢٧٩
حقانِ	هزج	٢١٧
فواديها	بسيط	٢٨٢
ونادِيها	بسيط	٢٢٨
ألقاها	كامل	٩٠
أصباهُ	كامل	٧٢
منهوِي	طويل	٢٥٥
مواليا	طويل	281

كما هيا طويل 96
واقيا طويل 15

كالدمى طويل ١١٧

أجزاء الأبيات

يا بؤس للحرب مجزوء الكامل ٢٢٧

فهرس الرجز

إتلائها ١٥٩
أو أقربا..... ٢٥٤
يمصحا ٢٦٥
فنستريحا ٢٧١
الجارود ٢٢٩
قدي ٢٥٢
الملحد..... ٢٥٢
لا منتظر..... ٢٢٩
سطرا ٢٢٤
نصرا..... ٢٢٤
أو حذارا ٢٦

حشور ٢٥٣
عذيري..... ٢٣١
وجمزي..... ٢٣٢
البائسا ١٩٦
أنيس..... ٢٤٠
العيس ٢٤٠
وفرضا..... ١٣٥
عرضا..... ١٣٥
نقضي ١٠
طائعا ١١٤
يا أقرع ٢٦١
تصرع..... ٢٦١
أرباعها..... ١٢٠
إياكا ٢٥٠
أوراكها ١٢٠
أو عساكا..... ٢٥٥
الكسل..... ١٤٢
مشمعل..... ١٤٢
الذبلِ ٢٢٧

المرمل ١٩٤
الأفضل ٢٢٩
حاظلا ٢٥٤
عن فل ٢٣٣
طاسما ٢٧٨
الهاما ١٩٧
حاميما ٢٧٨
إبراهيما ٢٧٨
الترسين ٢٠١
حسانا ١٢٩
والليانا ١٢٩
والقيانا ١٢٩
سبينا ١٣٩
شجينا ١٣٩
وتنتجونه ٩٤
للمطي ٢٣٥
فهيّا هيّا ٤٣

Dissertation summary

Praise be to Allah, prayer and peace be upon the prophet of Allah, the following is a brief summary of the academic paper:

Title:

(The grammarian exegesis in the book of Sebawaih from his poetic evidences)

This dissertation examines the grammarian exegesis in the book of Sebawaih, relying on the poetic corroborating evidences. This aims to verify the exegesis phenomenon. In order to determine if this phenomenon is linguistic or merely logistic implemented by the grammarians to enforce their established rules on the language, which raised the difficulty and complexity of the Arabic grammars.

Dissertation Contents:

This dissertation contains an introduction, four chapters and a conclusion. Followed by the bibliography of the resources and the references, in addition to an index of the poetry and an index of the Quran's ayahs.

The first chapter of the dissertation discusses the attribution rules with the apparent completed name (The verb's attribution) through three sections. First, the apparent verb and its offset. Second, the implicit verb where its revelation is used. Third, the implicit verb where its revelation is not used.

The second chapter examines the name's attribution and the conditions of its effect on its preceding.

The third chapter analyzes the attribution that substitute the verb.

In the fourth chapter, the attribution rules were discussed with the apparent completed name's substations.

The noticeable methods were evaluated in each chapter as an attempt to achieve the induction of the poetic corroborating evidences. The issues in each chapter are presented collectively according to Sebawaih's sequence. Each issue is preceded by a short abstract of that issue. Afterwards, the confliction about that issue is studied if it was originated from the cause of the exegesis or from its style. Throughout the dissertation, the poetic corroborating evidences were presented. If there are only a few or there is a conflict about them, then all evidences will be presented. However, if there are many evidences, then two evidences only will be presented.

Finally, the conclusion summarized the main results of the dissertation and the exegesis concepts of Sebawaih.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Princess Nora bint Abdulrahman University
Agency of Graduate Studies and Scientific Research
Deanship of Graduate Studies
College of Education - Department of Arabic Language

The grammarian exegesis in the book of Sebawaih from his poetic evidences

Thesis introduced to Department of Psychology,
to obtain the philosophical degree in Education
Psychology Department

By:
Ghalia bint Abdulaziz Abdulrahman Almisned

Lecturer in the department of Arabic Language

Supervised by

Prof. Abdullah Hamad Abdullah Alkhathran
Professor in the college of Arabic Language
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

1432 - 2011